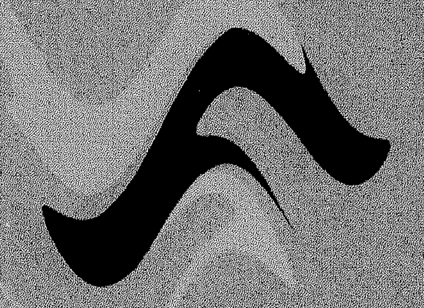
مبادرات فكرية
١٩

فلسطين/ إسرائيل
سلام أم نظام عنصري؟



مروان بشارة

تقديم
محمد حسنين هيكل



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان



فلسطين / إسرائيل
سلام أم نظام عنصري؟

مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

■ هيئة علمية وبحثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي.. ويلتزم المركز في ذلك بكافة العهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. ويسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

■ يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان.

■ لا ينخرط المركز في أية أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

---

٩ شارع رستم – جاردن سيتي – القاهرة
الرقم البريدي ١١٥١٦ ص. ب ١١٧
مجلس الشعب– القاهرة
تليفون ٧٩٤٦٠٦٥ (٢٠٢)
فاكس ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢)
E. mail:
cihrs@soficom.com.eg

مجلس الأمناء

فلسطين / إسرائيل
سلام أم نظام عنصري؟

تأليف
مروان بشارة

تقديم
محمد حسنين هيكل

نقله إلى العربية
وسيم وجدي

فلسطين/ إسرائيل
سلام أم نظام عنصري؟
تأليف: **مروان بشارة**
الناشر : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩شارع رستم جاردن سيتي القاهرة
تليفون : ٧٩٤٦٠٦٥ - ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢)
فاكس : ٧٩٢١٩١٣
العنوان البريدي: ص ب: ١١٧ مجلس الشعب-القاهرة
E.mail:cihrs@soficom.com.eg
الصف الالكتروني:مركز القاهرة: **هشام السيد**
غلاف وإخراج: مركز القاهرة : **أيمن حسين**
رقم الإيداع بدار الكتب : ١٠٧٤٨ / ٢٠٠١

شكر وتقدير

تم إعداد النص لهذا الكتاب في الفترة الصعبة التي تزامنت مع الانتفاضة الثانية، ولولا مجهود العديد من الزملاء والأصدقاء لما أمكن نشره في ثلاث لغات في أقل من سنة.

وكان لنبيه بشير، مساعد البحث في القدس، دورا محوريا في إعداد المصادر الهامة والضرورية، وكذلك الأمر للقائمين على مركز تحليل السياسة عن فلسطين-واشنطن، وخاصة أ. هشام شرابي وهايدي شوب. وساعدت ملاحظات الزملاء سعيدة بزار وألان جوكس في مركز الدراسات الاستراتيجية (CIRPES – باريس) على توضيح العديد من الأفكار الواردة بالكتاب.

وللحقيقة فإن الدعم المعنوي والسياسي الذي قدمته الشعوب العربية، خاصة الأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل، من خلال تظاهراتها المساندة لانتفاضة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، قد شكل حالة عربية جديدة تبعث بالأمل في فترة حالكة السواد، وهو الأمل الذي بدونه لا معنى للكتابة أو للنضال.

وأخيرا، جزيل الشكر للأستاذ بهي الدين حسن والدكتور محمد السيد سعيد وللقائمين على مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لتشجيعهم على نشر هذا الكتاب.

مروان



تقديم*

محمد حسنين هيكل

* هذا التقديم كتب خصيصاً للطبعة العربية في ٨ يوليو ٢٠٠١


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

هذا الكتاب أشبه ما يكون بتقرير سياسي عن لحظة راهنة، وهى في نفس الوقت لحظة فارقة، وبحيث يمكن أن يقال وبحق إن هذا التقرير معالم "حالة" تتشكل وتأخذ ملامحها في الظهور ما بين فصل وآخر.

وعلى سطح هذه "الحالة" فإن ما يتبدى منها مقلق للعرب من حيث إنه البرهان على أن جهدهم السياسي الذي أملوا فيه، وسعوا إليه، وراهنوا عليه -وصل بهم بعد قرابة عشر سنوات من مؤتمر السلام في مدريد، وأكثر من سبع سنوات على اتفاقية "أوسلو"- إلى نتيجة سلبية تدنت كثيرا تحت الصفر، وهى بذلك أهدرت جهدا في العمل الفلسطيني كبيرا ومكلفا، إلى جانب أنها الآن وفعلا على وشك أن تهدر قضايا كبرى في الصميم من المصير الفلسطيني والمصير العربي.

لكنه تحت سطح هذه "الحالة" فإنه يتبدى أن ذلك التقرير يحمل أسبابا تدعو إلى قلق إسرائيلي لا يقل ثقلا وضررا عما يدعو إلى القلق العربي -ذلك أن إسرائيل، تلك الدولة التي اعتبرت نفسها واحة للحرية والديمقراطية- وسط منطقة موحشة متوحشة- تتحول يقينا وأكيدا بعد خمسين سنة من عمرها إلى دولة تمييز عنصري تعيش بالقمع البوليسي وعليه، وتخنق فكرة القانون في وعيها وفي تصرفها، ومن ثم تجرح شرعية الدولة مهما ادعت لنفسها، ومهما ادعى لها غيرها.

وقيمة هذا التقرير عن "الحالة" التي تتشكل الآن في قلب منطقة الشرق الأوسط أن كاتبه الباحث "مروان بشارة" شاهد عيان عاش بنفسه، ولاحظ، ودرس، ثم إنه مؤهل للوصف والتدقيق والتحليل، فهو بالتخصص أستاذ علوم سياسية، وهو بالموقف ممارس - مدرك أن المثقف شاهد على زمنه حتى إذا كانت شهادته بغرض الإضاءة والكشف والتنوير، فذلك في حد ذاته كاف وفاعل.

والحقيقة أن تجربة الكاتب "مروان بشارة" حافلة بكيمياء يؤدي تفاعل عناصرها إلى ظواهر ونتائج مثيرة.

هو عربي، ولد في وطنه الفلسطيني بعد ١٩٤٨ تحت سيادة دولة إسرائيلية لأن عائلته آثرت أن تتمسك بالأرض وتبقى ولو تحت الاحتلال، وتقبل بالمواطنة الإسرائيلية لكي تكتسب حماية القانون لحياتها ومستقبلها، ثم كان أن أبناء هذه الأسرة: "عزمي بشارة" (وهو أيضا أستاذ علوم اجتماعية)، وشقيقه الأصغر "مروان بشارة" (كاتب هذا التقرير) - مكّنا لأنفسهما من حق الاختيار المستنير بواسطة التمسك بالهوية، وبتحصيل العلم عند أعلى مستوياته مدخلا إلى عوالم مفتوحة وفضاء لا محدود. وكذلك فإن مواطنة الدولة الإسرائيلية لم تعد تتصادم مع الهوية العربية، بما يعني أن عرب فلسطين ١٩٤٨ يعتبرون أنفسهم أقلية قومية فاعلة داخل دولة يهودية قائمة.

وذلك عنصر كيمائي له تفاعلاته.

ونتيجة لهذا العنصر فإن الأقلية القومية العربية داخل الدولة اليهودية كان عليها ولو بعوامل الجاذبية الطبيعية أن تمد جسورها إلى الضفاف العربية المحيطة بفلسطين، وهو جوار في علاقة اشتباك وتناقض ثقافي وسياسي، وأحيانا عسكري، مع إسرائيل.

والمواطنة لها أحكامها، والجوار له حقائقه، وتلك علاقة بين الداخل والخارج معبأة بالتوتر. وهو توتر سهل الانفلات، والتحدي الصعب هو ضبطه - وتلك بدورها ليست عملية حساب، وإنما هى عملية كيمياء يحتاج حصر تفاعلاتها إلى جهد خارق في الفكر وفي الأداء تعبيرا وحركة.

وذلك عنصر ثان.

يلحق بذلك عنصر كيميائي ثالث مؤداه ظهور شحنات ساخنة تنتج عن احتكاك الداخل

بالخارج في جدل معقد يكون الانفلات فيه أسهل والانضباط أصعب. فالداخل بظروفه أقرب إلى أن يرصد ويفكر ويحلل، ويطرح اجتهادات فكرية - هذا في الوقت الذي يفور فيه الخارج ويغضب، ويثور، ويقاتل بالشهادة أحيانا، وهكذا في هذه الساعة، لحظة كتابة هذا التقرير - وفوق عوائق الخطوط والخنادق والأسلاك- يظهر ذلك الجدل من نوع فريد بين الاجتهاد المتأمل والجهاد المقاتل.

وذلك عنصر ثالث.

وأخيرا يجيء عنصر كيميائي رابع يؤكد أهمية الفكر القومي متجاوزا لكل عوائق السياسة وموانع الحرب، بما فيها المعارك النفسية على الذاكرة والهوية- ذلك أن جيلاً جديداً من الشباب والرجال، وفي أصعب المواقع والظروف، تمسك بالحقيقة التاريخية رغم أنه كان أكثر من تعرض لردود فعل ما جرى من منتصف الأربعينيات إلى نهاية السبعينيات حين راحت الأمة تتراجع، على عكس ماتقول به الحقائق ومنطقها -فإذا العالم العربي يغطيه ضباب يكاد أن يطمس الذاكرة والهوية- وكان ذلك جدلاً آخر له كيمياؤه.

وفي العادة فإن حساب الأرقام مما يمكن توقعه، لكن تفاعلات العناصر هى مما يجب متابعته.

وكذلك يستحق تقرير "مروان بشارة" أن يُقرأ - وباهتمام.

محمد حسنين هيكل



تمهيد

ويستمر البحث عن ديجول إسرائيلي



لقـد أعـاد انتـخـاب آرييل شـارون في السـادس مـن فبـراير ٢٠٠١ رئيسـا لوزراء إسـرائيل عقـارب السـاعـة إلـى الوراء فيـمـا يتعلق بالجـهـود الرامـيـة للتوصل إلى مصـالحـة تاريخيـة بين الإسـرائيليين والفلسطينيين. كمـا أكد هذا الانتـخـاب حقـيقـة لا تمارى وهى أن إسـرائيل، لا فلسطين، هـى مصـدر النزاع وزعزعة الاستقرار في المنطقـة. فقد قدمت إسـرائيل الاستعمارية إلى الإسـرائيليين مـرشحين أحدهما جنرال يقصف المدن الفلسطينيـة، والآخر يهدد باحتلالها. وقد اختار الإسرائيليون "ميلوسيفيتش" إسـرائيليا جديدا، على حد تعبيـر شلومو بن عـامي القـائم بأعمـال وزير الخارجيـة آنذاك. وفي الواقع فإنه بمقتضى القـانون الدولى يمهد سجل شارون الدموي الطريق لمحاكمته على جـرائمه ضد الإنسانيـة التي تشمل القتل المنظم والمتعمد للمدنيين أثناء الحرب.

لكن هذا لا يعنـي شيئا للإدارة الجديدة في واشنطن التي أخذت على عاتقها مهمة "مندوب مبيعات" شارون. فقد طالب الرئيس بوش- الذي كسب بدوره الانتخابات بسبب نفور الناخبين من منـافسـه- العـالـم بالعـمل مع رئيس الوزراء الإسـرائيلي "أيا مـن كـان" وطلب من العـرب أن يمنحـوه فرصة. وكأنه حلم متكرر رأيناه من قبل عقب فوز نتنيـاهو في ١٩٩٦، طالبت الولايات المتحدة وحلفاؤها الفلسطينيين بأن يحكموا على الزعيم الإسـرائيلي المتطرف حسب أفعاله لا أقواله، خططه للمستقبل لا سجل ماضيه، آرائه لا نواياه.

وللمفـارقـة، تسللت فـكرة مقـدرة شـارون علـى صنع السـلام إلى لغـة الدبلومـاسـيـة بعـد أن حطم الانتصـار السـاحق لليمين الأمل في معـجـزة يحـقـقـهـا باراك في الانتـخـابات. إن الترويج لاحتمـال "سـلام شـاروني"، وهـى العبـارة المتناقضـة فى ذاتهـا، ليس تفكيـرا مـغـرقـا فـي التـمني فحسب، بل خطراً أيضا. وتسويق شارون قـد تحـول عن مـاضيه ويستطيع إنجاز الانسحاب من الأراضي "العربية" المحتلة هو أمر غاية فى التضليل.

هل ثمة من يؤمن حقا بأن شارون الذي يصر على أن إسرائيل تستطيع أن تعيد اثنين وأربعين بالمائة فقط من الأراضي المحتلة، سيذهب، بتحول سحرى، أبعد من عرض باراك (المرفوض أصلا) ويعرض على الفلسطينيين إعادة أكثر من "خمس وتسعين بالمائة" من الضفة الغربية والقدس الشرقية العربية وتفكيك معظم المستوطنات!

في العالم الواقعي للسياسة الإسرائيلية سيتبع رئيس الوزراء الجديد أحد مسارين. فهو سيقصف الفلسطينيين ويجبرهم على العودة إلى طاولة المفاوضات (حسبما صرح وزير الدفاع) ومواصلة استراتيجية المفاوضات الفارغة التي تهدف إلى نيل إعجاب المجتمع الدولي وتقود في نهاية الأمر إلى تقدم دبلوماسي محدود، فى حين ينتشر المزيد من المستوطنات في الضفة الغربية والقدس ويستمر القمع على أشده. وقد أعطيت هذه العملية سلفا اسما دبلوماسيا فخما وهو "السعي من أجل إبرام اتفاق مرحلى طويل الأمد". في الجوهر لا يختلف شارون كثيرا عن سابقيه -شامير ورابين ونتيناهو وباراك- إلا فى كونه ربما أكثر وحشية تجاه الفلسطينيين و فى تعامله مع القيادات الفلسطينية على طريقة الديكتاتور الشمولي و الذى لن يترك لهم عما قريب مجالا للخيال أو التوقعات الجامحة.

من ناحية أخرى هناك حل "زيفي- ليبرمان" الأكثر خطورة. فهذان الحليفان من حزبي الاتحاد الوطني ويسرائيلي بيتينو يقترحان ترحيل الفلسطينيين إلى البلدان المجاورة، بسلام إن أمكن، وبالعنف إن دعت الضرورة. وطبقا لوجهة النظر هذه يستطيع شارون أن يستغل المواجهة أو الحرب القادمة (التي ذكرتها حكومة باراك مرارا أثناء حملته الانتخابية) لفرض حل نهائي مشؤوم للقضية الفلسطينية. ومالم يوضح لشارون بجلاء لا لبس فيه أن التطهير العرقي على طريقة ميلوسيفتش ليس مسموحا به في شرق أوسط القرن الحادي والعشرين، فإن مثل تلك الحكومة - القائمة على تحالف خطر من القوميين المتطرفين والأصوليين الدينيين- ستجد فرصتها وتزج بالمنطقة في حالة حرب بهدف تطهير "أرض إسرائيل" من قاطنيها المتطفلين، وفى ذات الوقت " تستعيد" قوتها و قدرتها على الردع التى تآكلت كثيرا في الانتفاضات الأخيرة.

غالبا ما سيتضمن السيناريو المرجح على المدى القصير إجراء تطهير عرقي محدود عن طريق تشجيع الفلسطينيين على المغادرة واتباع منهج السير في المحل وهو المنهج القديم. ولهذه الغاية فإن نجاح شارون في إشراك العمل في "حكومة وحدة وطنية" سيتيح له، للأسف، مساحة للحركة فى الساحة الدولية تتيح له مواصلة احتلال الضفة الغربية وغزة. وللمفارقة فقد اقترح معسكر شارون برنامج باراك لسنة ١٩٩٩ أساسا لحكومة الوحدة الوطنية فى نفس

الوقت الذى أعلن فيه باراك إلغاء كل اتفاقيات التفاهم التي تم التوصل إليها مع الفلسطينيين. والأسوأ أن " مدمن السلطة " شيمون بيريز هو من غذى حماس حزب العمل لمثل تلك "الوحدة". لقد لام بيريز "اليسار الإسرائيلي" لأنه ساعد على صعود "موسيليني" جديد عندما امتنع هذا اليسار عن دعم ترشيحه لرئاسة الوزارة، ثم و بعد مجرد بضعة أسابيع انقلب على حاله منضما إلى صف الجنرال شارون وزيرا للخارجية وعضوا في الحكومة. وخلافا لسمعته ومزاعمه بأنه على استعداد لقلب كل حجر فى الطريق بحثا عن فرصة للسلام، قلب بيريز كل مبدأ ليبقى قريبا من السلطة. وعلى أية حال ستبرهن هذه "الوحدة " الشيطانية على أنها وصفة لكارثة بعيدة الأمد، إذ ستضفي الشرعية على صعود "اليمين المتطرف الجديد" و تعززه وهو اليمين الذى سيجعل جورغين هايدر يبدو كحمامة.

في الواقع لا تؤكد تركيبة حكومة شارون سوى هذه النظرة المتشائمة. فريهافام زئيفي كوزير للسياحة (والترحيل)، أكثر التزاما بطرد العرب خارج الأرض، من جلب السياح إلى البلاد. وهو يعتقد أن كل السياح يجب أن يتحدثوا العبرية! وهناك وزير البيئة تساهي هانجبي الذى لم تثبت عليه تهم الفساد (حتى الآن)، والأكثر توقا لإنهاء "التلوث الفلسطيني" لأرض إسرائيل منه إلى تنظيف شواطئها. وقد هدد الوزير أفيجدور ليبرمان سلفا بقصف السد العالي. أما وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر، فقد تورط بوصفه قائدا مناويا لوحدة الشاكيد، في مذبحة المئات من الجنود المصريين الأسرى بعد استسلامهم في صحراء سيناء، و ذلك وفقا للكتاب المنشور في إسرائيل في ١٩٩٤ بعنوان airet Shakaid . ومن شابه رئيس وزرائه فما ظلم! فقد أمر كلاهما باستخدام الـ إف- ١٦ في قصف الأحياء المدنية بعد أسابيع قليلة من توليهما الحكم. وهناك أيضا وزير الأمن الداخلي عوزي لاندو، الذي ستكفل عنصريته ونهجه القومي المتطرف توسيع الهوة بين الدولة وأقليتها العربية، علاوة على خلق أجواء من الحد الأقصى من التوتر و العنف فى القدس الشرقية. أما وزير التعليم ليمور ليفانت، فيعتقد أن كل ما هو ليس صهيونيا أو يهوديا غير جدير باهتمام الطلاب الإسرائيليين. وتمضي القائمة.

باختصار، انتخاب شارون يعنى أن بانتظارنا "حرب استنزاف"، فطبقا لمؤيديه في الجناح اليميني المتطرف فإن على إسرائيل أن تتوقع حربا مع البلدان العربية. وطبقا لهذا المنطق سيكون " من الضروري سن تشريعات طوارئ لا تتفق بالضرورة والإجراءات الديمقراطية الطبيعية". وفي غياب أي معارضة جدية في الكنيست، وفي ظل ضعف حزب العمل، فإن هذا الوضع يجب أن يثير قلق كل المعنيين بالسلام في منطقة الشرق الأوسط.

يتنبأ درونو روزنبلوم، أحد أكثر المعلقين الإسرائيليين نباهة، في صحيفة هآرتس اليومية في الثاني من فبراير ببصيرة جسورة تنفذ إلى ما ينتظرنا:

"انتم لم تر وا شيئا بعد .. هل كان يقلقكم وزير الدفاع الجموح، ذلك المتطرف، هادم المدن، زارع الخوف الأبدي، الطوربيد المصوب نحو السلام عند كل تقاطع وفي كل سانحة ؟ انتم لم تروا شيئا بعد. تخافون الحرب؟ الحرب ما هى إلا واحدة من بنود جدول أعمال شارون العديدة، البند المخفي الآن جيدا عن الأعين. فهناك بند السفر عبر الزمن إلى منتصف القرن الماضى، وبند عقدة الاضطهاد والعظمة والانتقام العنيد، وبند الجماعة اليهودية في أرض إسرائيل بدلا من التطلع إلى الأسرلة و العيش فى ظل ظروف طبيعية، و بند تكرار حيواتنا و اجترار أخطائنا إلى أبد الآبدين، و بند "لبننة" فوضوية تخلو من أي رؤيا روحية، ليس على المستوى العسكري فحسب، وليس في المناطق فحسب، وإنما في كل نواحي وجودنا... وجود شارون في السلطة لا يشير إلى الحرب فحسب. شارون في السلطة يعني أيضا دولة شارونية، عهدا شارونيا، عقلية شارونية".

وفي غضون ذلك قامت حكومة جورج دبليو بوش، مؤذنة بعهد جديد في الميدان الدبلوماسي، بإلغاء منصب المبعوث الخاص لعملية السلام، في حين أسقط وزير الخارجية كولن باول عبارة "عملية السلام" من لغة واشنطن الدبلوماسية واستبدلها بالتعبير الفاتر: "مفاوضات السلام". وقد أعلنت إدارة بوش- باول، المتخوفة من أي انخراط وثيق في المفاوضات بعد فشل سابقتها، أن المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية سينظر إليها فى سياقها الإقليمى وليس باعتبار ها محورا للسياسة الأمريكية. وللمفارقة، سرعان ما بدأت واشنطن تتحدث عن صدام عقب فخ شارون.

ستركز الإدارة الجمهورية الجديدة بالبيت الأبيض طاقتها على الأرجح على الصورة الأكبر من خلال نفخ الحياة في السلام الأمريكي Pax Americana لما بعد حرب الخليج، والذي كان قد دخل في غيبوبة بعد وصول كلينتون للحكم. ويتزامن هذا مع نية شارون التأكيد على عدم إلحاح المسألة الفلسطينية، لحساب تأكيد أهمية الأمن الإقليمي والأبعاد الاستراتيجية فى سياسات واشنطن، معززا بذلك مكانة إسرائيل في الشرق الأوسط.

على أن هذا بدوره سيظهر أنه محض أمانى. فبروز "الرأي العام" العربي عقب اندلاع الانتفاضة الثانية يقدم مصدر دعم جديد وغير مسبوق للقضية الفلسطينية، وذلك بفضل "أقلمة" الإعلام أو ما يسميه البعض "العولمة المنحرفة". وعلاوة على ذلك بدأت أوروبا، الصاعدة مكانتها، تضيق ذرعا بتكرار الفشل الأمريكي والرفض الإسرائيلي لسلام عادل. لكن

الأكثر أهمية من هذا كله هؤلاء الفلسطينيون الرائعون منتصبو الهامات الذين يواصلون مقاومتهم للاحتلال والإذلال ويواصلون نضالهم من أجل الحرية. هؤلاء الفلسطينيون سيكفلون أن تظل محنتهم محنة لإسرائيل كذلك. و من هنا تأتى العودة إلى "نهج مدريد".

لقد قصد من مؤتمر السلام في ١٩٩١ عقب "تحرير الكويت"، ضمنيا على الأقل، أن يظهر أن أمريكا كانت تستخدم ذات المعيار في أنحاء الشرق الأوسط المختلفة وأنها راغبة في العمل من أجل تسوية شاملة بين إسرائيل وجيرانها. واليوم و بعد عقد من مدريد وسبع سنوات من فشل عملية أوسلو في التوصل إلى اتفاق سلام،فإن إحياء روح مدريد هو أفضل الخيارات المتاحة. وهذا الخيار يجب أن ينهض على قرارات الأمم المتحدة لا أفكار كلينتون، التي يأمل بوش في تجنبها على أية حال.

علاوة على ذلك يمكن العثور على حل لمسألتي القدس واللاجئين في السياق الإقليمي وسيتطلب هذا الحل ضمانات دولية. ويمكن إنجاز هذا الحل من خلال عقد مؤتمر دولي على هدى مؤتمر مدريد للسلام فى ١٩٩١ بمشاركة الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والأمم المتحدة وبالطبع الفلسطينيين، الذين يفُضل أن يشاركوا كدولة. وستسهل هذه الصيغة النقاش حول القضايا الإقليمية الكبرى مثل المياه والأمن والحدود والتعاون الاقتصادي وغيرها. مثل هذه الصفقة الشاملة من شأنها أن تمكن الفلسطينيين والعرب من اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيع علاقاتهم مع إسرائيل و فى الوقت ذاته تجعل دفع الثمن اللازم مقبولا لدى الإسرائيليين.

بيد أن الولايات المتحدة في الوقت الراهن تصدر رسالة من نوع مختلف. فهى تبدو مصممة على توحيد "مسرحي العمليات"، اللذين فصل بينهما كلينتون، وهما تحديدا الخليج والشرق الأدنى، في مسرح عمليات استراتيجي واحد. وبذا تعيد التأكيد على العلاقات العسكرية والأمنية مع بعض البلدان، أبرزها إسرائيل، ضد بلدان أخرى، العراق وإيران على وجه الخصوص. وسيترجم هذا إلى المزيد من مبيعات السلاح والمزيد من نظم الصواريخ والمزيد من انتشار الأسلحة من كل نوع، حيث تتراجع جهود السلام بينما يعمل الجنرالان باول وشارون على إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، و يعيد اليمين الإسرائيلي المتطرف رسم خريطة السياسة الإسرائيلية. وفي إطار هذا السيناريو، سيكون أفضل ما يمكن للفلسطينيين أن يتوقعوه هو وقف إطلاق النار في ظل الاحتلال.

لقد غيرت إسرائيل حكوماتها منذ مؤتمر مدريد في ١٩٩١ ست مرات، و ذلك ببساطة لأنها لا تستطيع العيش بسلام في واقعها الاستعمارى، كما لا تستطيع منه فكاكا. وقد فشل رؤساء الوزراء الخمسة الأخيرون لذات الأسباب التي ستؤدي إلى فشل من يخلفونهم، تحديدا

لعدم قدرتهم على توفير السلام والأمن للإسرائيليين الذين يريدون "الجمل بما حمل" الذين يرغبون فى السلام و لا يريدون دفع ثمنه. لقد كان أمام هؤلاء القادة من "اليمين" أو "اليسار" الوقت الكافى والدعم الدولي اللازم للنهوض بعملية تصفية استعمارهم. لكنهم بدلا من ذلك اختاروا مواصلة الاستيطان والاحتلال. وفي رأيي أن الدرس المستفاد على مدى الأشهر العديدة الماضية هو فشل المنطق الإسرائيلي لاستخدام القوة في فلسطين، بما في ذلك استخدام أكثر الأسلحة تعقيدا مثل إف- ١٦ ضد المدنيين. فلقد أضحت القوة أسوأ أنواع العنف خاصة في ظل غياب أي مشروع سياسي وراء استخدامها.

واليوم واضح أن السبيل الوحيد أمام إسرائيل لحل النزاع، هو تقوية معسكر السلام، على أساس مبدأ، أن تصفية الاستعمار، هو شرط لازم لأمن إسرائيل، و أن قبول حق الفلسطينيين في تقرير المصير في دولتهم الخاصة بهم، هو السبيل الوحيد للتوصل إلى مصالحة تاريخية مع الشعب الفلسطيني. و حتما سيثبت أن مكافأة شارون على مجرد خطوات تجميلية بأمل تحقيق انفراجة دولية هو حجر عثرة شديد الخطورة فى مسيرة تطور معسكر السلام في إسرائيل. علاوة على ذلك سيتضح أن توفير المزيد من الحصانة لإسرائيل في ظل حكم شارون لن يشجع سوى على عدم الاستقرار والحرب.

دعونا لا ننسى أن إسرائيل ظل يحكمها لما يربو على ربع قرن القوميون المتطرفون والأصوليون الدينيون باستثناء السنوات الست لحكومات رابين/ بيريز/ باراك. وقد جريت خلال هذه الفترة كل الوسائل غير المشروعة وغير الأخلاقية المتاحة لها بما في ذلك التطهير العرقي والتعذيب والترحيل والاستيطان والعقوبات الجماعية والفصل العنصرى وأشكال أخرى من الاضطهاد، لكنها فشلت في تحقيق أي معنى للأمن للإسرائيليين.

إن على المجتمع الدولي واجب ثابت في أن يقولها واضحة، أنه على احترامه للخيار الديمقراطي للإسرائيليين، فإنه لن يقبل من الآن فصاعدا بالعقبات التي تعترض سبيل القضاء على الاحتلال. وفي حالة إذا ما أصر رئيس الوزراء الإسرائيلي القادم على توسيع المستوطنات و الفصل العنصرى للفلسطينيين، على المجتمع الدولي أن يذكره أنه منذ تصفية "الأبارتهايد" في جنوب أفريقيا فإن هذا النظام بالتأكيد لا يشكل خيارا مقبولا في فلسطين.

والإسرائيليون الذين لا يجدون نفعا فى المقارنة بين إسرائيل/ فلسطين وفرنسا/ الجزائر بسبب الاختلاف فى التعلق بالأرض والارتباط الديني بها وبمواقعها، ربما يجدون الشبه مع بلد آخر أكثر عونا. أعني المقارنة مع أفريكان جنوب أفريقيا الذين وصفوا أنفسهم بأنهم "شعب أو أمة مختارة يحتلون أرض الآباء المتميزة .. يتحدثون لغة وهبها لهم الله.. وقد كتب

لهم الرب حكم (هذه الأرض) وتمدين شعوبها الهمجية".

وفي الواقع هكذا ينظر معظم الإسرائيليين إلى أنفسهم، بما في ذلك العلمانيين منهم الذين صوتوا لشارون.

إذا لم تخرج إسرائيل "ديجولها" سريعا، فلن يصنع هذا أكثر من تسريع العملية باتجاه خلق دولة إسرائيلية- فلسطينية ثنائية القومية في المستقبل.

وأي حل أفضل لكل من يعنيهم الأمر من "صوت لكل فرد "! إذن فليبدأ البحث عن دي كليرك إسرائيلي.

مروان بشارة

١٠ يونيو ٢٠٠١



مقدمة

فلسطين/ إسرائيل
سلام أم نظام عنصري؟



"هناك هوة كبيرة تفصلنا نحن اليهود عن أعدائنا وهى لا تتمثل فقط في قدراتنا بل في الأخلاقيات والثقافة وقدسية الحياة والضمير. هؤلاء هم جيراننا ، بيد إن هذا الشعب الذي يبعد عنا فقط بضعة مئات من الأمتار يبدو وكأنه لا ينتمي إلى قارتنا ، أو إلى عالمنا ، بل إلى مجرة تختلف عن مجرتنا تمام الاختلاف.
موشى كتساف
رئيس دولة إسرائيل
٢٣ مايو (آيار) ٢٠٠١

"على إسرائيل أن تقرر سريعا نوع البيئة التي تريد أن تعيش فيها لأن النموذج الحالي الذي ينطوي على بعض سمات الأبارتهايد لا يتفق و المبادئ اليهودية".
عامي أيلون، الرئيس الأسبق لجهاز الأمن الداخلي في إسرائيل (شين بت)

هذا العام لم يكن للقدس ما تحتفل به. وغالبا غطى صوت القذف الإسرائيلي الشنيع لقرية فلسطينية مجاورة على الدعوات فى منتصف الليل من أجل عام جديد أفضل. ولقد ألغت بيت لحم ورام الله والخليل ونابلس وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية المحاصرة احتفالاتها بالأعياد الإسلامية والمسيحية حيث واصل السكان تحت الحصار حدادهم لفراق الأحباب. ولم يكتف الإسرائيليون بذلك، بل وإمعانا فى نكأ الجراح، قامت بلدية القدس التي تخضع للسلطة الإسرائيلية بتعليق زينات أعياد الميلاد على جانبى الطريق حتى أبواب بيت لحم ، بالرغم من اعتراض الفلسطينيين . كان ذلك استعراضا فظا للبلادة والغلظة اللتين كثيرا ما طبعتا عملية "إعادة التوحيد" التعسفية لمدينة منقسمة.

في صباح الأول من يناير (كانون ثاني) ٢٠٠١، وبعد زيارة عائلية قصيرة في رام الله، رجعت إلى القدس من خلال الطرق السرية الموحلة التي تتفادى الحصار الأمنى المضروب على المدينة المحاصرة وتتجنب مخيم لاجئين كالانديا المجاور. ومن هناك أخذت طريقي إلى الضواحي الغربية المكتظة بالسكان والمغطاة بالغبار في القدس الشرقية ، ثم إلى القدس الغربية حيث يقع البرلمان الإسرائيلي أو الكنيست الذي كان يعقد آخر جلساته قبل انتخابات ٦ فبراير (شباط). وصراحة، لم أجد مكانا أفضل لقضاء بداية العام من أن أكون مع أخي الوحيد الحبيب ، وهو زعيم عربي عظيم وشخص لطيف. لقد شعر أخي هذا اليوم ، بصفته عضوا بالكنيست، بالحاجة إلى رفع صوت فلسطيني عالمي للعدالة في قلب البرلمان الإسرائيلي

. فألقى خطبة عن مبادئ العدالة العالمية أمام محتلي شعبه وكنت أنا أراقبه آنذاك.

ولأنه محاصر سياسيا فقد هز صوت عزمي الأخلاقي وخطابه الفكري جدران معبد الصهيونية ولكنه وقع على آذان كأن بها صمماً. وفي نفس اليوم، وجه الكنيست ضربة أخرى في وجه السلام عندما كان الجيش الإسرائيلي يقصف ما تبقى من أمل قليل في الضفة الغربية وغزة. بدأ الكنيست العام الجديد بقرارين جديدين يمثلان نقطة تحول جوهرية حازا على أصوات جميع أعضاء الكنيست من اليهود. عارض القرار الأول -بصورة أكثر ضراوة- حق الفلسطينيين في العودة ، بينما أجاز القرار الثاني خصخصة أراضي "الدولة" والتي تنتمي قانونيا إلى ٣,٧ مليون لاجئ فلسطيني مازالوا هائمين على وجوههم في الأراضي المحتلة والبلدان المجاورة، والذين رفض الكنيست والحكومة مراراً حقهم في العودة وهو الحق الأصيل. فهاهم كل أعضاء البرلمان الصهيونيين تبدو عليهم إمارات السعادة وقد أضفت عليهم أكبر غنائم القرن حيوية كبيرة . وكما لو كنا في العصور الوسطى، نرى الفاتحين الجشعين يقسمون الغنائم فيما بينهم تاركين الضحايا ليموتوا ببطء في مخيمات اللاجئين. و لكن هذا ليس كل ما فى الأمر.

حث المتحدث بعد الآخر من أحزاب اليمين والوسط الحكومة على اتخاذ المزيد من الخطوات لمكافحة العنف الفلسطيني، وشجعوها على تصعيد إرهابها الذى تمارسه ضد الفلسطينيين بما في ذلك اغتيال القادة السياسيين، (ولا يمكن وصف تلك الأعمال إلا بأنها إرهاب ترعاه الدولة).

لقد قوبل عنف الفلسطينيين "القطاعي" ، من إلقاء الحجارة أو إطلاق النيران بصورة متفرقة ، باستخدام الأسلحة الثقيلة من دبابات ومروحيات وقذف مدفعي للمدن والقرى بهدف قمع الاحتجاج ضد الاحتلال والقهر. ولكن مثابرة الشباب الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وغزة ، و فى إسرائيل نفسها ، نجحت في كشف النقاب عن حقيقة الاستعمار الإسرائيلي ، وأوضحت أن إسرائيل لا يمكنها مواصلة ادعاء الديمقراطية بينما هى قوة استعمارية، كذلك أوضحت أنه لا يمكن للأبارتهايد أن يغنى عن السلام بديلا في فلسطين.

لقد أجبرت عملية أوسلو الفلسطينيين على التصالح مع محتليهم بينما استمر الاحتلال. وقبلت منظمة التحرير الفلسطينية بذلك في أوسلو، ووقعت منذ ذلك الحين سبع اتفاقيات مرحلية. وهو ما يؤكد على نواياها السلمية في التعايش جنبا إلى جنب مع الدولة الإسرائيلية. وبذلت السلطة الفلسطينية جهودا جمة من أجل إخضاع حركة حماس عقب موجات الهجمات الانتحارية في ١٩٩٥ و١٩٩٦، تلك الهجمات التى جاءت ردا على مذبحة الخليل التي قتل فيها

٢٩ مصليا فلسطينيا على يد أحد الأصوليين الإسرائيليين. ووفقا للتقارير الإسرائيلية " تم القضاء تقريبا على ذراع حماس العسكري بالكامل، حيث تم اعتقال المتطرفين الإسلاميين وإضعاف البنية التنظيمية التحتية للحركات الإسلامية بصورة شديدة" على يد السلطة الفلسطينية.

وبدلا من تسليم الأراضي المحتلة للفلسطينيين، صعدت إسرائيل من تحكمها غير الشرعي في الضفة الغربية عن طريق تطويق السكان الفلسطينيين بشبكة من المستوطنات تعززها طرق مباشرة تقطع الأراضي التي تم مصادرتها حديثا من جميع الاتجاهات. وبعد مرور سبع سنوات، لم تسلم إسرائيل سوى ١٨٪ من الضفة الغربية.

إنه لمن سخرية القدر أن تشرع إسرائيل فى إقامة نظام جديد للفصل العنصرى فى فلسطين بتوقيع اتفاقية "غزة أريحا أولا" فى نفس الأسبوع الذي تم فيه إلغاء نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في أوائل مايو (آيار)١٩٩٤.

وعلى عكس ما حدث في جنوب أفريقيا حيث توقفت أساليب الفصل العنصرى المشؤومة و توقف استيلاء البيض على الأراضي فور بدء المفاوضات، زادت الأعمال العنصرية في فلسطين مع بدء المفاوضات. وتبدو المفارقة صارخة عند مقارنة حكومة دى كليرك البيضاء، التي امتنعت عن الاستيلاء على الأراضي خلال ثلاث سنوات من المفاوضات مع حزب مانديلا (المؤتمر الوطنى الأفريقى) ، بالحكومة الإسرائيلية تحت قيادة اسحق رابين والذي سمح ببناء المستوطنات في الضفة الغربية ومناطق أخرى، وكأنه لم يتم التوقيع على اتفاقيات أوسلو!

لقد طردت حكومة الأبارتهايد في جنوب أفريقيا السود من مزارعهم وأجبرتهم على السكنى فى ما أسمته "الأوطان" و منحت البيض أراضيهم. ولقد طبقت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة من حزب العمل أو الليكود نفس سياسات التطهير العرقي في أراضى فلسطين التاريخية، ثم قام الكنيست بتقنين نظام مصادرة الأراضي والتطهير العرقي والعنصرية و الأبارتهايد.

في السبع سنوات الطويلة من عملية السلام، كان هناك قانونان فى فلسطين أحدهما لليهود والآخر للفلسطينيين . تم بموجبهما منح الإسرائيليين حرية الحركة وبناء المستوطنات وتوسيعها بينما حشر الفلسطينيون حشرا في بانتوستانات مطوقة. الإسرائيليون يصادرون المزيد من الأراضي بينما تضاءلت فرصة الفلسطينيين في الحصول على أية أراضي. وغني عن القول أن إسرائيل قد طبقت سياسة فصل صارمة ما بين المستوطنين اليهود فى الأراضى المحتلة الذين يتمتعون بحماية القانون الإسرائيلي، والفلسطينيين الذين يعيشون فى ظل

مؤسسات قانونية و أمنية فلسطينية لا يمكن وصفها إلا بأنها مخزية .

ومثلما كان الحال في جنوب أفريقيا عندما كان رؤساء "الأوطان" التي جمع فيها السود يمنحون ألقابا سيادية لا يتمتعون بها، كانت إسرائيل على استعداد أن تعطي للسلطة الفلسطينية بعض المتنفس فيما يتعلق بإمارات السيادة دون ممارستها.

وكما كانت جنوب أفريقيا تهيمن على "الأوطان" التي جمع فيها السود وتتحكم فيها، احتفظت إسرائيل بالسلطة النهائية و السيطرة والسيادة على تلك الجيوب ذات الحكم الذاتي. كذلك تتحكم إسرائيل في الأراضي والمياه والموارد الطبيعية وحركة الأفراد في الضفة الغربية وغزة وحركة السلع إلى داخل البانتستونات الفلسطينية وإلى خارجها.

وكما كان الحال في جنوب أفريقيا، سمح بانتقال العمال فقط عندما أصر مجتمع رجال الأعمال الإسرائيلي عليها. هذا واستمرت التفاوتات الثابتة بين الإسرائيليين (اليهود) والفلسطينيين تتسع فيما يتعلق بمستويات المعيشة، وإمكانيات الحصول على تعليم مناسب وخدمات صحية وفرص العمل أثناء عملية أوسلو، بل تفاقمت فى معظم الأحيان. وتضاءلت عمالة الفلسطينيين في إسرائيل ووصلت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في غزة إلى ٤٠٪ (وهى نفس نسبة البطالة في جنوب أفريقيا فى ظل نظام الأبارتهايد) وتدنت مستويات المعيشة بنسبة ٢٥٪.

وبالطبع، فإن الأمر للإسرائيليين لم يكن مجرد مصالح مادية. فمثلهم مثل الأفريكان أثبت الإسرائيليون في العديد من النواحي أنهم "سجناء عقلية المحاصر بصورة ميئوس منها".

وبعد سبع سنوات، طالب الفلسطينيون كغيرهم من الشعوب المحتلة بأن يقوم السلام على إنهاء الاحتلال وإلغاء نظام الأبارتهايد. كما رفضوا اتفاقية إطارية نهائية وضعت على غرار اتفاقية أوسلو المبهمة والمتداعية. وهكذا اندلعت الانتفاضة الثانية.

ومن فوره كان الجيش مستعدا بخطط واضحة للتعامل معها. فلسنوات عدة، دأبت إسرائيل على العمل على وضع خطط عسكرية للسيطرة على السكان وقمع العنف "الداخلي" الذي قد ينتج عن عملية أوسلو. واشتبكت حكومة باراك مع الفلسطينيين على مستويين مختلفين. فعلى أرض الواقع، استخدمت الحكومة العقاب الجماعي والقوة المفرطة كما لجأت إلى الاغتيالات السياسية في الضفة الغربية وغزة. أما على الجبهة الدولية، فقد شنت إسرائيل حملة تضليل إعلامية ضد الفلسطينيين من أجل الفوز بالحرب الإعلامية التي لا بديل عن كسبها في الغرب لكي تتمكن من استعادة أغلى الألقاب إلى قلبها – لقب الضحية.

وكانت تلك مهمة صعبة في ضوء الصورة التي لا تفارق الذهن لجالوت إسرائيلى وهو في

حامل عتاده يحارب داوود فلسطينيا يرشقه بالحجارة. ولم تكن إسرائيل لتهتم فقط بكسب المعارك الميدانية إذا كانت ستخسر الرأي العام العالمي. وهكذا شنت إسرائيل حملة لزعزعة مصداقية القيادة الفلسطينية ومحو آدمية سكان فلسطين الأصليين . لقد قتل رئيس أركان الجيش الإسرائيلى نحو ١٠٠ طفل فلسطيني في ستة أشهر ، ثم يتبجح باتهام الفلسطينيين بأنهم يشكلون "كيانا إرهابيا."

كذلك قامت الحكومة الإسرائيلية بتطبيق نفس السياسة على الجانب الآخر من الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي التي تحتلها . فحتى مقتل ١٣ فلسطينيا-عربيا من مواطنى إسرائيل وإصابة المئات على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الأسبوع الأول من أكتوبر (تشرين أول)، لم يول العالم أية أهمية لوجود مليون فلسطيني داخل إسرائيل يعيشون كمواطنين من الدرجة الثانية تحت نظام شبيه بنظم الأبارتهايد، حيث يفصل نوع من الأبارتهايد الجديد الذي ترعاه الدولة بصورة غير رسمية ما بين الإسرائيليين اليهود والفلسطينيين منذ إنشاء الدولة اليهودية في ١٩٤٨. وعلى مر السنين ، عانى هؤلاء الفلسطينيون المنسيون أشد المعاناة على يد إسرائيل التي تعاملت معهم بصفتهم "طابوراً خامساً" وأشارت إليهم بـ "السرطان" . لقد قوضت "الدولة اليهودية" باستمرار من الروابط بين الأقلية الفلسطينية والأرض ذاتها، وهى إحدى الخصائص المميزة لنظام الأبارتهايد.

وعندما قام الفلسطينيون من داخل إسرائيل بالتظاهر تضامنا مع إخوانهم على الجانب الآخر من الحدود، غيرت الحكومة الإسرائيلية من فورها تعريفها للمنطقة العازلة من الضفة الغربية إلى الجليل والمثلث في قلب إسرائيل وهى المناطق التى تقطنها أغلبية فلسطينية. وتم تطبيق الأوامر الأمنية الخاصة بالحفاظ على الهدوء مهما كان الثمن داخل إسرائيل بنفس الطريقة التي تطبق بها تلك الأوامر في الأراضي المحتلة. وسوف يتناول الفصلان الأول والثاني عملية اندلاع الانتفاضة الثانية واستخدام إسرائيل المفرط للعنف ضد الفلسطينيين تحت الاحتلال والفلسطينيين داخل إسرائيل.

ولكن من أجل فهم جذور الانتفاضة، علينا أن ننظر فيما وراء الزيارة الاستفزازية التى قام بها الجنرال الموصوم بالعار آريل شارون للمسجد الأقصى. لقد أدى تعثر المسار الدبلوماسي إلى تحطيم الآمال في الوصول إلى السلام. فعلى مدى سنوات سبع ، واصلت عملية أوسلو فشلها بنجاح كلما تم استبدال اتفاقية مبهمة بأخرى من أجل إبقاء العملية على قيد الحياة وتعميق الهيمنة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة / المتمتعة بالحكم الذاتي. ولكن مثل هذه المثابرة فى العملية الدبلوماسية لم تكن لتستمر دون الدبلوماسية المتشددة والعدوانية والقائمة

على الإرغام التى مارستها القوة العظمى -الأوحد- الولايات المتحدة الأمريكية . حيث تقع المسئولية الرئيسية عن فشل عملية أوسلو على عاتق إدارة كلينتون التي أشرفت على العملية بأكملها على مدى السبع سنوات الأخيرة. لقد تلاعبت واشنطن بالفلسطينيين وأجبرتهم على اتباع ما يمليه عليهم الإسرائيليون على مدى العملية بأكملها، وبهذا انحازت الولايات المتحدة إلى حليفتها إسرائيل ضد شريكها الأصغر في عملية السلام أي الفلسطينيين. و يناقش الفصلان الثالث والرابع أزمة العملية الدبلوماسية والدور الذي لعبته الولايات المتحدة في فشلها .

وعندما أصبحت العملية الانتقالية ليست ذات فائدة لإسرائيل لفشلها فى تعزيز الثقة أو الاستقرار، تحركت الحكومة الإسرائيلية من أجل ضمان مفاوضات الوضع النهائي وذلك قبل تسليم أية أراضي أو صلاحيات أخرى إلى السلطة الفلسطينية.

واحتلت قضيتان موضع الصدارة على جدول أعمال المحادثات النهائية. أولهما كانت القدس حيث شكلت أكثر القضايا الشائكة في المفاوضات، ثم جاءت قضية اللاجئين ضمنيا وهى أعقد القضايا وأعصاها على الحل. يشكل اللاجئون الفلسطينيون أغلبية الشعب الفلسطيني، حيث يصل عددهم إلى أكثر من ٣,٧ مليون مشرد . بيد أن نكبتهم ظلت من محرمات الحوار أثناء المفاوضات بناءً على أوامر إسرائيل. و لاغرو ألا ينال عملية السلام الهزلية تلك إلا القليل من التعليقات فى الغرب، وذلك إذا أخذنا فى اعتبارنا ما ذكره المفكر الفلسطينى إدوارد سعيد من أن ٩٢٪ من الناخبين الغربيين لا يعلمون حتى الآن أن قانون العودة ينطبق على اليهود وحدهم وأن إسرائيل قد شُيِّدَت على أنقاض المجتمع الفلسطيني.

وعندما وضعت مفاوضات الوضع النهائي أخيرا محنة اللاجئين على جدول أعمال قمة كامب دافيد، رفضت إسرائيل الإقرار بأي مسئولية معنوية أو سياسية أو قانونية عن تشريدهم وامتنعت عن الالتزام بإعادة التوطين أو صرف تعويضات.

ومما لا شك فيه أن القدس كانت أكثر القضايا الشائكة في قمة كامب دافيد، وبالرغم من أن إسرائيل قد خرقت محرماتها بشأن القدس بقبولها إعطاء الفلسطينيين سيادة فعلية على بعض أحياء المدينة ، إلا أنها أصرت مع ذلك على ضم كل المستوطنات التي بنيت مخالفة للقانون الدولى في القدس بعد احتلالها في١٩٦٧ .

كذلك طالبت إسرائيل الفلسطينيين بقبول اتفاقية لمقايضة "التنازلات الإسرائيلية" في القدس الشرقية مقابل تنازل الفلسطينيين عن الحق في العودة. يتناول الفصلان الخامس والسادس تلك القضيتين المحوريتين واللتين لا غنى عن حلهما من أجل الوصول إلى مصالحة

تاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي غضون ذلك، وبهدف احتواء الغضب الفلسطيني ولضمان امتثال القيادة الفلسطينية، عملت واشنطن على ضمان وصول المساعدات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية والتي بلغت حوالي ثلاثة مليار دولار على مدى سبع سنوات. غير أن الوضع الاقتصادي، كما أقر البنك الدولي، لم يتحسن على الإطلاق. بل على العكس تدهور بشدة بسبب إغلاق إسرائيل للكانتونات المكونة حديثاً في الأرض المحتلة. وفي غمرة احتفالات العالم بالنجاحات الدبلوماسية، لم يحظ نظام الأبارتهايد الجديد وما يحمله من معاناة مستمرة للفلسطينيين بأي اهتمام. وعلى الجانب الآخر، استفادت إسرائيل كثيرا من الحصانة التي حظيت بها ومن علاقاتها الاقتصادية الدولية الجديدة بعد توقيع الاتفاقيات ووقف المقاطعة العربية. و كان هذا مخططا له جيدا من خلال تحويل علاقات إسرائيل الاستعمارية في الأراضي المحتلة قبل أوسلو إلى علاقات تبعية فلسطينية لإسرائيل.

ويعد ولع إسرائيل بالحفاظ على الأمن، و استمرار الاحتلال والإبقاء على المستوطنات في الضفة الغربية وغزة خير مثال على عملية تشويه عملية السلام. لقد كان يجب الحفاظ على وحدة وسلامة تلك الأراضي حتى تقوم إسرائيل في النهاية باجلاء قواتها. ويوضح الفصلان السابع والثامن كيف أن سياسة الفصل "المادى" أو "الديموغرافي" للفلسطينيين بالمواكبة مع بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية والتوسع الاقتصادي على الأرض قد أدت إلى تحول الاحتلال الذي استمر ستة وعشرين عاما إلى نظام أبارتهايد.



الفصل الأول

الانتفاضة الثانية



عندما بدأت المفاوضات، كان الجيش الإسرائيلي يتحكم في شريط ضيق فى لبنان إلى الغرب من الجليل الشمالى ضم اربعين قرية. وفي يومياته كتب (رئيس الوزراء) يقول: "إنني أعتقد أنه يتحتم علينا أن نوقع بصرف النظر عن الانسحاب السوري". لقد كان مقتنعا بأن من شأن مثل تلك الخطوة أن تعزز من موقف إسرائيل السياسي بصورة عامة، وأن تضع سوريا في موقف حرج وتزيد من الضغوط على السوريين، وأخيرا تسهل هذه الخطوة التحرك باتجاه الضفة الغربية، إذا ما لزم الأمر. وبالرغم من اعتراض الجيش الإسرائيلي على التوقيع في البداية، إلا أن رئيس الوزراء، والذي كان يشغل أيضا منصب وزير الدفاع، قرر المضي قدما.

(توم سجيف، ١٩٤٩، الإسرائيليون الأوائل)

رئيس الوزراء المعنى بالحديث هنا ليس إيهود باراك، بل دافيد بن جوريون. بعد مرور خمسة عقود على الاستقلال، وبعد خمسة حروب وعشر سنوات من بدء عملية السلام مازالت إسرائيل، وهى القوة النووية، والدولة الأقوى في المنطقة، وواحدة من الدول العشرين الأكثر ثراءً على مستوى العالم، رهينة ذات الأوهام والطموحات التي وسمت سنواتها الأولى. عندما انسحب ايهود باراك من جنوب لبنان في مايو (آيار) ٢٠٠٠، كان يتبع نفس المنطق الذي نفذه بن جوريون منذ خمسين سنة ألا وهو تركيز القوة الإسرائيلية في الشرق لضمان المصالح الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

إلا إنه نظرا للتغيرات التى طرأت على العالم منذ أواخر الأربعينيات، أدرك باراك أن إسرائيل لم تعد قادرة على تكرار عمليات التطهير العرقي الشاملة التي أجرتها في ١٩٤٨ و١٩٦٧، كذلك لم يعد بمقدور إسرائيل أن تحتل المزيد من الأراضي. لقد تعلمت إسرائيل أيضا أن عمليات الطرد الجماعي والاحتلال وضم الأراضي لا تحل المشكلات، بل ما حدث هو أن تلك الأعمال قد تسببت في تعقيد حياة إسرائيل في المنطقة وفي تأزم وضعها كعضو في المجتمع الدولي. هكذا، فقد حاولت إسرائيل تطويق الثلاثة ونصف مليون فلسطيني الباقين في فلسطين التاريخية والسيطرة عليهم عن طريق بناء المستوطنات وسياسات الأبارتهايد (الفصل العنصري) التي استمرت طوال ثلاث وثلاثين سنة من الاحتلال. على أنها وبالرغم من ذلك لم تفلح فى فرض المزيد من سيطرتها على الأرض أو أهلها.

كما فشلت أيضا فى نهاية المطاف أعوام عملية أوسلو السبع في إضفاء الشرعية على الهيمنة الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة. إن الانتفاضة الفلسطينية التي فجرتها زيارة زعيم اليمين الإسرائيلي آريل شارون إلى المسجد الأقصى في الثامن والعشرين من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ تغنى عن المجلدات الطوال فى وصف الفشل الذريع للاتفاقات المرحلية السبع الأخيرة في تحسين الأوضاع المعيشية في فلسطين.

على مدار سبع سنوات مديدة، واصلت السلطة الفلسطينية القيام بالأعمال القذرة نيابة عن إسرائيل، حيث تعاونت مع حكومتي حزبي العمل والليكود في مكافحة " الإرهاب " الفلسطيني وأي شكل من أشكال مقاومة الاحتلال، بغرض الحفاظ على الهدوء خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية الأولى وفقا لاتفاقيات أوسلو. كذلك شنت السلطة الوطنية الفلسطينية حملة من القمع فى مواجهة الإسلاميين ورموزهم، كما سمحت بتعذيب قادة المعارضة والصحفيين، و سمحت بالقبض علي معارضى أوسلو، وتعريضهم للإهانات، بما فيهم أعضاء بالمجلس التشريعي. كما اتخذت السلطة الفلسطينية موقف العداء تجاه المنظمات غير الحكومية التي تطالب بخضوع المسئولين للمساءلة وباحترام حقوق الإنسان. كان على القيادة الفلسطينية أن تقبل بالظروف الأمنية المهينة التى أملتها إسرائيل للفوز "بكرمها" الدبلوماسي، إلا أن "بخل" إسرائيل السياسى وابتزازها المتواصل قد وضعا السلطة الفلسطينية في موقف لا تحسد عليه. وبتصاعد المعارضة الشعبية لحكم السلطة الفلسطينية، كان عليها أن تختار ما بين تلبية أوامر "الأسياد" أو العمل على الوفاء باحتياجات الشعب الفلسطيني وتحقيق آماله. ففي البداية ولوقت طويل، كانت السلطة الفلسطينية تبرر تصرفاتها على أنها الوسيلة إلى غاية مشروعة، ولكن بمرور الخمس سنوات الأول يتجلى وهم النهاية السعيدة الموعودة، وتأكد ذلك في السنتين الإضافيتين.

كانت النتيجة الحتمية أن خفت الضوء في نهاية النفق بعد فشل كامب دافيد، مما أجبر السلطة الفلسطينية على التنحي جانبا والسماح للشعب الفلسطيني بالتعبير عن نفسه بحرية.

لقد أضحت أوسلو هى المشكلة لا الحل. و تحول الهدف الرسمي من "سلام عادل ودائم وشامل" إلى اتفاقيات جائرة ومؤقتة وجزئية تفضى إلى دفع سخط واستياء الفلسطينيين إلى منتهاهما. لم يعد هناك مجال لأية ترتيبات مؤقتة أو انتقالية، فقد حان وقت إخلاء أغلبية الأراضي المحتلة كما هو منصوص عليه في اتفاقية أوسلو وكما كان متوقعا من إسرائيل منذ احتلالها تلك الأراضي في١٩٦٧.

لقد مهد الجمود على الصعيد الدبلوماسى و الإفراط فى استخدام القوة الذى أعقب زيارة

شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى الطريق إلى اندلاع انتفاضة جديدة في الأراضي المحتلة، ولكن اللوم فى ذلك يقع على باراك وليس شارون. فقائد الجيش ورأس الحكومة كان باراك لا شارون. ولم يكن غريبا أن طلب رئيس الوزراء الإسرائيلي مرارا من شارون أن يصبح شريكه في حكومة "وحدة وطنية"، أو فيما بعد في "حكومة طوارئ"، أو بالأحرى حكومة حرب. ولولا معارضة نشطاء الليكود الموالين لغريمه بنيامين نيتنياهو لكان باراك قد نجح في مخططه. على الرغم من أن باراك قد بدأ عهده بدعم مما يقرب من ٧٥ عضوا من أعضاء الكنيست، تحولت حكومته بعد ثمانية عشر شهرا إلى حكومة أقلية ليس لديها من مقاعد الكنيست سوى ثلاثين. وبفشله في الوفاء بوعوده كرئيس للوزراء لجأ باراك من فوره إلى الوسيلة الأكثر ألفة إليه: القوة العسكرية.

تأثرت الحرب الإسرائيلية ضد الفلسطينيين باعتبارين : الضغط الداخلي، و هو ما أفضى إلى شن الحملة العسكرية، و الإعلام الذي لعب دورا كبيرا في صياغة رد الفعل الدولي. وهكذا شنت إسرائيل الحرب على الفلسطينيين على جبهتين عسكريا و إعلاميا. على الصعيد الداخلي، أدت شعبية اليمين وتهديدات المستوطنين والابتزاز الذى مارسته أحزاب الوسط إلى الضغط على الحكومة "للسماح لجيش الدفاع الإسرائيلي بالفوز" على طريقة ميلوسفيتش إذا ما لزم الأمر. لقد خير قادة المستوطنين باراك، ما بين استخدام المزيد من القوة أو المخاطرة بتصعيد الموقف، بما في ذلك تدخل المستوطنين أنفسهم في المواجهات، و هو ما سيؤدي في نهاية الأمر إلى سقوطه هو ذاته. ولم يكن باراك في حاجة إلى تشجيع عندما يتعلق الأمر باستخدام القوة. فباراك الجنرال ما فتئ يطرح الحلول العسكرية في مواجهة المشاكل السياسية، إلا أنه لم يكن ليحتمل أن يظهر في عيون نظرائه الغربيين بمظهر الزعيم الصربي ميلوسفيتش محطما بذلك كل ما سعت إليه الولايات المتحدة. ولم يكن ليقع في نفس الأخطاء التي وقع فيها الصرب في البوسنة وكوسوفا والتي انتهت بهزيمتهم بعد عزلهم وفرض العقوبات عليهم.

وهكذا، انتهج باراك سياسة ذات وجهين. استخدم الدبابات والطائرات في قصف المدن الفلسطينية وشن حرب غير متكافئة ضد الفلسطينيين لإرضاء المتطرفين، ولكن على الصعيد الخارجي قدمت سياسته على أنها سياسة " ضبط للنفس " وذلك لتجنب إدانة المجتمع الدولي أو تحركه فى مواجهة إسرائيل. كذلك استخدمت الحكومة حملة طوارئ إعلامية خاصة (يمكن تشبيهها بالقوة الإعلامية سريعة الانتشار)، للتشكيك في مصداقية المزاعم الفلسطينية وتبرير العنف الإسرائيلي. وفي براعة شديدة أغلق باراك الباب بعنف على يد

الفلسطينيين، بينما تأكد من أنه لا زال بإمكانهم استخدام اليد الأخرى لتوقيع اتفاقية مع إسرائيل. لم تكن هذه بسياسة "تكسير العظام" التى اتبعها إسحاق رابين أثناء الانتفاضة الأولى، بل سياسة لتكسير الإرادة الوطنية للشعب الفلسطيني. وفى هذا الصدد وبنغمة أقرب إلى السخرية كتبت مراسلة الجريدة اليومية هآرتس فى الأراضى المحتلة تقول:

"على مدى الستة أسابيع الماضية و حتى الأمس أدت سياسة ضبط النفس التي تتبعها إسرائيل إلى النتائج الآتية : مقتل ١٧٩ فلسطينيا على يد جيش الدفاع الإسرائيلي، من بينهم ٤٨ أقل من السابعة عشر، في حين وصل عدد المصابين إلى حوالى ٨,٠٠٠ فلسطيني أصيب ١,٢٠٠ منهم بإعاقات ستقعدهم مدى الحياة(١).

لم تجلب الأسابيع الستة اللاحقة إلا المزيد من الداء. إلا أن الفلسطينيين قد عانوا على أيدى المستوطنين علاوة على عنف الجيش الإسرائيلي. حيث تفيد التقارير الصادرة عن إحدى منظمات حقوق الإنسان البارزة (الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة/ القانون) بقيام المستوطنين بشن العديد من الهجمات على الفلسطينيين في وجود جنود الاحتلال أو فى ظل حمايتهم. وشملت تلك الهجمات تعذيب وتشويه الفلسطينيين وإطلاق النار عليهم بالإضافة إلى غلق الطرق وأعمال القتل والاغتيال، وواقع الأمر أنه حتى قبل بدء الانتفاضة، أصدرت جمعية القانون تقارير عدة عن فلسطينيين قام المستوطنون بإعدامهم دون محاكمة.

وتعد قصة عصام حماد خير مثال على الأعمال الوحشية التي يقوم بها المستوطنون. ففي الثامن من أكتوبر (تشرين أول) قام بعض المستوطنين من حالاميش باختطاف عصام حماد الذي يبلغ من العمر ٣٦ عاما بينما هو في طريقه إلى بلدته أم صفا . وعند العثور على جثته، كان وجهه محروقا ويداه مكسورتان مع وجود كدمات على الظهر. و أظهر تشريح الجثة أن سبب الوفاة ضربة بآلة حادة على الرأس. وفي اليوم التالي، علم المشيعون في جنازته في رام الله بوجود جنديين إسرائيليين في قسم شرطة فلسطيني، فقاموا بمهاجمة القسم وقتلوا الجنديين بوحشية. و يعتقد أن الجنديين كانا أعضاءً فى وحدة إسرائيلية خاصة تدعى "المستعربين" وهى مسئولة عن اختطاف واغتيال العديد من الفلسطينيين(٢).

الحرب الميدانية

منذ بداية عملية أوسلو، قامت إسرائيل بوضع عدد من خطط الطوارئ واختبارها بما في ذلك "حقول الشوك" والتي تطرح سيناريو لإعادة احتلال الضفة الغربية وغزة. وأثناء المفاوضات التي جرت في كامب ديفيد، بدأ الجيش التدريب على خطة جديدة تدعى "النغمة

السحرية" والتي تقوم على سيناريو اندلاع أعمال شغب جماعية تتطلب إرسال بعثة عسكرية واسعة النطاق للتعامل مع نزاع منخفض الحدة. بالإضافة إلى ذلك، درس الجيش الإسرائيلي سيناريو الحرب المفتوحة التى تشمل إنشاء إدارة عسكرية جديدة في الأراضي المحتلة، وذلك تحت الاسم الشفرى "عالم بعيد." (ذكر في شراجة إلام، سلام مع العنف والإبعاد: بين السطور، ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٠، ص ١١-١٣)

لقد استعد باراك لاندلاع الأعمال العدائية عندما توقع اضطرابات فلسطينية جماعية تعقب إعلان منفرد للاستقلال وهو ما لم يحدث. ومع أولى تباشير المواجهة، أخرجت الحكومة الإسرائيلية عملية " المد والجزر" من الدرج ونفذها الجيش الإسرائيلي بضراوة. ولضمان أقصى درجات السيطرة ولتجنب سقوط ضحايا من الإسرائيليين، خاصة من بين أفراد الجيش الإسرائيلي، قام باراك باتخاذ الخطوات الآتية:

١- استخدام وحدة خاصة من القناصة لاستهداف القادة الميدانيين (أى المحرضين بما في ذلك الأطفال). وهؤلاء القناصة هم المسئولون عن معظم الوفيات التي وقعت في الثلاثة أسابيع الأولى.

٢- السماح للجيش باستخدام المدافع الرشاشة من طراز إم ٢٤ وغيرها من الأسلحة الجديدة بدلا من إم- ١٦ وذلك لاسقاط أكبر عدد من الضحايا.

٣- استخدام القوة الغاشمة، بما شمل استعمال الدبابات والطائرات الحربية، مثلما حدث في لبنان على مدار ثمانية عشر عاما من الاحتلال. ذلك بالإضافة إلى عمليات الاغتيال والاختطاف التي تهدف إلى ترويع وتخويف المدنيين والقادة السياسيين.

٤- الاغلاق الانتقائي، وفي بعض الأحيان، الاغلاق التام للضفة الغربية، ولكن للدرجة التي لا تؤدي إلى مجاعة واسع النطاق ودون قطع للكهرباء أو المياه، و إلا أثاروا أهل البلاد جميعا واقتضى الوضع عندئذ التدخل الدولي.

٥- اغتيال القادة السياسيين المتهمين بتنظيم الانتفاضة، وبخاصة قيادات العناصر النشطة من " فتح " في الضفة الغربية وغزة، وذلك باستخدام قوات خاصة أو من خلال ضربات جوية "جراحية."

٦- تمهيد الطريق للاستيلاء على مواقع استراتيجية معينة، وربما الإعداد لضم مناطق واسعة من الضفة الغربية. ويمكن وصف كل تلك التدابير الإسرائيلية بأنها أعمال إرهابية ترعاها الدولة. إن العمليات التى قامت بها إسرائيل تشبه تلك التى قامت بها فى جنوب لبنان على مدى الثمانية عشر عاما الماضية من الاحتلال. وعلى عكس نيتنياهو، استحوذت الشئون

العسكرية على نصيب الأسد من اهتمامات الجنرال باراك كرجل دولة سابق. فباراك لديه طريقة مختلفة لقياس مدى نجاحه كقائد. فوفقا " للمعيار الكمي" الذي يقيس به جيش الدفاع الإسرائيلي الحد الممكن لتقليل الخسائر الإسرائيلية، جاءت نتائج عملية المد و الجزر "جيدة جدا." وذلك حيث توفى شخص واحد في الأسبوع الأول مقارنة بستة عشر في الأسبوع الأول من صدامات "نفق الحائط الغربي" في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٦(٣).

لم يكن المئات من الموتى والآلاف من الجرحى الثمن الوحيد الذي دفعه الفلسطينيون من جراء القهر الإسرائيلي، حيث سببت عمليات اغلاق المدن والقرى ضررا شديدا بالاقتصاد الفلسطيني، وهو الذي كان بالفعل قد بدأ في التدهور منذ توقيع اتفاقيات أوسلو منذ سبعة أعوام. كلف الحصار الإسرائيلي الفلسطينيين في الشهر الأول ما لا يقل عن ٣٤٦ مليون دولار أمريكي وفقا للتقديرات الفلسطينية (٢٥٠ مليون دولار أمريكي وفقا لتقديرات الأمم المتحدة)، بالإضافة إلى مثل هذه المبالغ في الأشهر التالية. و بين عشية و ضحاها ازدادت البطالة ثلاثة أضعاف واضحى المزارعون يخسرون يوميا ما يعادل ٢ مليون دولار أمريكي. وعانت معظم المشاريع الجديدة بشدة نظرا لتدهور مناخ الاستثمار بسبب العنف و انعدام الأمان و الاستقرار(٤).

لم يدر فى خلد أحد أن الفلسطينيين ند لإسرائيل، و لا ساور أحدا الشك فى أنهم سيعانون الأمرين على أرض الواقع. بيد أنه كلما امتدت الانتفاضة بدا أن إسرائيل تخسر إجمالا، وذلك لأن عدم الاستقرار أصبح عاملا مؤثرا في حياتها الاقتصادية والاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فقد تأثرت صناعة السياحة الإسرائيلية بشدة بسبب إلغاء الحجوزات طويلة المدى، كذلك عانت البورصة، وتأثرت الشركات الإسرائيلية المطروحة فى بورصة نيويورك بشدة. وعلى الرغم من ذلك، ادعى باراك ومحافظ البنك المركزى الإسرائيلى أن النمو لن يتأثر إلا بصورة هامشية. ومقارنة بفلسطين، لا يوجد ما يستدعي قلق اسرائيل فيما يتعلق باقتصادها، إلا أن اهتمام إسرائيل ينصب على وضعها في المجتمع الدولي وعلى علاقاتها مع شركائها التجاريين في أوروبا.

ونتيجة للانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية للفلسطينيين، أصدرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في التاسع عشر من أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٠ قرارا يدين "استخدام إسرائيل للقوة بصورة عشوائية وغير متكافئة " ضد المدنيين الفلسطينيين. كذلك فإنه بعد الاستماع إلى تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بالامم المتحدة، السيد جيورجيو جياكوميلي Giorgio Giacomelli والذي اتهم فيه إسرائيل "بالتصعيد البالغ فى استخدام

القـوة ضـد السكان المدنيين"، اتهمت اللجنة اسـرائيل بارتكاب جـرائم حـرب وجـرائم ضـد الإنسانية(٥).

وبعد حوالي الشـهـر، قـدمت مـاري روبنسـون Marry Robinson تقـريرا عن مـواصلة اسـتـخـدام إسـرائيل، "للقـوة المفـرطة" في الأراضي المحتلة وأدانت الاحـتـلال الإسـرائيلى والمستوطنات و هى المقـامـة بالمخالفة للقانون الدولى- وألقت باللوم على إسرائيل إزاء معاناة الشعب الفلسطيني. وعلى صعيد الإجراءات العملية، طالبت مـارى روبنسون بمحاسبة كل من اشترك في استخدام القوة المميتة قانونيا، كما دعت إلى نشر مـراقبين دوليين في الأراضي المحتلة(٦).

باءت مـحـاولات الضغط على إسـرائيل من قبل المجتمع الدولي بالفشل بسبب استخدام الولايات المتحدة للفيتو. حيث فشلت المحاولة -التي لم يتم الإعداد لها جيدا- لوقف العنف في باريس، و كان الفشل أكثر دويا في قمة شرم الشيخ التي جمعت الرؤساء كلينتون ومبارك وعرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي باراك والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان والمفوض السامي للسياسة الخارجية الأوروبية السيد خافير سولانا Javier Solana .

كانت مذكرة قمة شرم الشيخ قد دعت الرئيس كلينتون إلى تكوين لجنة للتحقيق في أسباب الانتفاضة. ومن جانبهم أعلن كبار الدبلوماسيين الإسرائيليين أنه "ليس هناك ما يدعو للقلق " حيث إن تركيبة اللجنة "مريحة " لإسرائيل، وأضافوا أن مهمة اللجنة لن تسمح لها بأن تصبح سلاحا سياسيا يمكن للفلسطينيين استخدامه. وهكذا نجد إسرائيل تتمتع مرة أخرى بالحصانة على الصعيد الدولي(٧).

الحرب الإعلامية

على الصعيد الدولى كان على إسرائيل أن تعمل على إصلاح الضرر الذي سببه الإعلام. ففي عالم اليوم، يمكن للكاميرات أن تؤثر على نتائج الحرب غير المتكافئة مثلها مثل السلاح. فكان على حكومة باراك أن تبطل مفعول الكاميرات والتي بطبيعتها هى حليف للفلسطينيين الضعفاء (وهم كداوود يحمل مقلاعه). وإذ يعرف الإسرائيليون ذلك تمام المعرفة، وضعوا خطة طوارئ إعلامية لتقوم بدور قوة إعلامية سريعة الانتشار بهدف محو أثر ذلك العيب المتأصل فى قوة إسرائيل وتغيير صورتها على الشاشات فى المنازل أمام الرأي العام العالمي. وعلى الجانب الآخر وكما هى عادة الأمور، كان الفلسطينيون يرتجلون الانتفاضة حتى آخر نفس بدلا من الاستخدام الأمثل للأدوات الحديثة التى وفرها عهد العولمة. وفي بعض الأحيان،

أضرت تصرفاتهم بقضيتهم العادلة كما هو الحال في عملية القتل الوحشية للجنديين الإسرائيليين في بلدة رام الله بالضفة الغربية.

لقد كان جليا منذ البداية، و كما كتب رون بن يشاى Ron Ben Yishai، المراسل الحربي لـ يدعوت أحرونوت، وهى أكثر الصحف الإسرائيلية انتشارا، أنه لايمكن للجيش الإسرائيلي أن يقنع صحفيا غربيا أنه عندما تواجه دبابة طفلا فالدبابة تعمل "في نطاق حقها" والطفل هو "المعتدي". وهكذا تحتم على إسرائيل أن تتبنى إستراتيجية بديلة. ومن هنا جاءت تلك الروايات الزائفة عن الآباء الفلسطينيين الجبناء الذين يرسلون أطفالهم للموت في سبيل قضيتهم وعن "التنظيم" الدموي، وهو منظمة شبه عسكرية مختلقة تحركها كراهيتها لإسرائيل.

لتضليل الإعلام الغربي وطمس الاختلاف ما بين الحرب التي تشنها إسرائيل على المدنيين والأطفال والحرب التقليدية حيث تتواجه الجيوش النظامية، ألقت حكومة باراك باللوم على الشعب المحتل -ضحية الإرهاب والعدوان الإسرائيليين- وشنت هجومها الإعلامى على جبهتين: الأولى هى جبهة الأسرة أو الوالدين الذين "يشجعون أطفالهم" على الانخراط في معارك الكبار، و الثانية هى ذلك "التنظيم" الذى يفترض أنه هيئة عسكرية متشددة تابعة لفتح والذى يهدد استقرار المنطقة والمصالح الأمريكية. هؤلاء هم الأعداء الجدد الذين يجب التعامل معهم. إنه لمدعاة للسخرية أن يطالب باراك بعدم مقارنة الموقف الأخلاقي "لديمقراطية" إسرائيل وأعداء السلام من الفلسطينيين.

وتكمن المفارقة هنا في أن الإدعاءات السابقة هى ذاتها التي استخدمتها قوات الانتداب البريطانية ضد اليهود في الأربعينيات. في كتابه "السلام أو الحروب: المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين من ١٩١٧ إلى ١٩٩٧"

"Peace of Wars, the Secret Negotiations between Palestinians and Israelis between 1917- 1997 (Stock, paris, 1997)."

كتب الكاتب الصحفي الفرنسي شارلز أندرلين Charles Anderlain يقول إن قوات الانتداب البريطانية أطلقت النيران في ١٩٤٥ على متظاهرين يهود في تل أبيب فقتلت ستة و أصابت العشرات من بينهم ١٨ طفلا تتراوح أعمارهم ما بين الثامنة والسادسة عشر و١٤ شاب تتراوح أعمارهم ما بين السادسة عشر والعشرين. وفي اليوم التالي، أذاعت الصحافة البريطانية أن الآباء اليهود أرسلوا أطفالهم ليموتوا بدلا منهم. ونشرت صورة في الصحيفة الصهيونية دافار لطبيبين يهوديين يعالجان طفلا أصابته الرصاصات البريطانية بينما يعلق أحدهما للآخر على براعة القناصين الذي استطاعوا إصابة مثل هذا المخلوق الصغير من

مسافة بعيدة. وتسبب ذلك الخبر في إغلاق الصحيفة. واليوم وبعد خمسة وخمسين عاما تكرر إسرائيل وأصدقاؤها استخدام نفس النوع من التعليقات وردود الأفعال الاستعمارية والعنصرية ضد الفلسطينيين، وهو الأمر الذي لا يستحق حتى التعليق (ذكرت في صحيفة لوموند ديبلوماتيك Le Monde Diplomatique في نوفمبر (تشرين أول) ٢٠٠٠، ص١٣).

بيد أنه من المحزن أن نرى كيف نجحت إسرائيل إلى حد كبير في هذا الأمر. وبات فجأة على الفلسطينيين أن يدافعوا عن حبهم لأطفالهم. ونجحت الدعاية الإسرائيلية في إلقاء اللوم على الأمهات الفلسطينيات لمعاناة عائلاتهن بدلا من لوم قوات الاحتلال التي تطلق النار بصورة عشوائية على أطفالهن، بل وانعكست تلك الدعاية في أقوال ممثل كوميدى فرنسي وملكة السويد وانتشرت فى المدارس المحلية في الدول الغربية. وغني عن البيان، أن عدد القتلى من الكبار يفوق بكثير عدد القتلى من الأطفال الذين سقطوا وهم يقاومون الاحتلال في الانتفاضة. فلا يحتاج المرء إلا لزيارة مخيمات اللاجئين المكدسة في غزة والضفة الغربية ليرى الأحوال المعيشية للأطفال وليدرك أن الآباء لا يملكون سوى القليل، هذا إن كان بيدهم شئ على الإطلاق، للسيطرة على الصغار الذين يقررون مواجهة المعتدين الإسرائيليين. وباختصار، فإنه بينما يقوم الجنود الإسرائيليون بقتل وجرح الأطفال، تقوم الحكومة بإلقاء اللوم على الآباء والأمهات الثكلى، والأدهى هو أنهم كادوا ينجحون في ذلك. وفي رأيي أن هذا من أكثر انعطافات الأحداث سخرية في هذه الانتفاضة.

أما فيما يتعلق بالجبهة الثانية التي حاربت عليها إسرائيل، أي التنظيم، فالقصة أكثر غرابة. خرجت إسرائيل بنظرية التنظيم هذه في أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٠ عندما بدأت تخسر الحرب الإعلامية (على الرغم من استخدامها أسلحة إعلامية من العيار الثقيل من أمثال شيمون بيريز ويوسي بيلين، عاموس عوز وغيرهم من "الحمائم"). حتى أن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أشادت بسياسة "ضبط النفس" الإسرائيلية، وطالبت الفلسطينيين " بالكف عن إلقاء الحجارة ووقف العنف". ولكن أحدا لم ينجح فى محو أثر صورة الجنود الإسرائيليين و هم يقتلون محمد الدرة ذي الإثني عشر ربيعا فى حضن أبيه. فمنذ خرج باراك فجأة في مؤتمر صحفي وتلفظ بأسماء نشطاء فتح مطالبا عرفات بكبح نشاطهم العنيف ضد إسرائيل والصحافة العالمية والإسرائيلية تتحدث عن "ذراع عسكري" لفتح أطلقت عليه اسم " التنظيم " .

وماذا يعنى إن كان "التنظيم" و"فتح" شيئا واحدا ؟ ففي فلسطين، يشير الناس إلى تنظيم فتح على أنه "التنظيم" معرفا. إلا أن ذلك ليس بذى أهمية ولا صلة له بالموضوع، فالحقيقة

اليوم ليس لها صلة بالموضوع. وفى الواقع فالحقيقة هى أولى ضحايا العدوان والدعاية الإسرائيلية. فلم يكن الشباب الذين أطلقوا النار على إسرائيليين، وهم لا يزيدون عن المائة، ينتمون بالضرورة إلى فتح، بل ولم يدّعوا ذلك، على الرغم من أن العديد من منظمي فتح يحملون السلاح. وأيا من كان من أطلقوا النار على الإسرائيليين، فالمؤكد هو أنهم لا يشكلون هيئة منظمة تستحق كل هذه الضجة. لقد اخترع الإسرائيليون تهديدا أمنيا جديدا، أضفوا عليه مسحة درامية، وسموه "التنظيم". والمفارقة هى أن الفلسطينيين المحاصرين الذين يتعرضون للمذلة قد بدءوا يصدقون القصة أنفسهم حاسبين أن لديهم بذلك ردا عسكريا على الاحتلال. فقد يجيب طفل على أسئلة صحفي بأنه عضو في التنظيم وهو يجهل العواقب الأمنية لمثل هذا التصريح.

حتى اندلاع الانتفاضة وبدء إسرائيل في الاعتداء على قادة فتح المحليين واغتيالهم، لم يكن هناك مجموعة عسكرية منظمة ومتماسكة تدعي التنظيم. فمعظم المسئولين عن عمليات إطلاق النار مسجونون تم إطلاق سراحهم مؤخرا من المعتقلات الإسرائيلية، وآخرون من بين الخارجين على القانون وسارقى السيارات، بالإضافة إلى مناضلين قد نذروا أنفسهم للقتال فى حين تقاسى عائلاتهم الأمرين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، و خاصة في المنطقتين (ب) و(ج).(٧) ولكن هؤلاء الفلسطينيين الشباب لا يشكلون بحال من الأحوال تنظيما، ناهيك عن تنظيم هرمي يصدر الأوامر بإطلاق النار. وبحلول الأسبوع الثاني، بدأ قادة فتح يخشون على حياتهم وحياة كل عزيز لديهم، خاصة بعدما بدأت إسرائيل في استهدافهم كما لو كانوا مقاتلى حزب الله. كان تبرير ذلك أكثر صعوبة من تبرير اغتيال قادة حماس الذين نجحت إسرائيل في تصنيفهم كإرهابيين.

ومما يدعو للأسف، فالعديد من قادة فتح المستهدفين كانوا قد قادوا الدفع الليبرالى والعلمانى فى إطار المجتمع المدنى، و كذلك كانوا في بعض الأحيان على رأس الحملة ضد الفساد داخل السلطة الوطنية الفلسطينية. فواقع الأمر هو أنهم يشكلون القوى التقدمية "المحلية" في الضفة الغربية وغزة التي وقفت فى وجه القادة الفاسدين الذين أتوا إلى فلسطين بعد ١٩٩٣. كذلك وقف هؤلاء القادة في وجه حماس ومعارضي عملية السلام ودعوا إلى إعطاء الفرصة لعملية أوسلو. واليوم وبعد فشل العملية بالفعل، يتلقون هم اللوم. والمفارقة هى أنه لولا حركة فتح لما استمرت عملية السلام طوال هذه المدة بالرغم من أن قيادة فتح لم تكن مقتنعة تماما بجدوى عملية أوسلو بعد رؤية المعاناة التي نتجت عن تطبيق بنودها الأمنية وعدم تطبيق جوانبها السياسية.

وكما هو معروف، برز بحلول الشهر الثاني دور قيادة فتح المحلية كركيزة الانتفاضة "السلمية " وقوة الدفع التي تحافظ على صمودها. ولقد زادت الانتفاضة بدورها من قوة هذا العنصر المحلي الهام فى صفوف الحركة الفلسطينية السائدة. وبدا الأمر كما لو أن إسرائيل قد أدركت نبوءة حققت نفسها بنفسها. ولعبت أصوات كثيرة من أمثال مروان برغوثي دورا غاية في الفعالية في الحفاظ على روح المقاومة في الانتفاضة. كذلك ازداد دور المجموعات المنظمة داخل فتح أهمية في الانتفاضة الجديدة، على الرغم من أن المشاركة لم ترق لمستوى الانتفاضة الأولى التي استمرت من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٣ (وذلك لعدم وجود احتكاك مباشر بالجنود أو المستوطنين الإسرائيليين في المدن عالية الكثافة السكانية أو معسكرات اللاجئين في المنطقة أ). هكذا كان دور مجموعات المقاومة المنظمة الصغيرة مركزيا في قض مضاجع الاحتلال ومستوطناته غير الشرعية.

أخذ التحريض الإسرائيلي ضد قيادة فتح المحلية بوصفها خطراً جديداً يهدد الاستقرار في الإقليم أبعادا خرقاء، حيث زعم مقال منشور في جريدة دفاعية ذائعة الصيت أن التنظيم كان أحد الثلاثة المتهمين بتفجير الناقلة الأمريكية "يو إس إس كول" قبالة سواحل اليمن. وأعطت هذه الدعاية باراك رخصة مجددة لقمع المتظاهرين وقتل الفلسطينيين وإعلان الحرب عليهم بمباركة الولايات المتحدة. بل وصل الأمر إلى أنه في ١٥ نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٠، يوم أن قتل الإسرائيليون ثمانية أشخاص، طلب الرئيس كلينتون من الكونجرس منح إسرائيل ٤٥٠ مليون دولار أمريكي كمعونة عسكرية.

وفي اليوم التالي، كان عنوان موضوع منشور في الجريدة اليومية هآرتس "القبض على خمسة عشر من فتح لاشتراكهم في إطلاق النار"، وأبرزت مقولة باراك: "سيضرب جيش الدفاع الإسرائيلي على يد أي من يؤذى الإسرائيليين". ويوضح هذا الموضوع كيف لفقت إسرائيل قصة فتح. وصف الموضوع كيف أن قائد قوات الدفاع الإسرائيلية قد أشرف بنفسه على عمليات الاعتقال التي تمت في قرى كسرى وطالفيت والمعاير. "وفي جميع الأحوال، استسلم عناصر فتح دون مقاومة بعدما حاصرت جنود جيش الدفاع الإسرائيلي منازلهم. ولقد أثنى رئيس الوزراء إيهود باراك على العملية أمس". إلا أن الموضوع ينتهي بعد ذلك إلى أنه "على عكس ما تفيد به بعض التقارير التي نشرت أمس، يبدو أن المقبوض عليهم لم يكونوا متورطين في عمليات إطلاق النار التي أودت بحياة جنديين ومستوطن يوم الاثنين" وفي نفس اليوم، أفاد موضوع آخر بأن "القوات الجوية قد هاجمت عددا من المنازل في بيت جالا وطولكرم وأريحا ونابلس والخليل. جاءت الهجمات عقب يوم عاصف من المظاهرات فى

مختلف أنحاء الأراضي المحتلة والتي أسفرت عن مقتل ثمانية فلسطينيين وإصابة العشرات".

وإجمالا، واصل الجيش الإسرائيلي استخدام القوة التعسفية وغير المتكافئة ضد المدنيين والنشطاء السياسيين الفلسطينيين بتواطؤ من جانب وسائل الإعلام التي كادت أن تكون موظفة كلها للقيام بالدعاية للحكومة. وفي أغلب الحالات، كانت عاميرة حاس، مراسلة هآرتس في الأراضي المحتلة، هى الوحيدة التى تقدم صورة مختلفة. ففي تقرير خبري متزن نشر في ٧ ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٠ كتبت عاميرة حاس تقول: " منذ أحد عشر يوما قتل أربعة فلسطينيين في عمل هجومي من جانب جيش الدفاع الإسرائيلى. و كانت تقارير الجيش الأولية قد وصفتهم بأنهم خلية من حركة فتح إلا أن شهادة سائق تاكسي من رفح، وشهادة شهود آخرين، تفيد غير ذلك". وحدث هذا عدة مرات أثناء الانتفاضة[٨].

بالرغم من أن إسرائيل قد كسبت كل المعارك ضد الفلسطينيين في الثلاثة أشهر الأولى منذ الانتفاضة، إلا أنها قد بدأت في خسارة الحرب التي شنتها عليهم. وكان هذا إلى حد ما متوقعا، فقد علمت المخابرات والجيش الإسرائيلي بأن إسرائيل ليس بوسعها أن تكسب حربا ضد انتفاضة فلسطينية، على الأقل لا يسعها ذلك باستخدام أي وسيلة دولية معترف بها. قبل اندلاع الانتفاضة، كان الرئيس الأسبق للشين بيت، عامي ألون، قد أدلى إلى "نيكودا"، وهى الجريدة الرسمية لمجلس يشا لمستوطني الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتصريح التالى: "لقد خسرنا في الانتفاضة الأولى وسوف نخسر في الانتفاضة القادمة أيضا"، وحذر ألون لاحقا، إبان الانتفاضة، من أن إسرائيل ليس بوسعها أن تكون دولة " أبارتهايد "[٩].

الانتفاضة ... قطيعة مع أوسلو

لقد قضت الانتفاضة على الجهود الأمريكية والإسرائيلية لتسهيل هيمنة إسرائيل أو ما عرف بمصطلح "سيادة القانون." لقد فشلت كل الترتيبات الأمنية التى وضعتها أوسلو في توفير الأمن الضروري مع رفض السلطة الوطنية الفلسطينية قمع المظاهرات ضد الاحتلال. لقد انتظرت إسرائيل من السلطة الوطنية أن تكون عميلها، أو (و هذا أسوأ و أضل سبيلا) أن تعمل كحاجز أمنى من نوع جيش لبنان الجنوبى الذى مولته إسرائيل و سلحته ليكون حاجزا بين قوات الاحتلال والمقاومة فى جنوب لبنان. ومن الواضح أنه حتى في حالة نجاح تلك المناورة لبعض الوقت فإن وضع ضابط شرطة فلسطيني محل الجندي الإسرائيلي لم يكن ليجلب السلام أو الاستقرار إلى الأراضي المحتلة. وفي غضون تلك العملية، دفع الفلسطينيون ثمنا باهظا من المعاناة الإنسانية لن يلتئم قبل عقود. لقد زادت الانتفاضة الثانية، مثلها مثل

الانتفاضة الأولى، من أعداد الآلاف من المصابين بإعاقات دائمة، وندر أن سلمت أسرة من نوع من الإذلال، أو الإعتقال أو الإصابة أو القتل.

لقد قضت الانتفاضة الثانية على وهم نجاح أوسلو. وأسقطت أعتى الحواجز التى تواجه عملية السلام ألا وهو المستوطنات. لقد أوقفت عملية بناء مستوطنات جديدة وشككت في إمكانية استمرارها وعطلت شبكة كاملة من الطرق الالتفافية بين تلك المستوطنات.

لقد أثبتت الانتفاضة أنه بصرف النظر عن كل الاحتياطات الأمنية، أبدا لم تكن المستوطنات آمنة ولا كان آمنا الانتقال بينها. كذلك أكدت الانتفاضة حقيقة أن أي مبادرات من أجل إقرار السلام يجب أن تمهد لتصفية المستوطنات المنتشرة في جميع أنحاء الضفة الغربية ويجب أن تضع سقفا لأي حل مقترح لتلك الكتل من المستوطنات لا يزيد عن ٥٪ من الأراضي القريبة من الخط الأخضر، وهى التي يمكن استبدالها بعد ذلك بأراض داخل إسرائيل نفسها كما اقترح الرئيس كلينتون في منتصف ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٠.

ولحسن الحظ، وبالرغم من أن الفلسطينيين قد ارتجلوا الانتفاضة الثانية ارتجالا، إلا أن أعمالهم التلقائية لم تعدم الهدف. فعلى غير كل المظاهرات والانتفاضات السابقة، فإن هدف هذه الانتفاضة، ألا وهو تخطي أوسلو و نيل الاستقلال أو على الأحرى التحرر من الاحتلال، أكثر وضوحا وأقرب منالا. فى معظم مسيرات التحرر من نير الاستعمار، يبدو أن استعمال العنف، للأسف، ضروري من أجل الفكاك. و لا تشذ هذه الانتفاضة فى هذا عن مثيلاتها. إن مشهد محمد الدرة مقتولا بين ذراعى أبيه، مثله مثل المشاهد المروعة لمرأة عارية محروقة بالنابالم في فيتنام، وقبور راهبات مغتصبات فى السلفادور، أو صحفي اغتيل فى نيكاراجوا، يبشر بعهد جديد كلما وصل العنف إلى مستويات جديدة تصل إلى حد العبث.

وإذا نحينا الاستياء الفلسطيني جانبا، فإن المشكلة المحورية في المنطقة قبل الانتفاضة وبعدها لم تكن مشكلة فلسطينية في حد ذاتها، بل المشكلة هى إسرائيل. فإسرائيل، كما أصبح جليا، غير مستعدة لقبول أى تصفية للاستعمار يكون من شأنها إزالة حكمها العسكري على الأراضي المحتلة. لقد آثرت إسرائيل أن تخرج غزة من تل أبيب لا أن تخرج تل أبيب من غزة. و الأهم هو أن إسرائيل على ما يبدو غير قادرة على إخراج غزة من ثقافتها السياسية. وبالنسبة لإسرائيل، لقد أثبتت فلسطين مرة أخرى أنها مشكلة وجودية بالنسبة للإسرائيليين، تؤدى بهم إلى رؤية النزاع مع الفلسطينيين على أنه مسألة صفرية(zero-sum game) حيث تعد المكاسب الفلسطينية خسائر للإسرائيليين وحيث يتحول التعايش السلمي إلى إغراق.

وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فلن تتمكن أي عملية دبلوماسية من إقرار السلام والاستقرار. وفي هذا الإطار، ليست الانتفاضة مشكلة أمنية يتم التعامل معها بالقوة، بل رسالة سياسية واضحة يجب الإصغاء إليها، كما يجب الانتباه إلى محنة الشعب الفلسطيني. لقد اندلعت الانتفاضة بسبب تأزم عملية المفاوضات، ولكن جذور الانتفاضة تمتد إلى الاحتلال و إلى عملية أوسلو التي كان من المفترض أن تضع حدا للنزاع المستمر منذ قرن من الزمان.

وذهب، باروك كيمرلينج، وهو أحد علماء السوسيولوجيا الرائدين في إسرائيل، أبعد من ذلك وشرح للإسرائيليين أنه "بعد خمس وثلاثين عاما من الاحتلال والاستغلال والاستبعاد والإهانة، يحق للشعب الفلسطيني استخدام القوة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الذي يعد في حد ذاته ممارسة وحشية للقوة. فاليوم لا يمكن إجبار ملايين الأشخاص على البقاء تحت سلطة محتل أجنبي. وإذا ظن أحدهم خلاف ذلك، فما هو إلا حالم مستغرق في تهيؤاته. (هآرتس، ٦ يونيو ٢٠٠١).

ومن سخريات القدر أن الفلسطينيين قد أمضوا أربعين عاما حتى يثبتوا أنهم "داوود" النزاع وأن إسرائيل "جاليوته"، والآن يبدو أنهم بحاجة إلى عدد أكبر من السنين ليثبتوا أن "داوود" لا يسيء السلوك بل هو يستعيد حريته ليس أكثر.

الفصل الثاني

"العدو الداخلي" .. المليون فلسطيني المنسيون



"لو كنا جيشا واحدا لا عدة جيوش، ولو كنا قد عملنا وفقا لخطة استراتيجية واحدة لاستطعنا "إخلاء" السكان الفلسطينيين من الجليل الأعلى والقدس والطريق إليها، ورام الله ولوضا وجنوب فلسطين بشكل عام والنجف بصورة خاصة".

دافيد بن جوريون

(ملفات جيش الدفاع الإسرائيلي، ١٢١/ ٥٠/ ١٧٢).

كان أسيل عاصلة فى الثامنة عشر. ولد في الجليل لأبوين فلسطينيين وكان يتحدث العربية والعبرية. و كان يحمل بطاقة هوية إسرائيلية. غير أن ذلك لم يعن شيئا لإسرائيل التي تعتبر نفسها دولة الشعب اليهودي لا دولة مواطنيها. كان أسيل يتميز بالذكاء الحاد الذي جعله يحتل المركز الأول في فصله الدراسي. كذلك حصل أسيل على عدة جوائز في الفيزياء، لكنه لم يكن ليحقق أي مستقبل علمي في إسرائيل التي تميز ضد مواطنيها العرب. ويتذكر أساتذة أسيل في مدرسة "مار إلياس" الثانوية التبشيرية أنه كان "الطالب المثالي". غير أن كل ما سبق لم يكن ليعنى شيئا للجنود الإسرائيليين الذين حددوا موقع أسيل عن بعد أثناء تظاهرة مع شباب قريته الصغيرة "عرابة" تضامنا مع إخوانهم الفلسطينيين على الجانب الآخر من الخط الأخضر. لقد اغتيل أسيل بطلق ناري في بستان زيتون على مرأى من أمه. ومن سخرية القدر أنه كان يرتدي "تي شيرت" مطبوع عليه غصن زيتون ومكتوب عليه كلمتي "بذور السلام" إشارة إلى معسكر تقيمه الولايات المتحدة للحوار بين الشباب من العرب واليهود كان يشارك فيه كل عام. حدد الجنود موقع أسيل بينما كان يساعد صديقه المصاب بعيار نارى. وقرر الجنود تلقينه درس العمر، فركضوا خلفه غير عابئين بصرخات أمه، وبمجرد أن أمسكوا به قاموا بضربه ببنادق إم ١٦، ثم وفى برود القاتل الأجير أطلقوا عليه النار وجها لوجه. وعندما خرجوا من بين أشجار الزيتون قالوا لوالديه، "الآن يمكنكم أخذه ".

لقد خرج أسيل مع زملائه للتعبير عن غضبهم لمقتل الطفل محمد الدرة بين ذراع أبيه في

غزة على يد الإسرائيليين لينتهي المآل به مقتولا أمام أعين والديه. وفي وقت لاحق من نفس الأسبوع، قامت "مار إلياس" بتأبين "شهيدها" لينضم إلى قائمتها التي تضم ١٢ قتيلا على الأقل والآلاف من الجرحى. وفي حديثه للصحفيين صرح والد أسيل أنه "ما زال يؤمن بالتعايش السلمي بين العرب واليهود"[١].

يشكل هذا بشكل أو بآخر محنة الأقلية التي يبلغ قوامها مليون فلسطيني داخل إسرائيل. لقد بدأ فصل جديد فى علاقة الأقلية الفلسطينية بالدولة عقب أعمال القمع التي جرت في أكتوبر (تشرين أول) ونتيجة لرد الفعل القاسى والعنصرى الذى اتخذته الحكومة في مواجهة احتجاجهم[٢]. وواقع الأمر هو أن الحرب التي شنتها إسرائيل على مواطنيها الفلسطينيين والتي أسفرت عن مقتل ثلاثة عشر وإصابة المئات في بضعة أيام كانت السبب وراء انفجار العنف الذي ظل مكبوتا لسنوات. لم يكن الفلسطينيون ليقفوا مكتوفي الأيدي أمام مقتل إخوانهم في الضفة الغربية وغزة.

كانت اللجنة العليا للمراقبة، والتي تعد بمثابة مظلة غير رسمية تمثل الأقلية الفلسطينية، قد دعت إلى إضراب عام بعد يومين من زيارة شارون الاستفزازية إلى المسجد الأقصى ورداً على مقتل ستة فلسطينيين في وقت سابق عند المسجد الأقصى. إن الصورة التي بثتها قنوات التلفزيون لمحمد الدرة ذي الاثنى عشر ربيعا وهو يقتل بلا رحمة ولا شفقة قد سرت رجفة فى أوصال المجتمعات العربية التي اندفعت جماهيرها إلى الشوارع لتعبر عن غضبها.

لم يكن رد الفعل الإسرائيلي بأي حال من الأحوال ارتجاليا. فبناء على أوامر باراك، كانت الأجهزة الأمنية قد أعدت بالفعل خطة طوارئ لمواجهة المواطنين الفلسطينيين إذا ما تجرءوا على إظهار تضامنهم مع إعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد على الجانب الآخر من الخط الأخضر. وبمجرد بدء التظاهر السلمي، قام رئيس الشرطة المعروف عنه وحشيته، رون أليك، بتنفيذ الخطة مما أسفر عن مصرع ثلاثة وإصابة العشرات فى الأول من أكتوبر (تشرين أول). ولتبرير الاستخدام غير المتكافئ للقوة الفتاكة، وصف الوزراء والمعلقون الإسرائيليون المظاهرات بأنها "انتفاضة" بل حتى "ثورة".

وتكمن المفارقة هنا في أن وحشية قوات الأمن الإسرائيلية في مواجهة المظاهرات العربية داخل إسرائيل طمست الخط الأخضر الذي يفصل إسرائيل عن الأراضي الفلسطينية. كما جاءت هذه الوحشية لطمة فى وجه نية باراك الأصلية فى "الانفصال" المادى عن "الفلسطينيين" بمنطق "هم هناك ونحن هنا." واحتل فلسطينيو إسرائيل موقعا بارزا في قلب الأحداث والوضع الناشئ، إذ هبوا للدفاع عن رموزهم "الوطنية والدينية". وعوضا عن تهدئة

الموقف واحتواء الاحتجاجات بصورة سلمية و فى إطار التقاليد الديمقراطية المتعارف عليها، لجأت الحكومة إلى ذات التدابير القمعية التي طبقتها فى ظل الاحتلال لتساوى بذلك بين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال والفلسطينيين داخل إسرا ئيل. في الواقع، فقد أخبرني محام عربي من منظمة " عدالة "، وهى منظمة غير حكومية قانونية تمثل المعتقلين الفلسطينيين، بأن قوات الشرطة نفسها اعتبرت أن طريقة التعامل مع الاحتجاجات فى المناطق العربية في الجليل والمثلث وتلك التى تنتمي إلى المنطقة (أ) بالضفة الغربية كانت واحدة.

أجج قمع إسرائيل الدموي من احتجاجات الفلسطينيين أينما كانوا فى جميع أنحاء البلاد حتى فى المدن المختلطة بين العرب واليهود. وقد أدى ذلك إلى زيادة أعمال القتل والاغتيال، كذلك إلى تعرض الأقلية الفلسطينية إلى هجمات عرقية على يد الأغلبية اليهودية دون تدخل من الدولة دفاعا عن العرب. وفي طبرية، قام اليهود بتحطيم مسجد يرجع تاريخه إلى مائتي عام، بينما واصل الإسرائيليون قتل العرب بلا هوادة على مدى الأسبوعين الأولين من أكتوبر (تشرين ثاني). كذلك استمرت الجموع اليهودية في مهاجمة المحلات والمنازل والأفراد بل لقد امتدت تلك الهجمات أيضا إلى الأعمال التجارية اليهودية التي تستعين بالعمالة العربية.

وفى الناصرة، أدت الهجمات التي شنها مئات اليهود من مستوطنة نتسارت المجاورة بعد انضمام القوات الإسرائيلية إليهم إلى وفاة ثلاثة فلسطينيين وإصابة العشرات. وفي اليوم السابق، كانت جموع إسرائيلية أخرى قد هاجمت منزل الزعيم العربي وعضو الكنيست عزمي بشارة بعد منتصف الليل حاملة المشاعل والعصي وبدأت في تحطيم النوافذ والأبواب إلى أن تدخلت قوات الشرطة، وهو ما جعل أحد القادة الفلسطينيين يستحضر إلى الأذهان ذكرى "ليلة الكريستال" Kristalnacht عندما تعرضت المنازل والمعابد والأعمال التجارية اليهودية للهجوم في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٣٨ فى ألمانيا.

فقط، عندما فلت زمام تقتيل العرب، بدأت بعض الأصوات تعلو من معسكر السلام قائلة: "إن المذبحة اليوم في الناصرة تحمل سمات مذابح اليهود فى روسيا القيصرية، وينطبق هذا بوجه خاص على تواطؤ الشرطة مع المهاجمين العنصريين". ومرة أخرى تسخر الأقدار فنجد أن أكبر الجاليات التي تسكن نتسارت إليت أو " الناصرة العليا" هى جالية اليهود الروس. وكتبت جريدة هآرتس اليومية في إحدى افتتاحياتها النادرة التي تشير إلى خطورة تدهور الأوضاع تقول بطريقة هى أقرب إلى التحذير: "إن أعمال الشغب العنيفة التي تجري في المناطق العربية و مفارق الطرق، كذلك وحشية رجال الشرطة المخزية التي لا يجد المرء لها

تبريرا، بالإضافة إلى الهبات العنصرية التي يقوم بها اليهود في المدن المختلطة قد كدرت العلاقات القائمة بين العرب واليهود و هى بالأساس هشة "[٣]. وآه كم هى هشة.

ألقت الأقلية العربية باللوم على باراك فيما يتعلق بتصعيد العنف وعودة إسرائيل إلى منطق الحرب، ليس فقط إزاء الفلسطينيين تحت الاحتلال، بل أيضا تجاه أقليتها "هى ذاتها" من الفلسطينيين. حيث أدت الإجراءات الوحشية التي اتخذتها حكومة باراك وبن عامي إلى خلق مناخ شبه فاشي يمكن فيه لأي يهودي إسرائيلي مهاجمة أي عربي تقع عليه عينه.

وبعد تنفيذ هجماتها المباشرة على المدنيين، كثفت الحكومة من حملات الاعتقال ليصل عدد المقبوض عليهم إلى ألف شخص في الشهور الأولى. بل إن الشرطة طلبت من المستشفيات العربية إيفاءها بأسماء المصابين من الفلسطينيين حتى يتسنى لها التحقيق معهم بعد خروجهم. كذلك قدمت المحاكم يد العون إلى الشرطة حيث أضحى جليا أن النظام القضائي يميل إلى الحكومة الإسرائيلية ضد المدنيين، فحتى الأحداث والأطفال كانوا يحتجزون لحين الانتهاء من محاكمتهم. كذلك انضمت المحكمة العليا إلى الشرطة والحكومة في نهجها العنصري لتجعل تحقيق العدالة في إسرائيل ضربا من المستحيل. بالإضافة إلى هذا، لعب الإعلام دورا مركزيا في التحريض ضد العرب وممثليهم بوصفهم غير مسئولين وراديكاليين وخطرين، علاوة على بث التقارير المثيرة عن أعمال الفلسطينيين في إسرائيل. ولقد حذر أحد المعلقين الإسرائيليين من وجود "قنبلة موقوتة تدق سيؤدي انفجارها إلى اندلاع حرب أهلية"[٤].

ونجد صدى لنفس الفكرة لدى بعض أعضاء حزب العمل من أمثال يول ماركوس، وناحوم بارني ودان مارجليت وايهود يعاري وعمنون ابراموفيتش والذين يلقون باللوم على العرب. كذلك كان الإعلام أكثر عداءً تجاه الأقلية الفلسطينية عنه إزاء الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ويعد المعلق التلفزيوني "يعارى" الذى يعمل بالقناة الأولى بالتلفزيون الإسرائيلي أحد أكثر الإعلاميين الداعين إلى الحرب نفوذا، وله تأثيره على الرأي العام في إسرائيل .

إن تقاعس اليسار الإسرائيلي وما يسمى "حركة السلام" عن إدانة عمليات قتل المواطنين العرب العزل الذين يمارسون حقهم في التظاهر قد ساهم بشكل بارز في الاستقطاب القومي بين اليهود والعرب في إسرائيل.

ويغني تقريع اليسار الإسرائيلي للعرب ودفاعه عن الطريقة الفاشية التي ردت بها الحكومة على المظاهرات عن الإسهاب فى وصف طبيعة هذا اليسار. وبصورة عامة، فقد أكد رأي الإسرائيليين في الطريقة التي تتعامل بها دولتهم مع المواطنين العرب على حقيقة مخزية وهى،

أنه ما دام حزب العمل في السلطة، أبدا لن تكون هناك حركة سلام قادرة على مواجهة انتهاكات الحقوق المدنية للأقلية الفلسطينية حيث يشغل التسامح الذي نحن في أمس الحاجة إليه المقاعد الخلفية وتتقدمه الطائفية العنصرية Racist Communitarianism للأغلبية اليهودية. وهكذا شعر العرب بالوحشة والاستضعاف فى دولتهم.

ونتيجة لذلك أصدرت اللجنة العليا للمراقبة، والتي تضم ممثلين عن القطاعات المختلفة مثل البلديات والمنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية، بيانا تطالب فيه بتوفير الحماية الدولية ضد الممارسات الإسرائيلية، كما وجهت خطابا إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان طلبا لتدخل الأمم المتحدة.

ولكن على عكس إخوانهم تحت الاحتلال، فإن المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل لم يحظوا بنفس الاهتمام الدولي. و لم يفلح نصف قرن من التمييز ومصادرة الأراضي في استثارة سخط المجتمع الدولي، فكان عليهم أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم.

لقد كتب أحد المعلقين الإسرائيليين ملخصا عن المظاهرات التي قامت بها الأقلية الفلسطينية ورد إسرائيل غير المتكافئ عليها يقول:

"إنه من اليسير علينا في هذه الأيام أن نلوي ألسنتنا ممتعضين وأن ندين العنف الذي يقوم به العرب الإسرائيليون وذلك لأن إلقاء الحجارة وتحطيم مصابيح الشوارع هى أعمال تستحق الاستنكار بالفعل، كذلك فإنه لا يصح عرقلة شرايين المواصلات. إن اليهود من اليسار واليمين مصدومون. مصدومون بمعنى الكلمة. ولكن من يستطيع أن يشير إلى أى طريق آخر يمكن لخمس مواطني هذا البلد أن يسلكوه بعد ٢٥ عاما من التمييز والإذلال؟ وبالطبع لا يمكننا أن نقول إنهم لم يلجأوا في البداية إلى السبل السلمية. خمسة وعشرون عاما من الولاء النموذجى، بل كاد أن يكون مبالغا فيه، من طاعة تكاد أن تكون عمياء للدولة التي لم تكن حروبها حروبهم، ولا نشيدها نشيدهم، ولا لغتها لغتهم، ولا أعيادها أعيادهم ثم بعد ذلك تعاملهم كما تعاملهم. واليوم شق شبابهم طريق العنف الذي بدأ يؤتى ثماره بالنسبة لهم. وهم يعلمون جيدا أنهم لن يحصلوا على شيئ بدونه. وهكذا يثبت هؤلاء الشباب، كما فعل إخوانهم في الأراضي المحتلة منذ وقت طويل، أن إسرائيل القوية هى التي لا تحقق شيئا باللجوء إلى العنف"(٥).

كذلك لعب وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي والذي كان قد شغل منصب وزير الخارجية بالإنابة دورا محوريا في اعمال التدابير القاسية لمواجهة السخط العربي. على مدى عام ونصف لم يدخل بن عامي في حوار مع الأقلية الفلسطينية إلا من خلال مكبرات الصوت

في العربات الإسرائيلية المدرعة. لقد اعتادت الأقلية الفلسطينية على مجابهة مصادرة الأراضي والاضطهاد الصارخ الذي يتعرضون له في شتى مناحي الحياة، ولم تجد فى الحكومة شريكا فى الحوار السياسى.

وبدلا من كفالة إجراء مثل هذا الحوار، قامت الشرطة الإسرائيلية باستدعاء ثلاثة من أعضاء الكنيست الذين يمثلون أغلبية العرب في إسرائيل وهم محمد بركة، عبد الملك دهامشة وعزمي بشارة للتحقيق معهم بتهم التحريض ومخالفة القانون.

وأخيرا، وبعد ضغوط كبيرة، تكونت لجنة رسمية للتحقيق في الظروف التي أدت إلى اندلاع العنف، ولكن نطاق التحقيق لم يتعد أحداث أكتوبر (تشرين ثاني)، بينما الأسباب الحقيقية للغضب الفلسطيني وجذور عزلتهم وغربتهم تكمن في الصهيونية الإسرائيلية وعنصريتها الراسخة.

في الجلسات الأولى للجنة التحقيق، استمع أعضاء اللجنة إلى شهادة القناصة من قوات الأمن الإسرائيلية حول الأوامر التي صدرت إليهم من رؤسائهم بإطلاق النار على المدنيين العزل. ووفقا لصحيفة هآرتس اليومية، كذلك قدمت أدلة مؤيدة للاتهام الرئيسي الذى قدمه العرب، الا وهو أن قوات الأمن الإسرائيلية قد قامت -دون سابق إنذار- و بغرض إحداث الإصابات الجسدية - باستخدام الذخيرة الحية إلى جانب الرصاص المطاطي. كذلك تكشف في تلك الجلسات أنه قد صرح باستخدام الذخيرة الحية بناء على الأوامر المباشرة التي أصدرها اللواء إليك رون، قائد الشرطة الإسرائيلية بالمنطقة الشمالية.

عقود من التمييز والعنف المكبوت

على مدى العقود الخمسة الماضية، اتخذت استراتيجية إسرائيل لاحتواء الأقلية الفلسطينية وإخضاعها أشكالاً عديدة، من عنف وإكراه وترويع وإرهاب سافر، وذلك بالتوازي مع سياساتها في الأراضي المحتلة. هكذا تحول الفلسطينيون إلى إسرائيليين عرب: قليل من الترغيب وكثير من العنف. ولسنين عدة، تلقت البلديات العربية أقل من نصف الدعم الحكومي الذي تحصل عليه البلديات اليهودية. كذلك استمر التمييز ما بين العرب واليهود في الميزانية المخصصة للتعليم والصحة والثقافة والتنمية والمجالات الأخرى مما أدى في نهاية المطاف إلى خلق طبقة من مواطني الدرجة الثانية، والثالثة والرابعة، بالمقارنة بالسفارديم أو بالمهاجرين الروس.

ونتيجة لذلك، يعيش واحد من بين كل طفلين عربيين تحت خط الفقر. ويشكل الأطفال

العرب نصف الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر رغم أنهم يمثلون خمس عدد السكان، وذلك وفقا للإحصاءات التي أعلنتها الحكومة في ديسمبر (كانون أول) الماضي ٢٠٠٠ (روث سيناي، هآرتس، ٢٠ ديسمبر (كانون أول) ٢٠٠٠).

ولقد اعترف ران كوهين وزير التجارة والصناعة في حكومة باراك بأن الميزانية المخصصة للعرب، والذين يشكلون ما يقرب من ٢٠٪ من تعداد السكان، لا تتعدى النصف في المائة من ميزانية الوزارة. كما اعترف أيضا بأن وزارته تستخدم أربعة عرب فقط من إجمالي الموظفين البالغ عددهم ٥٤٠ موظفا. وهذا الأمر ينطبق تقريبا على كل الوزارات والشركات المملوكة للدولة حيث تمثل الميزانية المخصصة للعرب أو معدل توظيفهم في الوزارات نسبة لا تذكر مقارنة بنسبتهم إلى إجمالى السكان. وحتى عندما تقوم إسرائيل بتوفير خدمات معينة للعرب، فإنها، على حد تعبير أحد المسئولين الإسرائيليين "تأخذ باليسرى ما تقدمه باليمنى". بل الأمر أدهى، فالتمييز لا يقف عند حد الموازنات وفرص العمل.

فقبل سنوات من تنفيذ إسرائيل لسياسة الاستعمار والقهر في الضفة الغربية وغزة، بما في ذلك عمليات مصادرة الأراضي والتطهير العرقي في القدس الشرقية عقب حرب ١٩٦٧، كانت قد طبقت تلك السياسات وأساليب القمع والسيطرة على أقليتها الفلسطينية.

وعلى مدى الخمس عقود الماضية، قامت إسرائيل بمصادرة ما يربو على ثلثي الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون داخل إسرائيل والتي كانوا يعتمدون عليها في معاشهم. وهكذا انخفض نصيب الفلسطينيين من الأراضي من ٩٪ إلى ما يقل عن ٣٪ من الأراضي في عام ٢٠٠٠. وأجبر معظمهم على العمل في الصناعات والمشاريع الزراعية الإسرائيلية اليهودية. وبالمثل فإنه عندما شرعت إسرائيل في تطويق القدس والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية كانت بالفعل قد قطعت نصف الشوط فى تطويق المدن والقرى العربية بالجليل والمثلث والنقب داخل إسرائيل. والواقع فإن المنطق الذي يقبع خلف بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة هو ذاته المعمول به في "وثيقة كوينينج" Koeining document (التي سميت على اسم الحاكم العسكري للجليل في السبعينيات) والتى كانت الأساس لتهويد الجليل حيث يعيش معظم الإسرائيليين العرب. لقد طبق هذا المنطق الصهيوني والعنصري والتوسعي سياسة التطويق والاحتواء في كلتا الحالتين، وخاصة بعد فشل التطهير العرقي. ولم يفرق هذا المنطق بين الأراضي المحتلة وبين الأراضي التي تعد جزءا لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

وبمرور الوقت، بدأت "الحمائم" الإسرائيلية في إعادة النظر في معاملتها السابقة للعرب. فقد أعرب الرئيس الراحل اسحق رابين، في بداية التسعينيات عن "خجله" من الطريقة التي تعامل بها الدولة أقليتها العربية. كذلك اعتذر مؤخرا يوسي كوسيك، كبير موظفى حكومة

باراك، لمواطني إسرائيل العرب عن " التمييز الممارس ضدهم لسنوات". كما وصف أوضاع العرب و البدو المعيشية و البنية الأساسية فى بلداتهم بأنها "مخزية."

غير أنه لا يبدو أن هذه الحديث ذو أهمية تذكر، حيث إن التمييز ضد العرب يتجاوز الميزانيات والمسائل المدنية، فهو يكمن فى قلب الطبيعة الاستعمارية لدولة إسرائيل، وخاصة فيما يتعلق باحتلالها للضفة الغربية وغزة. وفي هذا الإطار، لا ينظر للفلسطينيين الإسرائيليين فقط على أنهم مواطنين من الدرجة الثانية فحسب، بل يعتبرون أيضا طابوراً خامساً بالإمكانية، بل وربما عدوا داخليا (٦).

الطابور الخامس

لقد اعتبرت دولة إسرائيل لوقت طويل أنه من المحتمل أن يصبح خمس سكانها طابورا خامسا. واليوم، أصبح من الواضح أنها تعتبر المواطنين الفلسطينيين "عدوا داخليا "، بالرغم من أنهم قد أثبتوا بما لا يدع مجالا للشك "اعتدالهم" واستعدادهم للتعايش السلمي مع المواطنين اليهود. بل إن ٩٣٪ من العرب قد صوتوا لصالح ايهود باراك في ١٩٩٩، وصوت ٩٤٪ لصالح شيمون بيريز في ١٩٩٦، كما كانوا على استعداد لدعم أي مبادرة سلام يقبلها قادة كلا الشعبين. بالإضافة إلى ذلك، فقد لعب ممثلو العرب في الكنيست دورا أساسيا في تمرير عدد من اتفاقيات السلام الهامة بما في ذلك اتفاقية شرم الشيخ التي وقع عليها باراك. غير أنه بمجرد أن أظهر العرب فى إسرائيل تضامنهم مع إخوانهم العرب الذين يتعرضون للهجوم في الأراضي المحتلة، وصفوا على التو بأنهم مثل "الأقلية المخربة في تشيكوسلوفاكيا" كانوا "ليحولوا وادى عرى (فى وسط إسرائيل) إلى "سودتن لاند شرق أوسطية" فى الثلاثينيات من القرن".

وفي الحقيقة، فإن إسرائيل يقلقها الفلسطينيون أمثال عزمي بشارة، وهو أحد المرشحين لرئاسة الوزراء في ١٩٩٩، وأصيل أصلي. يقلقها الفلسطينيون الذين يرفضون الطبيعة غير الديمقراطية لإسرائيل والذين لا يقبلون المساومة على حقوقهم الأساسية، ولكنهم في نفس الوقت يأخذون الحقوق المترتبة على جنسيتهم ومواطنتهم على محمل الجد. فلطالما تمنى المسئولون الإسرائيليون وزعماء حزب العمل أن يبقى العرب "حطابين" حتى يسهل التحكم فيهم. والواقع هو أن ما تتمناه إسرائيل هو أن يختفي الفلسطينيون من المكان والذاكرة والتاريخ. وعلى مدى الخمسة عقود الأخيرة، فرضت فكرة ترحيل كل الفلسطينيين نفسها بقوة على الكتابات الصهيونية. وحتى وقت قريب، تمنى ما يربو على ثلث الإسرائيليين أن "تشجع" دولتهم الفلسطينيين على المغادرة. وفي إطار مفاوضات الوضع النهائي، اقترح بعض الإسرائيليين إجراء تبادل سكاني عن طريق ضم كتل كبيرة من المستوطنات غير الشرعية

بالضفة الغربية إلى إسرائيل في مقابل التخلي عن مناطق تركز الفلسطينيين فى المثلث للكيان الفلسطيني الجديد(٧). و لم يمر وقت طويل على اندلاع الاضطرابات حتى اقترح عامون سوفير وهو أستاذ جامعي بجامعة حيفا على المسئولين الرسميين نقل منطقة المثلث بأكملها إلى الضفة الغربية مقابل المستوطنات وذلك بهدف حل المشكلة الديموغرافية وللتخلص مما يقرب من ٢٥٠,٠٠٠ إسرائيلي عربي بضربة واحدة.

حوالى ثلث اليهود الإسرائيليين يؤيدون فكرة إلغاء حق المواطنين الفلسطينيين في التصويت. إن إسرائيل تتقبل العرب طالما التزموا بأجندة مدنية محدودة وقبلوا بأن يكونوا احتياطي أصوات للأحزاب الصهيونية. وتنتظر منهم الأغلبية أن يتصرفوا كمواطنين يدينون بالولاء لدولة هى ليست بدولتهم، دولة محتلة تشن حربا يومية على إخوانهم على الجانب الآخر من التل. غير أنه عندما تعبر تلك الأقلية عن سقمها من سياسة الدولة وخاصة بشأن الاحتلال، كما حدث أثناء الانتفاضة الثانية، يعتبرهم ٧٠٪ من الإسرائيليين خونة ويعتقد ٧٤٪ أن إسرائيل سوف تكون أفضل حالا دون مواطنيها الفلسطينيين(٨).

بالرغم من هذا، فلقد أضحى جليا اليوم، أن سياسة إسرائيل التي تهدف إلى تهميش المواطنين الفلسطينيين وإضعاف إرادتهم، قد انقلبت رأسا على عقب. فلقد شبت الأقلية الفلسطينية عن الطوق بعد مرور خمسة عقود على إعلان دولة إسرائيل. وأدت سياسات التهميش ونزع التسييس إلى عكس ما هدفت إليه. وهو أن أصبح لدى الفلسطينيون اتجاه نحو تأكيد الذات سياسيا و نحو الانفصال الثقافي. وعلى غير هوى إسرائيل اكتسب الفلسطينيون الذين طلب منهم أن ينكسوا رؤوسهم وأن يذعنوا لمصيرهم وأن يقبلوا بوضعهم في الدولة اليهودية بعض السمات الإسرائيلية مثل الجرأة الشديدة والثقة بالنفس. إنهم يطالبون بالعيش فى ظل ديمقراطية ليبرالية تكفل لهم المساواة والحفاظ على هويتهم الثقافية والقومية. ويذكر للأقلية العربية أنها بدأت تخلق لنفسها قيادة جديدة صلبة تتحدث بلغة العدالة والديمقراطية متجاوزة رطانة إسرائيل القانونية ومتخطية لغة الخوف. لقد تحدوا التصورات والتوقعات التقليدية بنجاحهم في التشكيك في الأسس التي تقوم عليها الدولة الإسرائيلية وطرح صيغة بديلة متعددة الثقافات تسمح للإسرائيليين، كل الإسرائيليين، بالتعايش جنبا إلى جنب كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات.

وفي الانتخابات التي جرت مؤخرا في ٦ فبراير (شباط) ٢٠٠١، رفضت الأقلية العربية دعوة حزب العمل، وتجاهلت نصيحة بعض المسئولين بالسلطة الفلسطينية، واستمعت بدلا من ذلك إلى دعوة التجمع الوطنى الديمقراطي لمقاطعة الانتخابات. عندما طلب من الفلسطينيين فى إسرائيل الاختيار بين جنرالين من الصقور ومساعدة باراك على النجاح فى الانتخابات،

آثر أكثر من ٨٥٪ منهم الامتناع عن التصويت. وتعتبر هذه هى السابقة الأولى التي يرفض فيها العرب أن يكونوا "في جيب" حزب العمل، وذلك بعدما قتل منهم ثلاثة عشر .

مستقبل يحمل في طياته الكثير من المفاجآت

قد بات من الواضح إن إسرائيل لا يسعها أن تكون دولة ديمقراطية بينما هى باقية كقوة احتلال ودولة لكل اليهود. فلقد أثبتت إسرائيل أنها لن تتحمل الفلسطينيين إلا كمواطنين من الدرجة الثانية تابعين مكرهين. ومن جانبهم، فإن العرب أصبحوا أكثر واقعية، بعد الانتفاضة الثانية، فيما يتعلق بعملية دمجهم واستيعابهم في "الدولة اليهودية"، عندما لا يعني ذلك لهم أكثر من التهميش والتبعية والتشوه الثقافي. لقد أصبحوا أكثر حرصا عن ذي قبل على تحقيق المساواة دون الاندماج حتى تصبح إسرائيل دولة مواطنيها، ومن ثم يظهر إلى الوجود مجتمع إسرائيلى جديد مكون من يهود إسرائيل وعربها.

لقد فشلت إسرائيل في تقطيع أوصال القضية الفلسطينية وتقسيمها أجزاءً منعزلة. لقد انبعثت القضية فى أكتوبر (تشرين أول) قضية شعب بأكمله وأثبتت أنها التحدى الوجودي الذى يواجه إسرائيل. إنها قضية تخطى الحواجز والحدود. لقد أصبحت الأقلية الفلسطينية في إسرائيل عنصرا أساسيا في المعادلة الإسرائيلية- الفلسطينية. وفى الواقع لم يكن أبدا مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين داخل إسرائيل متضافرا كما أضحى اليوم.

وتشير التقديرات أنه بحلول عام ٢٠١٥، سوف يتغير العامل الديموغرافي لصالح الفلسطينيين، وسيعزز ذلك من مطالبهم بالمساواة وتطبيق التقاليد الديمقراطية الليبرالية. وفي عام ٢٠٠٠، هناك ٨,٢ مليون نسمة فى أرض فلسطين التاريخية، ٤٠٪ منهم من الفلسطينيين، وستصل تلك النسبة إلى ٥٠٪ ما بين ٢٠١٠ - ٢٠١٥ وفي نفس الوقت، سوف تصل نسبة المواطنين العرب في إسرائيل إلى ربع عدد السكان، وبذا يتم تخطى الحاجز الذى يشكله كونها أقلية صغيرة للسير باتجاه الدولة ثنائية القومية. ووفقا لحوليات إسرائيل الإحصائية، فى ١٩٩٩ بلغ عدد المواليد من اليهود ٨٩,٢٨٦ بينما بلغ عدد المواليد من المسلمين ٣٤,٥١٤ أى ما يوازي ضعف نسبتهم إلى إجمالى عدد السكان. كذلك كان عدد زيجات اليهود المسجل فى إسرائيل ٢٩,٣٠٠، مقارنة بـ ١٧,٢٠٠ من المسلمين، أي أكثر من النصف. ومن ناحية أخرى، وصل عدد حالات الطلاق في العام الماضي إلى ١٠,١٩٥ وكانت أغلبية تلك الحالات، أو ما يساوي ٩,١١٠، من اليهود. قد يكون ذلك مدعاة لقلق دعاة الدولة اليهودية، أما لأولئك الساعين وراء إسرائيل ديمقراطية مستنيرة فالوقت وقت ترميم الجسور بين الإسرائيليين والفلسطينيين وفقا لروح التسامح والمساواة[٩].

الهوامش

١- يشير التيار الرئيسي في إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين داخل إسرائيل بـ "العرب الإسرائيليين" أو "عرب إسرائيل". ويفضل اليمين أن يطلق عليهم "عرب أرض إسرائيل" أو "الإسرائيليون العرب" وفقا للسياق. ولكن بصورة عامة تستخدم تلك التسميات للتفريق بينهم وبين بقية الفلسطينيين ومن ثم تصبح لفظة "عرب" إشارة عرقية أو ثقافية أكثر منها مكانية (فلسطين) والتي يمكن أن تشير إلى حقهم في الأرض. والأسوأ من ذلك، انه في مناسبات أخرى وخاصة في الحقبة الأولى، كان يشار إليهم رسميا على أنهم "أبناء الأقليات"، ويقصد بذلك: المسيحيون والمسلمون والدروز بالإضافة إلى غير العرب. بمعنى آخر التجاهل التام لقوميتهم باعتبارهم أقلية.

٢- تشكل الأقلية العربية في إسرائيل أغلبية السكان في ثلاث مناطق، الجليل إلى الشمال والمثلث في الوسط والنقب إلى الجنوب. ويقيم الفلسطينيون في ٨ مدن و٤٧ قرية يزيد عدد سكانها على ٥٠٠,٠٠٠. ويزيد عدد السكان في ٢١ قرية على ١٠,٠٠٠ فلسطيني، بينما يعيش ٨,٠٠٠ فلسطيني في المدن المختلطة. ونصف عدد السكان الفلسطينيين، الذين يشكلون ١٧٪ من إجمالي عدد السكان في إسرائيل، تقل أعمارهم عن التاسعة عشر (المكتب المركزي للإحصاءات، ١٩٩٧).

٣- هآرتس، ١٣أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٠.

٤- يئول ماركوس، هآرتس، ٦ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٠.

٥- جدعون ليفي، هآرتس، ١١ أكتوبر (تشرين أول)٢٠٠٠.

٦- هآرتس، ٣ نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٠.

Ian Lutick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, Austin University of Texas, 1980, pp. 67- 68. فصل المقال، ١٨/ ٢/ ٢٠٠٠

٧- سامي سموحة، "الديمقراطية الإثنية، إسرائيل نموذجا"، دراسات إسرائيلية ٢، ١٩٩٧، ص ٢٣٠.

٨- **MEI, October 13, p. 8**

٩- ميرون بنفنيستي، هآرتس، ٢٦ مارس (آذار)، ١٩٩٨، هآرتس، الأربعاء ١٣ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠.



الفصل الثالث

مأزق العملية الدبلوماسية
سبع اتفاقيات وأقل



إننا إذا ما فشلنا فى تحقيق التعايش السلمي والتوصل إلى اتفاقيات نزيهة مع العرب فإننا نكون بذلك قد فشلنا فى فهم أي شئ على مدى ألفي عام من المعاناة ونستحق كل ما سيحدث لنا "
البرت أينشتين في رسالة إلى تشام وايزمان ، ٢٥ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٢٩
(أرشيفات أينشتين ٣٣- ٤١١)

إن نقطة البداية لأي عملية سلام هى قوة الدولة الإسرائيلية وسطوتها.
ايهود باراك، ١٣ أغسطس (آب) ١٩٩٩

حينما أسدل الستار على آخر فصل من فصول عملية أوسلو فى كامب دافيد٢، بدأ الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني فصلا جديدا. حيث قوض استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين -منذ أواخر شهر سبتمبر، كما ذكرنا فى الفصلين السابقين- عملية السلام ودمر الاتفاقيات الأمنية التي طالما اعتبرت أحد الإنجازات الكبرى لإسرائيل .

بعد أن سحب باراك القوات الإسرائيلية من لبنان ، قدم للفلسطينيين بديلين ولكن لم يقدم خيارا فعليا . فعليهم إما أن يقبلوا " خطوطه الحمراء" أي الموافقة على ضم الأراضي التي احتلتها معظم المستوطنات والتخلي عن المطالبة بحق عودة ٣,٧ مليون لاجئ فلسطيني والتفريط فى رموزهم الدينية والقومية في القدس- أو أن يظلوا خاضعين للاحتلال . لقد تصاعد الصراع رداً على افتراض باراك المتغطرس بأنه يستطيع أن " ينهى " الصراع من خلال عرض عقيم ومهين ..

وكان من الطبيعي أن يختار الفلسطينيون بديلا ثالثا هو الصمود. فاندلعت انتفاضة شعبية جديدة توجه رسالة واضحة إلى باراك وتذكرة إلى ياسر عرفات بأن الفلسطينيين ماعادوا ليقبلوا الانتقاص من حرياتهم، أو تهديد رموزهم الوطنية والدينية، أو أن يكون مستقبلهم مرهونا بعملية كلما خطت خطوة عثرت. أما الظن بأن عرفات سيضطر إلى توقيع اتفاق نهائي جائر، أو أن واشنطن (أو أي طرف آخر له نفوذ) بمقدورها أن تضيق عليه الخناق، فقد بدده الرأي العام الفلسطيني الذي عكسته الانتفاضة .

و بعد فترة وجيزة من اندلاع الانتفاضة رداً على زيارة شارون الاستفزازية للمسجد الأقصى وقتل ستة فلسطينيين في وقت لاحق في ساحة المسجد، أشاد باراك بشارون لما قدمه من إسهامات وخدمات للسلام. وقد كشفت مساعي باراك للتعاون مع حزب الليكود لتشكيل "حكومة وحدة وطنية " عن تأييده للحرب. وعكف باراك على محاولة إقناع الرأى العام الإسرائيلى والغربى بأن شارون والليكود هما خير معين للسلام. وقد تم توظيف هذه التوصيات فيما بعد لمصلحة الليكود فى حملة شارون الانتخابية . لقد أكد إطراء باراك المطنب لحزب الليكود، و"إنجازاته التاريخية "، وإشاراته إلى إسهامات شارون في السلام، شكوك العرب والفلسطينيين في مصداقيته بشأن التوصل لحل سلمي للصراع. فأى حكومة للوحدة مثل هذه الحكومة لا يمكن إلا أن تكون حكومة للحرب فى حين لا يبدو ظاهريا أن الحرب دائرة . وعلى حد تعبير أحد المعلقين المنتمين لتيار الوسط فى إسرائيل "وفقا للشائعات المنتشر ة فى أوساط اليسار الإسرائيلي كان باراك قد صوت بالفعل لصالح حزب الليكود." وحتى بعد أن استقال باراك وبدأ يدعو لانتخابات جديدة، استمر أيضا في الترويج لفكرة إقامة حكومة "وحدة وطنية " بالاشتراك مع الليكود(١).

فى حين اندلعت الانتفاضة الأولى فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧ نتيجة للاحتلال والاضطهاد المباشر، جاءت الانتفاضة الثانية نتيجة طبيعية لاستمرار الكذب والخداع والإحباط لسبع سنوات طوال كان الهدف منها هو تحقيق السلام وبناء علاقات حسن الجوار وهو ما يشار إليه بعملية سلام أوسلو. ومرة أخرى أكد العنف في القدس وفلسطين وفى إسرائيل ذاتها الحاجة الماسة إلى نظرة نقدية لهذه العملية التعسة الظالمة لفهم جذور الانتفاضة وبصفة خاصة الديناميات الكامنة وراء سخط الفلسطينيين. ويعتبر هذا أمرا ضروريا لرسم طريق مختلف باتجاه المصالحة التاريخية .

عملية السلام والدبلوماسية الفاشلة

يقصد بعملية سلام أوسلو السنوات السبع الأخيرة التي بذلت فيها الجهود الدبلوماسية والسياسية للتقريب بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وقد انطوت تلك العملية على عدة أشياء من بينها سبع اتفاقيات مختلفة والعديد من المؤتمرات الدولية الاقتصادية والسياسية بهدف "حل" الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وإنهاء المطالب الفلسطينية والإسرائيلية .

في أول الأمر صدر "إعلان المبادئ" والذي يعد أساس عملية السلام. لقد تم التفاوض بشأن هذا الإعلان في أوسلو ووقعته كل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في

واشنطن في ١٣ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣. ويقتضى "إعلان مبادئ أوسلو " من إسرائيل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والانسحاب من قطاع غزة وأريحا بالإضافة إلى عمليات انسحاب أخرى غير محددة خلال فترة الخمس سنوات الانتقالية. وفي المقابل تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بالاعتراف بإسرائيل والتعهد بقمع "الإرهاب". أما القضايا المحورية الخاصة بالقدس والمياه والحدود والمستوطنات واللاجئين والكيان الفلسطيني في المستقبل فقد تم تأجيلها لمحادثات "الوضع النهائي ".

قصرت اتفاقية القاهرة التي صدرت في مايو (آيار) ١٩٩٤ الانسحاب الإسرائيلي على أريحا و٦٠٪ من غزة ، و أعطت إسرائيل المسئولية الأمنية الكاملة عن المعابر الداخلية والخارجية وذلك تمهيدا لإنشاء "حكم ذاتي" تقوم عليه سلطة وطنية فلسطينية في الأراضي التي تم الجلاء عنها. كذلك دعت الاتفاقية إلى استكمال محادثات الوضع النهائي بحلول مايو (آيار) ١٩٩٩.

قسمت اتفاقية طابا (أوسلو ٢) التي أبرمت في سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥ الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج). أما بروتوكول الخليل الذي وقع في يناير (كانون ثاني) ١٩٩٧ فقد "وضح " التفاصيل الخاصة بإعادة نشر القوات في الخليل. وفى ذلك الوقت كان "الحكم الذاتي الوظيفى " الذي طالما تمنته إسرائيل للفلسطينيين حقيقة قائمة يدير بمقتضاها الفلسطينيون مرافقهم البلدية والاجتماعية. وأصبح معظم الفلسطينيين في المدن المزدحمة ومعسكرات اللاجئين (وبصفة عامة في المناطق التي لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الأراضي المحتلة) يخضعون الآن لسلطتهم المحلية تاركين بذلك أغلب الأراضي المحتلة في أيدي إسرائيل. ومنذ ذلك الحين، بدأت مساومات عنيفة بشأن الأرض مما حول عملية السلام إلى مشاحة على الأملاك والعقارات.

وبعد تأجيل طال مداه وقع رئيس الوزراء الجديد بنيامين نتنياهو مذكرة "واي ريفر" في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٨. وكان هدف المذكرة هو وضع الحلقة الأخيرة فى سلسلة الاتفاقيات المؤقتة الموقعة بين إسرائيل والفلسطينيين قبل مفاوضات الوضع النهائي. واشتملت البنود الرئيسية في المذكرة على إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من نسبة ١٣,١٪ إضافية من أراضى الضفة الغربية وأيضا التزام فلسطيني جديد بالحفاظ على الأمن الإسرائيلي. إن اتفاقية شرم الشيخ التي أبرمها إيهود باراك في ١٩٩٩ قد أعادت التفاوض بشأن بعض البنود الواردة في اتفاقية "واي ريفر"، كما شددت من الترتيبات الأمنية ، وقسمت عمليات إعادة نشر القوات . ولكنها لم تتعرض لباقي القضايا، ولم تقدم أي خرائط، ولم تحدد عدد المسجونين

الذين سيطلق سراحهم، كما أنها لم تحدد موعدا نهائيا لتنفيذ المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار والتي سيتم فيها تسليم باقي الأراضي للفلسطينيين (باستثناء المستوطنات والقواعد العسكرية). بدلا من ذلك جمد باراك تنفيذ جميع الاتفاقات وأصر على أن ترتبط أي إعادة انتشار أخرى للقوات بمفاوضات الوضع النهائي. وبحكم العادة وافقت إدارة كلينتون للأسف على ذلك وأجبرت الفلسطينيين على الموافقة عليه أيضاً .

وجاءت كامب دافيد، قمة دون أي ترتيبات، الهدف منها حل الصراع الذي استمر قرنا في أيام معدودة بمنتجع ناء مخصص للرئيس الأمريكى. وكان الفشل التام مخطوطا على جميع الجدران، إلا أن كلينتون وباراك لم يهتما بالنظر إلى ما هو أبعد من الفراغ الاستراتيجي الذي سيخلقه مثل هذا الإخفاق. وكان الاقتراح الإسرائيلي "كل شئ أو لا شئ" يعني أنه إذا قال الفلسطينيون "لا" فإنهم سيظلون رهينة نفس الظروف الصعبة دون إحراز أي تقدم أو مزيد من إعادة نشر القوات الذي نصت عليه اتفاقية أوسلو. إن مثل هذا الإنذار كان لابد أن يؤدي إلى أحد أمرين: إما تحقيق انطلاقة في عملية السلام أو انفجار الأوضاع .

قراءة فى السياسة وقراءة للنصوص

لكي نفهم الضعف المتأصل في عملية السلام والعراقيل المتتالية التي واجهتها، دعونا نبدأ من البداية. إننا نحتاج إلى قراءتين موجزتين لإعلان المبادئ، إحداهما نصية والأخرى سياسية تنظر إلى الاتفاق في سياقه الإقليمي والتاريخي. إن ما تخفيه هذه الاتفاقات أكثر بكثير مما تبديه. فالاتفاقيات غامضة وفضفاضة و تحتمل مختلف التأويلات. وتنص بوضوح على ضرورة حل جميع النزاعات من خلال "لجنة اتصال مشتركة" تتمتع فيها إسرائيل بحق الفيتو، ومن ثم بالقدرة على الحفاظ على الوضع الراهن -أي الاحتلال- والمثير للعجب ألا تظهر كلمة "احتلال" وهى الوصف الدقيق والشرعي لوجود إسرائيل غير الشرعي فى الأراضي الفلسطينية لما يقرب من سبعة وعشرين عاما ولو مرة واحدة فى النص كله. وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد تم ذكره باعتباره أساس المفاوضات إلا أنه لا يوجد أي شئ في نصوص الاتفاقية يدل على الاعتراف بوجود احتلال .

كذلك غابت تماما قضية المستوطنات غير الشرعية وهى القضية التي تم تأجيلها إلى جانب القضايا الأخرى الشائكة والمحورية في الصراع مثل قضية احتلال القدس وحق اللاجئين في العودة وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وبعد مرور سبع سنوات، رفضت إسرائيل في النهاية كل هذه القضايا.

وتظهر القراءة السياسية للوثيقة مشاكل أكبر بكثير، وأهم هذه المشاكل هو استمرار السيطرة الإسرائيلية الشاملة على الأراضي وقدرة إسرائيل على التلاعب بعملية السلام برمتها بما يتماشى مع رغباتها واحتياجاتها، وخاصة أن عملية السلام تقرر أن تتم من خلال مفاوضات مرحلية يتم تنفيذها على فترات انتقالية. وعلى هذا النحو استطاع الطرف الأقوى إسرائيل- الذي كان بيده كل "الكروت" أن يفرض وتيرة وروح وطبيعة وختام تلك العملية غير مؤكدة النتائج. وعلاوة على ذلك، فإنه في ظل غياب سلطة قانونية دولية أو مؤسساتية مثل الأمم المتحدة، ونظرا للافتقار إلى آلية تحكيم ملزمة ، تمتعت إسرائيل بالحصانة التامة إزاء انتهاكاتها الجسيمة لعملية أوسلو.

لقد اختارت الولايات المتحدة، وهى الراعي الوحيد الذي يمكن له التدخل في حالة انتهاك إسرائيل للاتفاقيات المبرمة أن تلتزم الصمت. واستمرت في تأكيد تحالفها مع إسرائيل، بينما تزعم في نفس الوقت أنها وسيط نزيه. وقد بدأت إسرائيل منذ اليوم الأول انتهاك الاتفاقيات بتقويض وحدة الأراضي وسلامتها عن طريق إقامة المزيد من المستوطنات وجلب المزيد من المستوطنين وإقامة المزيد من الطرق الجانبية لربط المستوطنات بعضها ببعض. وقد أدى ذلك إلى تعريض العملية بأكملها للخطر. وحدث نفس الشئ في القدس الشرقية المحتلة، ولكن الوسيط غير النزيه -أي الولايات المتحدة- قامت بالتستر على حليفتها إسرائيل (أنظر الفصل الخاص بالسياسة الأمريكية تجاه عملية السلام).

وبعد توقيع "إعلان المبادئ" بفترة قصيرة، تم نزع السياسة عن الاتفاقيات. واستطاعت إسرائيل استغلال مسألة أن هذه الاتفاقيات كانت إطاراً عديم الجدوى يتطلب كل بند فيه اتفاقية أخرى وكانت قابلة لعدد من التأويلات المتناقضة. وبدأ الجيش الإسرائيلي بقيادة رئيس الأركان باراك والجنرال عوزي دايان عسكرة الاتفاقات المرحلية لضمان أقصى قدر من السيطرة الإسرائيلية. وكان هذا هو المبدأ الضمني في الاتفاقية المرحلية التي استهدفت (إلى جانب عدد من الأمور الخطرة) تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) بدلا من منطقتين فقط. ومن ثم أصبحت الاتفاقيات مرهونة بأية حادثة صغيرة من الممكن أن تستخدم كمبرر لوقف تنفيذها، في نفس الوقت الذي تؤجل فيه إسرائيل عملية تسليم الأراضي للفلسطينيين وتعقدها. كذلك منحت الاتفاقيات إسرائيل حق الفيتو فيما يتعلق بجميع الترتيبات السياسية والاقتصادية. ومنذئذ أصبحت جميع التحركات الفلسطينية ذات الشأن، مثل تحديد عدد أعضاء المجلس التشريعى أو تحديد ضريبة المبيعات، رهن موافقة إسرائيل. وأكد تعيين وكالة المخابرات الأمريكية حكما بين الطرفين تفوق أهمية الأمن على

السياسة وأولوية الترتيبات السياسية قصيرة الأجل على الاستقرار طويل الأجل. وفي غضون العملية تم بناء ٦٢ قاعدة عسكرية جديدة في الأراضي المحتلة بتمويل أمريكي وهو الأمر الذي جعل الاستمرارية الجغرافية وبالتالي حرية التنقل أمرا مستحيلاً[٢].

وخلال ثلاث سنوات من بدء عملية السلام قامت إسرائيل بإعادة نشر قواتها في أقل من ثلاثة في المائة (وكسر) من الأراضي. وتمت هذه الإعادة في سبع من المدن المكتظة بالسكان بالإضافة إلى معسكراتها المخصصة للاجئين دون المناطق النائية المحيطة بالمناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. وكان يتعين على السلطة الوطنية الفلسطينية المنتخبة من قبل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أن "تحكم" داخل المناطق الفلسطينية المقيدة. واستمر احتلال إسرائيل لـ ٩٧٪ من باقي الأراضي مما يسر حركة توسيع المستوطنات وتهويد القدس واستمر كل هذا دون انقطاع خلال فترة حكم كل من رابين وبيريز.

ولتحقيق هذا الغرض وافق الجميع على البنود التي جعلت من تحديد الأراضي التي ستسلمها إسرائيل للفلسطينيين وموعد تسليمها أمرا غامضا وغير محدد في جميع الاتفاقيات، وبالأخص اتفاقيتي واي ريفر وشرم الشيخ. ولكن عندما تعلق الأمر بالتزامات الفلسطينيين، كانت بنود الاتفاقيات مفصلة تفصيلا تاما، فحوالي ثلث مذكرة واي ريفر يتناول التفاصيل الأمنية بينما القضايا المحورية مثل إعادة نشر القوات وقضايا الوضع النهائي الخ. فقد تم تناولها بشكل عام في الثلث المتبقي من المذكرة، مفسحة بذلك المجال أمام إسرائيل لتدخل ما تريد. وكان هذا هو الحال بالنسبة لقضايا معينة، مثل قضية المسجونين المحكوم عليهم بالسجن لفترات غير محددة، وأيضا الخرائط المفقودة الخاصة بمناطق بعينها يتعين على إسرائيل أن تعيد نشر القوات فيها، إذا ما أصرت حكومة نتنياهو على ذلك بناء على موافقة الإدارة الأمريكية. وقد سمح هذا الأمر لإسرائيل أن تحدد بنفسها المناطق التي ستعيد فيها نشر القوات، وأن تحدد عدد السجناء الذين ستطلق سراحهم بدلا من السجناء السياسيين. وفي اتفاق شرم الشيخ الأخير اعتبرت حكومة باراك أن ثلثي المذكرة التي خصصها نتنياهو للقضايا الأمنية، قد عجزت عن الوفاء بمتطلبات وتفاصيل أمنية محددة، لذا قام باراك -الذي يتسم "بالاعتدال"- بتعديل الترتيبات الأمنية بمباركة واستحسان من أمريكا.

وبالتالي فإنه على الرغم من الإثارة التي تحدث في كل مرة -ينعقد فيها مؤتمر أو يتم فيها التوصل إلى اتفاق- فقد استمر الوضع في التدهور بسبب انتهاك الاتفاقيات والحاجة إلى اتفاقيات أخرى لتنفيذ الاتفاقيات المعطلة.

إن ما يسمى "بنجاح" المسار الدبلوماسي لم يعكس الواقع الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي القائم. لقد استطاعت الدبلوماسية المكثفة لعملية السلام طوال سبع سنوات "التغلب" على اللبس والغموض بمزيد من الإبهام. وفي نفس الوقت كان تنفيذ الفقرات لصالح إسرائيل له تأثير اقتصادي وسياسي سلبي على الأوضاع سواء في الأراضي المحتلة أو في المناطق التي تخضع للحكم الذاتي وقد أدى ذلك بدوره إلى تدهور مستوى المعيشة. وإذا كانت الدبلوماسية الزائفة لأوسلو قد نجحت في إعطاء انطباع إيجابي للإعلام العالمي، فإنها لم تكن سوى أكذوبة مضللة. وفي النهاية عندما استنفدت الأعذار والتبريرات، سقط القناع وأصبح الوجه القبيح لأوسلو واضحا تماما ومخيبا لآمال مؤيديه، ولم يعد العم سام قادرا على إخراج مزيد من الحمائم من قبعته، أو أن يحل بشكل سحري المشاكل الكامنة في اتفاقيات أوسلو. واختفى السحر الذي كان يغلف عملية السلام حينما ملأت صور الدبابات الإسرائيلية والقناصة والأطفال الفلسطينيين الذين لقوا حتفهم في الشوارع شاشات التلفزيون.

الغموض البناء لعملية السلام يتحول إلى خداع

كان تعثر عملية السلام أمراً متوقعاً بالنسبة لهؤلاء الذين كانت رؤيتهم لها خالية من الأوهام. فقد كانت عملية السلام عملية محكوماً عليها بالإعدام لأنها أخفقت في توفير الحقوق الوطنية المشروعة للفلسطينيين، ولكن العملية نجحت في أن تظل على قيد الحياة لثلاثة أسباب .

أولا: أنها كانت بمثابة خط رفيع يتداخل فيه الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية مع الحد الأقصى للمطالب الإسرائيلية. وأن يتعين علينا أن نتذكر أنه حينما بدأت علمية السلام بعد فترة قصيرة من انتهاء حرب الخليج وانهيار الكتلة الشرقية، كانت منظمة التحرير الفلسطينية مفلسة وعلى شفا الانهيار، بينما كانت إسرائيل تواجه في واشنطن تعثر مفاوضتها مع الوفد الفلسطيني الضعيف. ولكي يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالدخول في مفاوضات السلام والاعتراف بها كطرف شرعي، كان يتعين على المنظمة الاعتراف بإسرائيل دون حدود معينة وأن تتجاهل حركة المستوطنات فيها والتخلي عن عهدها وكفاحها المسلح، بل والتخلي مؤقتا عن قضية اللاجئين في مقابل الحصول على غزة وأجزاء من الضفة الغربية. وبمجرد أن انطلقت عملية السلام التقطت القيادة الفلسطينية أنفاسها بينما حققت إسرائيل ازدهارا. ومنذ ذلك الحين أصبح من الصعب ملاحظة أي تداخل بين الطرفين.

ثانيا: في مرحلة لاحقة أصبح استمرار علمية السلام أمرا مصطنعا وأصبحت العملية أقل

استجابة وأكثر اعتماداً على الضغط والإجبار الخارجي من الرضا والتقدم المحلي. و"بفضل" قوة الدبلوماسية الأمريكية والمساعدة الدولية استمرت عملية السلام بشكل غير محدد لتواصل "فشلها" بنجاح. واضطر الفلسطينيون للتفاوض بشأن اتفاقيات جديدة قبل تنفيذ الاتفاقيات القديمة. وتعين عليهم التوقيع على اتفاقية الخليل ثم اتفاقية "واي ريفر" في وقت لاحق قبل تنفيذ الاتفاقيات المؤقتة. ثم تعين على الفلسطينيين فيما بعد إعادة التفاوض مع باراك بشان اتفاقية "واي ريفر"، قبل أن يقوم نتنياهو بتنفيذها. إن هذه العملية العجيبة للتفاوض وإعادة التفاوض دون تنفيذ نفس بنود الاتفاقيات المؤقتة في ضوء دبلوماسية واشنطن البارعة قد حولت العملية لنظام يستهدف التحكم في السكان. وفي نفس الوقت سأم الفلسطينيون الذين أصبحوا يعتمدون بشكل كبير على الدور الأمريكي، الوعود الكاذبة والضمانات الزائفة التي تقدمت بها إدارة كلينتون.

ثالثا: بالنسبة للمرحلة الحالية استمرت عملية السلام على أمل أن تعوض المرحلة الأخيرة الإخفاقات التي واجهت الاتفاقيات المؤقتة. إن ما تم الإشارة إليه بلغة الدبلوماسية على أنه "غموض بناء" في الاتفاقيات المؤقتة لم يكن سوى غموض مضلل. لقد تم التلاعب بالفلسطينيين الذين اعتقدوا أنهم لابد أن يقبلوا كل ما يقدم لهم، وأن يقوموا بالبناء عليه، إلى أن تتحقق مفاوضات الوضع النهائي، التي يمكن من خلالها أن يطالبوا بجميع حقوقهم. فالعملية التي وصفت على سبيل الخطأ بأنها عملية "أخذ وعطاء" كان الهدف منها هو تجريد الفلسطينيين من أراضيهم بموافقتهم، بينما يتم من ناحية أخرى وعدهم بإعطائهم "بسخاء" أراض هى في نهاية الأمر أراضيهم. وبمرور الوقت بدأت متطلبات الوضع النهائي تختفي من أفق عملية سلام أوسلو، حيث تم تطويق القدس وتقسيم الضفة الغربية عن طريق بناء المستوطنات والطرق الجانبية.

أزمة القيادة الإسرائيلية تقوض الدبلوماسية

إن تغيير القيادة السياسية الإسرائيلية على مدى السبع سنوات الماضية وانتقالها من إسحاق رابين إلى شيمون بيريز إلى بينامين نتنياهو إلى إيهود باراك قد أدى إلى زعزعة الاستقرار الدبلوماسي كما أضعف الاتفاقيات المبرمة. ولكن استقالة باراك وانتصار شارون قد أثبتت مرة أخرى أن أزمة الزعامة تكمن في النظام السياسي والثقافي لدولة إسرائيل. إن اتجاه الصقور للقبول بتسوية خلال فترات الهدوء واتجاههم إلى التفاوض في أوقات الاضطرابات يجعل السلام أمرا صعبا لعدم وجود زعيم إسرائيلي مثل ديجول قادرا على

اتخاذ القرار التاريخي؛ أي التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، وقادرا على مواجهة النقد الداخلي والمعارضة إذا ما اضطر لذلك .

ومنذ البداية، كان تحمس بيريز لعملية السلام أمرا ضروريا لإقناع رابين بالدخول في عملية سلام أوسلو، ولكن اغتيال رابين على يد شاب يهودي متطرف من السفارديم قلل من حماس بيريز وجعل موقفه السياسي متصلبا . لقد فتح مقتل رابين والأسباب التي كانت وراء اغتياله أبواب جهنم في إسرائيل. والمفارقة العجيبة، أن نفس المعسكر الذي اتهم بقتل رابين فاز بالانتخابات في العام التالي. لم يكن اغتيال رابين سوى عمل فردي عكس الأزمة الحقيقية في النظام السياسي وعمق وخطورة الاستقطاب في "الشارع" الإسرائيلي. بالإضافة إلى مناخ الكراهية وتوجيه الاتهامات الذي اجتاح إسرائيل فيما بين ١٩٩٣- ١٩٩٥، أصبح من الواضح أن زيادة العناصر الراديكالية في الجيش الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين كان لها دور في نسف عملية السلام. فعميل المخابرات الإسرائيلية الذي حرض إيجال عامير على اغتيال رابين، كان فيما يبدو عميلا مزدوجا، يعمل لحساب الحركة الأصولية داخل جهاز الخدمات الأمنية. فمنذ ١٩٦٧ أصبح الجيش الإسرائيلي راديكاليا بفضل العناصر المتطرفة التي ازدهرت في المجتمع الإسرائيلي، ولم يتضح مدى عمق "المؤامرة" التي دبرت ضد رابين، ولكنها بالتأكيد لم تكن عملا قام به بالصدفة متطرف من تلقاء نفسه.

وبدلا من استغلال الغضب العام تجاه مقتل رابين واتخاذ الخطوات النهائية الضرورية لدفع عملية السلام قدما مع شريكه، ياسر عرفات، لجأ بيريز إلى انتهازيته المعهودة فانتهج نهج الصقور تجاه الفلسطينيين وعمل على تهدئة الحزب الوطني الديني الذي تفاوض معه بشأن تكوين ائتلاف، بالرغم من أن الحزب الوطني الديني كان قد نظم مسيرات في الشوارع مناهضة لرابين وتصفه بأنه خائن.

ومن ناحية أخرى، دعى شيمون بيريز رئيس الوزراء كل من الملك حسين ملك الأردن، والرئيس المصري حسني مبارك لحضور جنازة رابين بينما لم يدعُ القائد الفلسطيني ياسر عرفات، على الرغم من أن رابين، قد قتل بسبب مصافحته الرئيس عرفات. وعلى ما أعتقد فإن موت رابين لم يكن السبب وراء بداية نهاية عملية السلام بل بالأحرى كان السبب هو هذا التصرف السلبي. ومنذ ذلك الحين أصبح انهيار عملية السلام لا يرجع لسبب بعينه.

وسرعان ما جنح بيريز للعنف في كل من فلسطين ولبنان، وقد أدى هذا إلى مذبحة قانا. وبضغط من الجيش أصدر بيريز أيضا أوامر باغتيال واحد من الإسلاميين المتطرفين، بالرغم من أنه كان يخضع لمراقبة الأمن الفلسطيني، وعلى الرغم من العمليات التي كانت حماس تقوم

بها في ذلك الوقت.

وأدى تصعيد بيريز للعنف وسوء اختياره للتوقيت -بحجة مكافحة الإرهاب- إلى تصعيد أنشطة حركة حماس الإسلامية، وأدى هذا بدوره إلى خلق حلقة جديدة من العنف وجولة جديدة من العمليات الانتحارية، أسفرت عن مقتل المدنيين الإسرائيليين كما أدت إلى مزيد من الإغلاق والعنف الإسرائيلي وأشكال أخرى من العقاب الجماعي ضد المدنيين الفلسطينيين. وبالتأكيد ليس هناك أي تكافؤ أخلاقي بين الإرهاب "القطاعي" الذي تقوم به الجماعات المتطرفة الخاضعة للاحتلال وبين الإرهاب الشامل الذي ترعاه إسرائيل وتمارسه على جنوب لبنان وفلسطين.

وكان من الطبيعي مع عدم الشعور بالأمان تجاه عملية السلام برمتها، أن ينتخب الإسرائيليون نتنياهو المعروف بالتطرف، والذي يحظى بشعبية كبيرة. ولكونه مكبلا بالمطالب الأمنية الإسرائيلية الجديدة، أرجأ نتنياهو تنفيذ الاتفاقيات التي وقعها أسلافه بهدف القضاء في النهاية على علمية السلام تماما. وفي نفس الوقت أجبرت واشنطن نتنياهو على توقيع اتفاقية "واي ريفر" التي طالبت بمزيد من إعادة نشر القوات من ١٣٪ من الأراضي، وذلك لإبقاء عملية السلام على قيد الحياة. وتسبب هذا الأمر إلى جانب أشياء أخرى إلى سقوطه في النهاية في عام ١٩٩٩. إن الفلسطينيين الذين أكرهوا خلال حكم نتنياهو على إقرار إجراءات إضافية من قهر المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان، وجدوا أنفسهم مرة أخرى في مواجهة خلفه الذي لم يكن يختلف عنه كثيرا. لم يأت باراك إلى الحكم إلا للمطالبة بمزيد من الضمانات الأمنية. وما هو أسوأ من ذلك هو أن باراك زعم أنه بالرغم من أن عملية السلام تمت على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ إلا أن تنفيذ القرار لا يلزم إسرائيل بالانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو (حزيران) ١٩٦٧ وهى الخطوط التي يصر عليها الفلسطينيون وينص عليها القرار لأنه لم يكن هناك أبدا حدود دولية تفصل بين دولة إسرائيل والضفة الغربية. كما رفض باراك أيضا تنفيذ أي عمليات انسحاب جديدة إلى أن يتم التوصل إلى اتفاقية إطارية للوضع النهائي(٢) وليس هذا كل ما في الأمر.

ملهاة كامب دافيد

عندما أنهى باراك عامه الأول في الحكم، كانت ظروف البلاد تزداد سوءا وكان ائتلافه يعاني من الانهيار. ويقول سبعة وسبعون في المائة من الإسرائيليين أن وضعهم لم يتحسن منذ تولى باراك السلطة. وفي نفس الوقت سرعان ما انهار الائتلاف الذي تكون بناء على فوز

باراك الساحق في الانتخابات .

لقد أزكى باراك "الثورة المدنية" وأبدى ولاء كاذبا لها. فقد كان يأمل في أن يؤدي الجدل الدائر حول دستور حر يسمح على سبيل المثال بالزواج المدني إلى تقسيم اليمين إلى معسكرات دينية أو علمانية، كما توقع أيضا أن يكون الدستور سببا في جذب التكتل العلماني إلى حكومته.

ولكن لم تنجح أي من حيل باراك السياسية، فأزمة إسرائيل كانت متأصلة في المنهج الذي تنتهجه حيال عملية السلام. ويبدو أن الشلل الذي أصاب عملية السلام قد أعاق العملية السياسية داخل البلاد. وفي نفس الوقت وفي ظل عدم إحراز أي تقدم، عقد الفلسطينيون العزم على إعلان دولتهم في الأراضي المحتلة .

هددت إسرائيل أنه في حالة إعلان الدولة من جانب واحد فإنها ستنتقم بضم المزيد من الأراضي واستخدام المزيد من العنف. لقد رفض باراك تنفيذ المزيد من الاتفاقيات بينما اهتم كل من كلينتون وزوجته هيلاري المرشحة حينذاك لعضوية مجلس الشيوخ لولاية نيويورك ونائبه آل جور المرشح للرئاسة بتحقيق "انتصار" "دبلوماسي آخر في الشرق الأوسط. وفجأة أيد "تجمع" النجوم الدبلوماسية عقد قمة، وللأسف لم يوافقهم الفلسطينيون وانعقدت قمة كامب دافيد .

كانت هذه هى أكثر المراحل تضليلا في عملية السلام بأسرها. ذهب باراك إلى كامب دافيد ليجبر الفلسطينيين على قبول إنذاره وقبول اتفاقية تبرم لصالح إسرائيل أو ليظهر للإسرائيليين والرأي العام العالمي أن القيادة الفلسطينية ليست مستعدة للسلام. وفي كامب دافيد وجد باراك السند من الرئيس كلينتون والجماعات الصهيونية ويعد هذا أفضل ما يمكن أن يشترى بالمال اليهودي الأمريكي. لم تكن هناك أرضية دولية أو قانونية للتفاوض. فلم يكن بالمتناول سوى "النوايا الحسنة" لأمريكا والتي هى في حقيقتها عبارة عن مراوغات تتلو بعضها البعض وتحرك مضلل من جانب إسرائيل يتبعه تحرك مضلل آخر وهكذا. وكان على الفلسطينيين أن يقبلوا "اقتراحات التقارب الأمريكية" المجحفة وهى نفس الاقتراحات التي اقترحها الإسرائيليون أنفسهم عبر القنوات الخلفية ولكن القيادة الفلسطينية كانت قد رفضتها. وفي كل مرة كان الفلسطينيون يرفضونها كان الأمريكيون يقدمونها إليهم مرة أخرى في حزمة أخرى ولكن جوهرها ظل كما هو. لقد توقعوا أن يقبلوا عودة أجزاء من الضفة الغربية وليست الضفة بأكملها (وهى تمثل ٢٢٪ من فلسطين التاريخية) بينما تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية على المعابر الدولية. وكان على الفلسطينيين أيضا أن يقبلوا مقترحات

إسرائيل بشأن ٣,٧ مليون لاجئ، وقد شملت تلك المقترحات تقديم التعويضات أو توطين اللاجئين في البلاد التي لجأوا إليها أو الهجرة إلى الغرب ولم يكفل حق العودة سوى لبضعة آلاف من اللاجئين وهم بصفة عامة من كبار السن. وفي النهاية مُنح الفلسطينيون "السلطة الوظيفة" "لدولة فلسطين" في منطقة القدس العربية الشرقية كما منحوا أيضا الرقابة على المسجد الأقصى(٣).

وحاول كلينتون الضغط على عرفات بأن قام بإنذاره نيابة عن إسرائيل. وينص الإنذار على الاعتراف بدولة صغيرة مقابل التنازل عن القدس وعن قضية عودة اللاجئين وهى صفقة يمكن أن تدعمها معونة يتم ترتيبها أثناء انعقاد قمة مجموعة السبع دول الصناعية الكبرى في أوكيناوا في آخر أسبوع من شهر (تموز). وقدمت الخطة الأمريكية تصورا بشأن تأجيل قضية القدس لعدة سنوات أخرى إذا كان هذا سيجعل من التوقيع أمرا ممكنا. رفض عرفات "العرض" الأمريكي الإسرائيلي ووجه إليه اللوم لرفضه لقاء باراك في "منتصف الطريق". وفي أحد اللقاءات انتقد روبرت ماليت -المسئول الأمريكي بمجلس الأمن الوطني بالبيت الأبيض والمنوط بعملية السلام أثناء مفاوضات كامب دافيد- الفلسطينيين لعدم استجابتهم لمقترحات إسرائيل لتظل عملية السلام على قيد الحياة. وكان الفلسطينيون من جانبهم يؤمنون بأن الشرعية الدولية هى أساس المفاوضات وليس "مفاصلة البائع والشاري".

ولدى عودته من اليابان، عنف كلينتون نفسه لعدم لجوئه للمرونة مثل باراك وهدد كلاً من بارك والفلسطينيين بالعزلة وقطع المعونات وما هو أكثر من ذلك. لقد قطع الفلسطينيون شوطا كبيرا بالفعل للاتفاق مع الإسرائيليين، ولكن هذا لم يكن كافيا لإشباع نهم إسرائيل الذي يبدو أنه يزداد كلما سلبت إسرائيل مزيدا من حقوق الفلسطينيين. وقد كان هذا الحل حلا ملتويا ومشوها لعملية السلام وما كان يمكن له أن يدوم أو أن ينهي الصراع أو أن يضع نهاية لادعاءات الفلسطينيين. لقد فشلت قمة كامب دافيد وبدأت الأوضاع في التدهور.

وحينما جاءت لحظة الصدق في كامب دافيد، سلمت إسرائيل خطوطها الحمراء الأربعة: لا عودة إلى حدود ٦٧، لا هدم للمستوطنات، لا تسليم للقدس ولا سيادة فلسطينية. لقد نطق باراك بـ"اللاءات الإسرائيلية" ولكنه كان يعكس آفاق التفكير السياسي "للدولة اليهودية". لقد كان هناك إجماع قومي عام على بقاء السيطرة والسماح باستقلال فلسطين فقط في إطار علاقة اتكال متبادل أو التبعية الفلسطينية تجاه إسرائيل.

بعد كامب دافيد، وصف باراك البرنامج الدبلوماسي لحكومته على أنه برنامج "ناجح". لقد ذهب رئيس الوزراء إلى كامب دافيد ليس لحماية "عملية السلام" بل لحماية نفسه. وكانت

النتيجة هى أن احتفظت إسرائيل بالأراضي وحظيت بتأييد المجتمع الدولي، ونجح باراك في العمل على توسيع حرية المناورة، وذلك ليضع خصمه في مأزق. لقد نجحت استراتيجية باراك العسكرية بينما فشلت العملية السياسية واندلع العنف(٤).

مفاوضات اللحظة الأخيرة

في الشهور التالية استمرت مفاوضات القنوات الخلفية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأدت هذه المفاوضات إلى عقد مفاوضات رسمية مباشرة في منتجع طابا في مصر في يناير (كانون ثاني) ٢٠٠١. لقد بدأت هذه المفاوضات من حيث انتهت قمة كامب دافيد، وكان أساسها "أفكار التقارب" التي قدمها إليهم الرئيس كلينتون. وقد كانت تلك الأفكار أكثر فعالية عن التكتيكات التي قدمها كلينتون في مفاوضات كامب دافيد وخاصة فيما يتعلق بإقراره بأهمية إقامة دولة فلسطينية قادرة على النمو ولها سيادة على قطاع غزة بأكمله وكذلك على أغلب الأراضي المحتلة، كما اقترح كلينتون أيضا أن تضم القدس العاصمتين المعترف بهما دوليا لكلا الدولتين "إسرائيل وفلسطين"، وكذلك أوصى كلينتون أيضا بسيادة جزئية في القدس الشرقية بحيث يصبح كل ما هو يهودي إسرائيلياً، وكل ما هو عربي يصبح فلسطينياً، وذلك لإقامة مدينة "مفتوحة" و"غير مقسمة". واقترح عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الدولة الفلسطينية. ولقد أثبت هذا أن الفلسطينيين كانوا على حق عندما قالوا " لا" لكلينتون في كامب دافيد. وإنه ما زال هناك مجال لمزيد من المناورات الأمريكية والتسويات الإسرائيلية.

ومع ذلك لم يعلن كلينتون أفكاره سوى قبل خروجه من منصبه بثلاثة عشر يوما وقبل إجراء الانتخابات الإسرائيلية بأقل من شهر.

وشعرت القيادة الفلسطينية أن كلينتون يرفض حق الفلسطينيين في العودة إلى المناطق التي جاءوا منها داخل إسرائيل ويصر على ضم جميع المستوطنات لإسرائيل بما في ذلك الأحياء الموجودة في القدس الشرقية. وكان هذا مرفوضا من قبل أغلب الفلسطينيين. وعلاوة ذلك فإن الإصرار على أن تقوم الدولة الفلسطينية بتوفير الإجراءات الأمنية للإسرائيليين بالإضافة إلى الحقائق الديموغرافية، لم يكن يعني سوى العودة إلى روح ومنطق أوسلو الذي لم يثبت سوى عدم جدواه وعجزه عن تحقيق آمال الفلسطينيين وعن تحقيق السلام.

وأصبح هذا الأمر يدعو إلى القلق خاصة عندما دعت اقتراحات كلينتون إلى تقسيم الدولة الفلسطينية المستقبلية إلى ثلاث بانتستونات تقع بينهم الضفة الغربية التي تشتمل على مستوطنات أقامتها القوة العسكرية (انظر الخرائط).

لم يستطع الفلسطينيون أن يقولوا "لا" لكلينتون وإلا تعرضوا لخطر العزلة الدبلوماسية. لذا اختاروا القبول المشروط بشروط صارمة . ومن ناحية أخرى، لم يكن من الممكن لباراك أن يخاطر بالظهور "كمعتدل" خلال الانتخابات ولهذا فقد استجاب بموافقة مشروطة إلى حد ما وأدت المفاوضات إلى زيادة نسبة الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة ولكنها تضمنت شروطا أمنية إسرائيلية أكثر تشدداً. كما أكدت على الصلة الضمنية التي تربط بها إسرائيل بين الأراضي الفلسطينية والسيادة. فكلما تعنتت إسرائيل أكثر بالنسبة لمنع الأراضي كلما زاد كرمها بالنسبة للسيادة الفلسطينية وكلما تنازلت عن المزيد من الأراضي للفلسطينيين كلما سمحت بسيادة فلسطينية أقل.

ومع ذلك، تسببت مفاوضات طابا في إحداث تغير في الموقف الإسرائيلي ولكنه تغيير ضئيل ومتأخر للغاية. لقد خرج كلينتون من منصبه وانهزم باراك في الانتخابات وأصبح فوز شارون مضمونا. وابتعد الفلسطينيون عن الانتخابات الإسرائيلية الأمريكية واختاروا المخاطرة بعامل الزمن. فانهزم باراك وأخفقت عملية أوسلو معلنة بدء فصل جديد في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

فوز شارون

أدى فوز شارون بنسبة ٦٠٪ من الأصوات إلى إعاقة أي مبادرة ذات مغزى لردم الهوة بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ففي فترة الثلاثة أشهر التي تلت توليه الحكم، قام شارون بإعاقة كل محاولات الوصول إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين. بل لقد رفض شارون أيضا توصيات لجنة ميتشل ، التي أسست في الخريف، من أجل التحقيق في جذور الانتفاضة. وفي مايو (آيار) وبعد خمسة أشهر من التحقيق في جذور العنف المتواصل، أوصت اللجنة الدولية، التي يقودها الأمريكان، بوقف الأعمال العدائية من جانب كلا الطرفين كما طالبت اللجنة إسرائيل بتجميد مستوطناتها بصورة كاملة بما في ذلك ما يسمى بـ "النمو الطبيعي" للمستوطنات، من أجل تيسير عملية العودة إلى طاولة المفاوضات.

"لقد تم التأكيد على هذه التوصية في مبادرة السلام الأردنية المصرية التي تم تقديمها منذ عدة أسابيع من أجل تيسير العودة إلى المفاوضات. وقبل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بكلتا التوصيتين، كذلك قبل معظم الإسرائيليين بهما وفقا لما تفيد به الجريدة الإسرائيلية اليومية يدعوت احرونوت ، غير أن جنرالهم/ رئيس وزرائهم آريل شارون لم يقبل بأي منهما. فلقد رفض شارون أي وقف للنشاط الاستيطاني، واقترح بدلا من ذلك تخصيص ٤٠٠ مليون

دولار أمريكي لمزيد من التوسع في بناء المستوطنات.

لقد اقتصر رد شارون على الانتفاضة الفلسطينية على استخدام المزيد من القوة المدفعية الإسرائيلية ومن تضييق عمليات غلق وحصار المدن.

ومنذ بدء الحصار المضروب باستمرار على المناطق الفلسطينية، أبدا لم تقل عدد حوادث العنف بل على العكس "فقد ازدادت" وذلك وفقاً للصحيفة الإسرائيلية اليومية هآرتس. فقد انتشر العنف على نطاق أوسع وأضحى أكثر خطورة. فواقع الأمر، هو أن "العقاب الجماعي" يفتقر حتى إلى عذر يستند على غرض أمني "وذلك وفقا لنفس الصحيفة.

لقد فات رئيس الوزراء الإسرائيلي فهم الدرس الأساسي في فلسطين وهو أن الحرب، خلافا لمنهج كلوزويتز Clausewitz doctrine ليست بأي حال من الأحوال دبلوماسية بوسائل أخرى. ولقد أدى عجز حكومة شارون أو بالأحرى عدم استعدادها للتوصل إلى تسوية تاريخية مع الفلسطينيين بخصوص حدود ١٩٦٧ إلى مواصلة توظيف منطق العنف، وهو ذات المنطق الذي لم يقدم حتى الآن سوى القليل لإسرائيل، وأضر كثيرا بفرص التعايش السلمي وإقرار السلام.

كذلك فقد فاتت على إسرائيل فرصة أن تصبح عضواً في مجتمعات الدول في الشرق الأوسط بعد خمسين عاما من إعلانها. فبدلا من اغتنام الفرصة لأن يعترف كل جيران إسرائيل بها كدولة تشغل ٧٨٪ من أراضي فلسطين الماضية، ادعى شارون أن دولته مازالت تحارب من أجل استقلالها. كان من الممكن أن تحقق الصهيونية انتصارا شاملا من خلال عملية المصالحة مع "الجيران" الفلسطينيين. ولكن عوضا عن ذلك أدخلت إسرائيل التي لا تلين المنطقة بأسرها في دورة أخرى من عدم الاستقرار والعنف.

الهوامش

١ - حامي شاليف، معاريف، ٢٧ أكتوبر (تشرين أول)، ٢٠٠٠ .

٢- إدوارد سعيد،

Edward Said, The End of the peace process, Pantheon press, New York, 200, p. 25.

٣- أكرم هنيه، أوراق كامب دافيد، ٢٠٠٠، الأيام، رام الله، ص ٤٣٠.

٤- الوف بين، هآرتس، ٥ يوليو (تموز)، ٢٠٠٠.

٥- الوف بين، هآرتس، ١٢ سبتمبر (أيلول)، ٢٠٠٠.

الفصل الرابع

سياسة الولايات المتحدة إزاء السلام



"إن تقديم المعونة لإسرائيل على مثل هذا النطاق غير المسبوق تاريخيا وعمليا دون أية قيود قد سمح لإسرائيل أن ترفض مختلف مبادرات السلام الإقليمية التي تقترحها واشنطن وأن تستخدم الأسلحة التي تمدها بها أمريكا دون اكتراث بالقيود المفروضة عليها رسميا".

جورج لينشوسكي، "الرؤساء الأمريكيون والشرق الأوسط" ١٩٩٥.

George Lenczowski, "American Presidents and the Middle East", Duke University Press, Gurham, 1990, P.282.

"حينما ذهب الرئيس أنور السادات إلى كامب دافيد كان الفريق الامريكي يضم مسئولا يهوديا صهيونيا وهو صموئيل لويس السفير الأمريكي لدى إسرائيل. وحينما ذهب عرفات إلى كامب دافيد كان جميع أعضاء الفريق الأمريكي باستثناء الرئيس كلينتون يهود صهاينة. وبدلا من الالتقاء بالجمهوريين والديمقراطيين، التقى الفلسطينيون مثل السوريين من قبلهم بمسئولين أمريكيين مؤيدين لحزب الليكود وحزب العمل".

معلق عربي

منذ أن بدأت "عملية السلام" بين الإسرائيليين والعرب تحت رعاية الولايات المتحدة وذلك بعد فترة وجيزة من انتهاء حرب الخليج منذ تسع سنوات، أصبحت أمريكا عاملا مهيمناً على الواقع اليومي في الشرق الأوسط. في البداية عقد مؤتمرا دولي للسلام في مدريد في عام ١٩٩١ لإثبات أن الإرادة الدولية التي تشكلت حديثا بعد انتهاء الحرب الباردة بهدف التصدي لأي عدوان، هى حقا إرادة دولية تبعد كل البعد عن الانتقائية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الشرعية الدولية التي أعاقت العمليات العدائية الجارية في الشرق الأوسط لفترة طويلة تنفيذها. لقد قيل لنا إن ما تتخذه هذه الإرادة من إجراءات سيكون أبعد من مجرد معاقبة العراق لغزوها الكويت، فإنها ستخلص المنطقة من جميع أشكال الاحتلال والصراع، وبالأخص الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار. ولكن بدلا من ذلك بدأت واشنطن المنتصرة في تغيير العلاقات الإقليمية البينية لتلائم الأولويات الأمريكية والمصالح الإسرائيلية. وفي جميع الاتفاقيات الرسمية التي أبرمت تحت رعاية واشنطن، تم التأكيد على هيمنة إسرائيل الاقتصادية على الفلسطينيين. بالإضافة إلى تفوقها العسكري في مواجهة دولة فلسطينية غير مستقلة اقتصاديا وغير مستقرة وغير آمنة[١].

تنوعت السياسات الأمريكية تجاه عملية السلام إلا أنها ظلت متسقة منذ البداية. ومن أجل الحفاظ على استقرار الأمور في منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض للاضطرابات

المستمرة فقد تغير الدور الأمريكي على مدى مراحل مختلفة من المفاوضات. تأرجح هذا الدور بين مجرد القيام "بتيسير" الأمور وذلك باستضافة الأطراف المعنية وبين القيام بدور "الشريك الكامل" الذي يضع حلولا وسطا ويفرضها على الشركاء الأصغر.

بصفة عامة، أصبحت الولايات المتحدة تمثل التواجد السياسي والدبلوماسي الذي صاغ التسويات وقدم خطابات الضمانات للأطراف المعنية. وسرعان ما أصبحت أمريكا هي القاضي والمدعي العام وهيئة المحلفين في آن واحد.

تعتبر واشنطن مسئولة بشكل رئيسي عن إخفاق عملية سلام أوسلو لأن استرضاءها لإسرائيل وتجاهلها للشرعية الدولية كان لابد وأن يؤديا إلى هذا الإخفاق، كما أن تأكيدها الأساسي على المدخل الأمني قد أضر بالأمن في المنطقة، فبمجرد اندلاع المظاهرات ضد عملية السلام غير العادلة وقيام إسرائيل باستخدام أسلحة أمريكية الصنع مثل المروحيات والدبابات والعربات المدرعة لقمع المتظاهرين الفلسطينيين ومهاجمة الأحياء الفلسطينية، دعت مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، إلى "ضبط النفس"، وأشادت بالتزام باراك بالسلام، في الوقت الذي طالبت فيه عرفات "بوقف إلقاء الحجارة ووقف العنف". وللأسف، لم يتم استيعاب الدرس.

خطوط إرشادية للدبلوماسية

منذ توقيع اتفاقات أوسلو بالبيت الأبيض في ١٣ سبتمبر(أيلول) ١٩٩٣، تميز الجهد الدبلوماسي الأمريكي بأربعة عوامل. أولا: علاقة أمريكا الأيديولوجية- الاستراتيجية مع إسرائيل. ثانيا: الضغط السياسي الداخلي، خاصة من جانب اللوبي الإسرائيلي وهو أشهر لوبي معروف عنه قدرته على تعضيد أو تحطيم أو إعاقة المستقبل الشخصي لعدد من الرؤساء أو أعضاء الكونجرس. ثالثا: الاهتمام بالتعاون مع تركيا في إقامة منطقة أمريكية للتجارة والتعاون الأمني في شرق البحر المتوسط. ورابعا: ضمان استبعاد المجتمع الدولي والقانون الدولي والأمم المتحدة من عملية حل النزاع.

وهذه العوامل الأربعة كانت تدور في فلك إسرائيل لذا كان لابد من الالتزام بستة مبادئ خلال المفاوضات لضمان استمرارية عملية السلام.

١- ضمان الاستقرار الداخلي لإسرائيل وضمان ازدهارها السياسي والاقتصادي وذلك بتقديم الدعم الكامل غير المشروط لحكومات رابين وبيريز وباراك وإضفاء الشرعية على حكومتي نتنياهو وشارون حتى عندما أعربت حكومة شارون عن معاداتها لعملية السلام.

٢- قبول ذرائع إسرائيل الأمنية دون تحفظات بحجة أن إسرائيل تعرف ظروفها الأمنية أفضل من أي دولة أخرى.

٣- الحفاظ على تفوق إسرائيل العسكري على جميع دول المنطقة مجتمعة.

٤- الحفاظ على عدم التكافؤ العسكري والقانوني بين إسرائيل والفلسطينيين ليظل الفلسطينيون دائمي الاعتماد على الإسرائيليين.

٥- الإيحاء بتباين أخلاقي بين إسرائيل والفلسطينيين لمصلحة الدولة الصهيونية "الديمقراطية" و"السخية" التي تتمتع بفائض من المبادئ الأخلاقية، على عكس الفلسطينيين الذين يتسمون بالفظاظة والغلظة.

٦- ضمان تنسيق جميع تحركات ومبادرات السلام مع إسرائيل قبل طرحها على مائدة المفاوضات.

وفي هذا الإطار، لم تكن الولايات المتحدة تمثل بشكل أو بآخر "الوسيط النزيه" أو "صانع السلام" في المنطقة وذلك ما اكتشفه الفلسطينيون المترددون في قمة كامب دافيد. حيث اتبعت الولايات المتحدة أسلوبا قهريا ورؤية إمبريالية. لقد وضح تأييد أمريكا الشديد لحليفتها إسرائيل من خلال أداء فريق عمل كلينتون، الذي يتكون معظمه من اليهود الصهاينة الذين يعملون نيابة عن اليمين واليسار الإسرائيلي، والذي قدم للفلسطينيين مرارا المقترحات الإسرائيلية، باعتبارها "مقترحات تقارب أمريكية". (بالرغم من أن عرفات أخبر كلينتون بأنه قد تلقى هذه المقترحات بالفعل عبر القنوات الخلفية لحكومة باراك) وعندما رفض الفلسطينيون هذه المقترحات من منطلق التمسك بروح ونص الشرعية الدولية، تعرضوا للتهديد والتأنيب من قبل واشنطن.

وعلى النقيض، تعهدت أمريكا بدعم إسرائيل إذا ما قبلت تحمل "المخاطر" اللازمة من أجل السلام ووعدت بالبقاء بجانبها إذا ما رأت أن هذه المخاطر جمة. وللأسف، فقد كانت المخاطر دائما جمة، وإسرائيل وحدها هى التي تستطيع تقييم مدى خطورتها. بمعنى آخر كانت إسرائيل محصنة ضد أي ضغوط إذا ما رفضت تنفيذ الاتفاقيات وانتهكت قرارات الأمم المتحدة التي كانت أساسا للمفاوضات وخاصة قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي يطالب بمقايضة الأرض بالسلام.

ولتعزيز هذا الوضع عقدت مؤتمرات اقتصادية مهدت الطرق لمزيد من التحرر والخصخصة والأسواق المفتوحة. ويروح شرق أدنى جديد حسب السلام الأمريكي -Pax Americana أو المخطط الأمريكي للمنطقة، دعمت واشنطن إسرائيل بمزيد من المعونات

العسكرية والاقتصادية السخية كما دعمت أمن السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل احتواء تداعيات "عملية السلام" غير المستقرة وغير العادلة.

ومن أجل الحفاظ على دورها "كوسيط" استخدمت إدارة كلينتون عددا من الأساليب المضللة التي أصبحت من السمات المميزة للدبلوماسية الأمريكية. بعبارة أخرى، كانت الإدارة الأمريكية تكذب دائما على الفلسطينيين وتخدع قيادتهم بجعلهم يعتقدون أنها تتفهم وتتعاطف مع إحباطاتهم وقلقهم كلما حدث تغيير أو تضييق في شروط المرجعية، وبالأخص عندما يتم تجاهل قرارات الأمم المتحدة أو انتهاكها بشكل صارخ.

إن واحدة من أكثر الإجراءات التي كانت الحكومة الأمريكية غالبا ما تقوم باتخاذها هى إرفاق "خطابات ضمانات" أو " خطابات التأكيدات" بمشاريع الاتفاقيات حتى توقع عليها الأطراف المعنية. لقد أكدت الضمانات الخاصة بالمستوطنات والقدس خداع الإدارة الأمريكية. لقد لعبت خطابات التأكيد التي كانت تهدأ من مخاوف الأطراف دورا فعالا في الحفاظ على عملية السلام ومنع تأزمها. لقد هددت إدارة بوش، ومن بعدها إدارة كلينتون، الأطراف التي لم تقبل بخطابات التأكيدات بقطع العلاقات معها وفرض العزلة عليها. ولكن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، قد عرضت أيضا حوافز على الدول الملتزمة وشملت تلك الحوافز المنح والقروض والأسلحة وشرف لقاء رئيس الولايات المتحدة. إنها سياسة سيف المعز وذهبه الشهيرة ووفقا لأحد العاملين بمجلس الأمن القومي، فقد التقى كلينتون بعرفات خلال فترة حكمه بالبيت الأبيض أكثر مما التقى بأي رئيس أجنبي آخر. وأصبح كلينتون وثيق الصلة بعملية السلام بل متحمسا لها ولكن الخطوط الإرشادية المؤيدة لإسرائيل أدت إلى تراجع السلام (انظر الفصول الخاصة بالقدس والمستوطنات).

دبلوماسية قسرية

باستخدام سياسة الترغيب مع إسرائيل والترهيب مع الفلسطينيين، أصبح أسلوب واشنطن تجاه السلام يعتمد أساسا على الإجراءات الأمنية والعسكرية باعتبارها ضمانات للسلام وليس العكس، وهو أن السلام مصدر للأمن. تبنت أمريكا نفس موقف إسرائيل، أي المطالبة باتفاقية سلام مقابل تنفيذ انسحاب جزئي بدلا من الانسحاب الكلي الذي يمهد الطريق لاتفاقية نهائية بعد ٣٣ عاماً من الاحتلال.

وعلى مدى سبع سنوات لم تكف أمريكا عن التأكيد على أهمية الأنظمة الأمنية والترتيبات الأمنية الثنائية والتنسيق الأمني المنظم والإجراءات الأمنية الوقائية.

استنادا على عملية سلام أوسلو وما تبعها من اتفاقات أخرى، سواء اتفاقية القاهرة أو طابا أو الخليل أو واي ريفر أو شرم الشيخ، بدأت وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الاضطلاع بدور أمني وأصبحت أمريكا شريكا في تنفيذ الفقرات الأمنية الواردة في اتفاقات أوسلو(٢). كذلك شاركت وكالة الاستخبارات المركزية في الاجتماعات الثنائية وثلاثية الأطراف التي تعقد كل أسبوعين مع ممثلي الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى الإشراف على التعاون القضائي والإجراءات الأمنية الوقائية التي يتخذها الفلسطينيون ضد الجماعات المناهضة لعملية السلام. لذا أصبح العاملون في وكالة الاستخبارات المركزية جزءاً من هيكل السلطة في قطاع غزة، حيث يوجد المقر الرئيسي للأمن الفلسطيني. بالإضافة إلى ذلك كان هناك تسعة أجهزة أمنية فلسطينية ذات ميزانيات وهياكل مخصصة تعمل بالتنسيق مع إسرائيل خلال عملية أوسلو.

وسرعان ما بدأت مفاوضات الوضع النهائي بعد تنفيذ العملية المرحلية لصالح إسرائيل. وبدأت واشنطن المشاورات مع مسئولي إسرائيل بشأن حزمة معونة عسكرية تكلف دافعي الضرائب الأمريكيين ما يقرب من ١٧ مليار دولار، وكان هذا بمثابة إغراء لإسرائيل للتوقيع على اتفاقيات سلام مع سوريا والفلسطينيين تتعلق بالانسحاب من هضبة الجولان والضفة الغربية. وتقدمت واشنطن باقتراح لإسرائيل بشأن ميثاق دفاع استراتيجي على غرار الميثاق الذي تم توقيعه مع دول الناتو واليابان وكوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية(٣).

أمريكا تقر المستوطنات غير المشروعة

خلال العقود الثلاثة الماضية، انقلب الموقف الأمريكي تجاه المستوطنات رأسا على عقب مما أضر بجهود السلام. في أواخر الستينيات أكد الاتجاه الرسمي لأمريكا أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي المحتلة كما هو مذكور أعلاه. غير أنه في أواخر الثمانينيات صرح الرئيس رونالد ريجان علانية أنه لا يعتقد أن المستوطنات غير مشروعة، معلنا بذلك موقفاً أمريكياً جديداً أكثر لينا. إلا أن الولايات المتحدة استمرت بعدها في معارضة إقامة المستوطنات باعتبارها "عقبة في طريق السلام".

تشددت السياسة الأمريكية مرة أخرى حينما حاول الرئيس جورج بوش إحياء عملية السلام في ١٩٩٠ بعد حرب الخليج. وكثيرا ما كان ينتاب وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر الغضب الشديد في زيارته المكوكية المتكررة إلى إسرائيل عندما كان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إسحاق شامير يستقبله بالإعلان عن بناء مستوطنات جديدة.

خطابات الضمانات الأمريكية للفلسطينيين المؤرخة في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٩ نصت على الآتي:

"طالما اعتقدت الولايات المتحدة أنه لا يحق لأي طرف اتخاذ إجراءات أحادية بهدف حسم قضايا لا يمكن حلها سوى عن طريق المفاوضات. ومن هذا المنطلق تعارض الولايات المتحدة النشاط الاستيطاني في الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧، حيث إن تلك المستوطنات تشكل عقبة في طريق السلام. لذا، فإننا لا نعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية أو توسيع حدود بلدياتها وإننا نشجع جميع الأطراف على تجنب اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تصعيد التوترات المحلية أو جعل المفاوضات أكثر صعوبة أو إفراغها من محصلتها النهائية".

وبعد مضي ثماني سنوات، وفي خطاب آخر من التأكيدات بتاريخ ٤ سبتمبر(أيلول)، كتبت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية تقول: "رابعا، إننا ندرك قلقكم تجاه النشاط الاستيطاني. وكما كتب لكم الرئيس كلينتون في الماضي" فإن الولايات المتحدة تعلم تمام المعرفة إلى أي مدى قد يكون النشاط الاستيطاني مدمرا للسلام الذي يسعى إليه الإسرائيليون والفلسطينيون ".

في الفترة التي مرت بين هذين الخطابين تضاعفت جهود الاستيطان الإسرائيلي الذي كان يعتمد أحيانا على أرصدة المعونة الأمريكية لإسرائيل بصورة غير مباشرة. بالإضافة إلى ذلك، لم تذكر القدس بشكل محدد في خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية على الرغم من أن واشنطن كانت تعلم تماما أن حكومة باراك قد أنهت مرحلة البناء الأولى في ضاحية "أبو غنيم" بالقدس.

وعلى النقيض، في يوليو (تموز) ١٩٦٩، أعلن يوست الممثل الأمريكي لدى مجلس الأمن بالأمم المتحدة بعد عامين من انتهاء الحرب باحتلال إسرائيل للقدس الشرقية رفضه لأي مستوطنات في القدس الشرقية بدعوى أن اتفاقية جنيف الرابعة بشأن الأراضي المحتلة تنطبق على القدس الشرقية ومن ثم لابد أن تظل المدينة المحتلة غير مقسمة إلى أن يتم التوصل إلى حل بشأنها. وأن واشنطن ترفض أي تغييرات في المدينة "أراضى محتلة". وبعد ثنين وثلاثين عاما رفضت إدارة كلينتون أن تتعامل مع هذه الأراضي. لقد أصبحت هذه الأراضي مجرد أراض متنازع عليها. أبدا لم يتعرض موضوع القدس لمثل هذا التشويه والتناقض مع الشرعية الدولية مثلما حدث أثناء فترة حكم كلينتون. فقد قررت إدارة كلينتون نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس وقبلت قطعة الأرض التي منحتها إسرائيل إياها على الرغم من أنها قد صودرت من أصحابها العرب، الذي يتمتع تسعون منهم الآن بالجنسية

الأمريكية وفقا للمؤرخ الفلسطيني وليد خالدي.

تجاهلت إدارة كلينتون موضوع المستوطنات واكتفت فقط بالإشارة إليه على أنه أمر "لا يساعد" على تحقيق السلام، لتتسخ بذلك التعبير السابق" عقبة أمام السلام" حيث إنها كانت مستمرة في بذل جهود نحو إقرار السلام بالتوازي مع بناء المستوطنات.

وبحلول مارس (آذار) ١٩٩٣ قال إدوارد لـ د ج يرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط في شهادته أمام الكونجرس. "إن أمريكا تسمح باستمرار بأنشطة التعمير في المستوطنات القائمة وإنني لا أود أن استخدم كلمة التوسع ولكن بالتأكيد هناك استمرار في أنشطة التعمير".

والأهم من ذلك هو أنه في ٤ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٤ وبعد توقيع اتفاقات أوسلو صرح روبرت بلترو مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط للكونجرس بالآتي:

١- إنه بعد اتفاقية أوسلو لم يعد التوسع في المستوطنات يمثل "عقبة أمام السلام" ولكن فقط "عاملاً يعقد مسيرة السلام ".

٢- أن التوسع في المستوطنات لا يخالف " إعلان المبادئ ".

٣- أن إقامة المستوطنات بالتمويل الخاص لا تخالف أية اتفاقيات مع الولايات المتحدة.

٤- أن الولايات المتحدة لا تعتبر توسيع المستوطنات في القدس إجراء أحادياً يضر بمفاوضات الوضع النهائي.

وبعد مرور العام، أوضح السفير الأمريكي لدى إسرائيل مارتن انديك، والذي انضم إلى الإدارة من بين صفوف اللوبي اليهودي في واشنطن- للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن المستوطنات قد تعقد عملية السلام ولكن بعض القضايا الأخرى مثل الإرهاب قد تكون أكثر تعقيدا. لذا يتعين على الولايات المتحدة أن تركز جهودها الدبلوماسية على مثل هذه المخاطر بدلا من تركيزها على قضية المستوطنات. وفي عام ١٩٩٧، دعت مادلين أولبرايت وزير الخارجية الأمريكية إلى "تعليق" بناء المستوطنات وهو موقف ضعيف للغاية لا ينم عن استنكار أمريكي حقيقي لقضية بناء المستوطنات. وبحلول أبريل (نيسان) ١٩٩٩ أقرت وزارة الخارجية الأمريكية من خلال متحدثها الرسمي بأن إسرائيل قد انتهكت تعهدها للولايات المتحدة بشان المستوطنات. ولكن ماذا بعد؟[٤].

إن المساهمات التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل والتي أفضت إلى تقوية وجودها في الأراضي المحتلة تجعلها مسئولة قانونيا مثلها مثل إسرائيل عن انتهاك الأخيرة للقانون الدولي. إن مساعدة الدول على انتهاك القانون الدولي وإقامة نظام للتمييز العنصري

و"التفرقة العنصرية" هى فعل يعاقب عليه القانون الدولي. أيدت الولايات المتحدة قرار الأمم المتحدة رقم ٤٤٦ الذي يطالب إسرائيل بالانسحاب غير المشروط من المستوطنات بينما يمنع قرار الأمم المتحدة رقم ٤٦٥ أي دولة من تأييد مسيرة الاستعمار الإسرائيلي. من ناحية أخرى، طالب الكونجرس الأمريكي من الإدارة الأمريكية بخصم كل ما تنفقه إسرائيل على المستوطنات من القسط السنوي (٢ مليار دولار) من القرض المقدم لإسرائيل في ١٩٩٢ والذي تبلغ قيمته ١٠ مليار دولار. ولكن من ناحية أخرى تساهم المعونة الأمريكية السنوية "للدولة اليهودية" والتي يبلغ إجمالها ٣ مليار دولار في دعم حركة بناء المستوطنات والقواعد العسكرية التي تحميها. هذا وقد وعد دينس روس المنسق الأمريكي لعملية السلام رئيس وزراء الحكومة الإسرائيلية بأن تجد حكومته السبل المناسبة لإعادة تمويل الحكومة الإسرائيلية الكامل.

وفي فبراير (شباط) ١٩٩٩ وصف نفس المسئول، أي دينس روس، المستوطنات على أنها أكبر خطر يهدد عملية السلام في ذلك الوقت. ولكن تصريحاته كسائر تصريحات أسلافه لم يرافقها اتخاذ أي إجراء أمريكي(٥).

الإدراك الفلسطيني والإسرائيلي لدور الولايات المتحدة

مثلما فعل الرئيس أنور السادات من قبل، اعتبر عرفات أن حل الصراع في يد الأمريكان. اعتبر السادات أن ٩٩٪ من أوراق "حل الصراع واستعادة الأراضي المصرية " هى في يد واشنطن وهذا الفهم هو فهم خاطئ استغلته واشنطن في ذلك الحين لفرض صفقة على مصر في قمة "كامب دافيد" الأولى في سبتمبر (أيلول) ١٩٧٨. وتكرر هذا الأمر مرة أخرى مع الفلسطينيين في قمة "كامب دافيد" الثانية في يوليو (تموز) ٢٠٠٠.

اعتقد عرفات خطأ أن كلينتون هو السياسي القادر على حمايته من غضب إسرائيل في المفاوضات أو على أرض الواقع. وترجم هذا الاعتقاد إلى مزيد من التنازلات لتأمين دبلوماسية واشنطن الناجحة ولتحسين علاقته مع الولايات المتحدة. وهكذا، أصبح عرفات زائراً دائماً للبيت الأبيض يستطيع كلينتون الاعتماد عليه عندما تتعثر عملية السلام. تحولت تسويات عرفات إلى وقود أساسي يساعد على استمرار المفاوضات وأصبح دور الولايات المتحدة هو دور المزلق الذي يساعد على بقاء عملية السلام على قيد الحياة(٦).

وعلى مستوى آخر، اهتم الفلسطينيون مثل إخوانهم العرب بفهم رجال السياسة على المستوى الشخصي بدلا من دراسة خلفية المؤسسات التي يمثلونها. لذا وثق الفلسطينيون في أمثال شيمون بيريز وإسحاق رابين، ووثقوا كذلك بأن باراك سيحقق لهم شيئا. وثق

الفلسطينيون أيضا في كلينتون وفتنوا بأدائه مثلما فعل الرئيس الراحل أنور السادات عندما وثق في هنري كيسنجر في أواخر السبعينيات. وقد مهد هذا المدخل "الشخصي" الطريق لكل من واشنطن وإسرائيل للحصول على الكثير من التنازلات من الفلسطينيين الذين كانوا مطالبين بأن يضعوا ثقتهم في رابين الذي اغتيل وفي بيريز وباراك، اللذين هزموا في الانتخابات و فيما بعد في كلينتون الذي استغلهم.

من ناحية أخرى، كان الإسرائيليون حذرين فيما يتعلق بالتدخل الأمريكي المتزايد في المفاوضات. بالرغم من ميل أمريكا الواضح لصالح إسرائيل كان زعماء "الدولة اليهودية" يقظين حتى لا يخلطوا بين أولويات ورؤى القوة العظمى وأولوياتهم ورؤاهم التي كانت تختلف أحيانا عن سياسات أمريكا.

آمن الإسرائيليون بأن التدخل الأمريكي المتزايد قد يؤدي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل حتى ولو كان ضغطا طفيفا. كان هذا هو الحال بالنسبة لحكومة بيجن خلال اتفاقيات كامب دافيد (وهذا هو ما أكده وزيرا بيجين موشى ديان وعزرا ويزمان) ولقد أدى هذا إلى زيادة التدخل الأمريكي خلال فترة حكم كل من شامير ونتنياهو.

وعلاوة على ذلك، فلقد أدرك باراك، مثلما أدرك رابين من قبله أهمية الحفاظ على الوجود الأمريكي، ولكن في الوقت نفسه منع باراك واشنطن من فرض جدول أعمال بديل، الانخراط على النحو الذي تجسد في مبادرة روجرز ومؤتمر كارتر الدولي ومبادرة ريجان ومؤتمر مدريد الدولي واتفاقية واي ريفر، وهى الاتفاقية التي رفض فيها نتنياهو التسوية الأمريكية فيما يتعلق بإعادة نشر القوات في ١٣٪ من الأراضي، وهو حل وسط بين ما طلبه الفلسطينيون وما اقترحه الإسرائيليون. أراد باراك في البداية تهميش أمريكا ولكن عندما أصرت واشنطن على التدخل بشكل أكبر عند تعثر المفاوضات، وافق باراك على ذلك بشرط أن يتم تنسيق تحرك الولايات المتحدة مع إسرائيل.

ابتزاز الفلسطينيين

استخدمت الولايات المتحدة مرارا كل ما لديها للضغط على الفلسطينيين لقبول تنازلات بعينها. فاستخدمت واشنطن الورقة السورية للضغط على الفلسطينيين مستغلة بذلك سوء العلاقات بين عرفات والرئيس الراحل حافظ الأسد. وفي بداية عام ١٩٩٩ أحرزت المفاوضات السورية- الإسرائيلية تقدما ملموسا عندما التقى فاروق الشرع وزير الخارجية السوري مع إيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن لمناقشة شروط الانسحاب والترتيبات

الأمنية ومسألة تطبيع العلاقات. وشعر الفلسطينيون بالقلق إزاء هذا التطور وخاصة بعد الاستماع إلى خطاب الشرع في حديثه للبيت الأبيض والذي قال فيه أنه بمجرد التوصل إلى اتفاق مع سوريا يقوم على أساس الانسحاب الكامل من الأراضي السورية واللبنانية يمكن لإسرائيل أن تتوقع تطبيع علاقاتها مع المنطقة.

ولم يتعرض المسئول السوري للشكاوى الفلسطينية البارزة أو للانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة وهو الشئ الذي زاد من المخاوف الفلسطينية. وهكذا عاد الفلسطينيون إلى مائدة المفاوضات وتقبلوا ما رفضوه سابقا، ألا وهو الخرائط الإسرائيلية للانسحاب الثالث، وإعادة نشر القوات الثانية الذي أملته حكومة نتنياهو عليهم. وفي ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٩، وفي الوقت الذي أعلن فيه الفلسطينيون تجميد المفاوضات حتى الانتهاء من قضية المستوطنات مع حكومة باراك، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت فجأة عن تفاؤلها بعد زيارتها لسوريا. وكانت هذه ببساطة مناورة أخرى للضغط على الفلسطينيين لقبول مسألة المستوطنات.

كذلك استخدمت الولايات المتحدة، وبصورة خاصة الكونجرس أجندتها الداخلية كوسيلة للضغط على الفلسطينيين. حيث طالبت إدارة كلينتون -وهى على ما يفترض صديقة للفلسطينيين- من عرفات مساعدتها في شأن من شئونها الداخلية في محاولتها للسيطرة على كونجرس متشدد، وذلك بتقديم المزيد من التنازلات وتجنب إثارة المشاكل. وبالرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية هى الممثل الشرعي للفلسطينيين، وهى شريك كامل في عملية السلام، إلا أن استمرار عمل مكاتبها في واشنطن ظل مشروطا على موافقة الكونجرس كل ستة أشهر. ولم يسمح الكونجرس لواشنطن بالاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية طبيعية مع السلطة الوطنية الفلسطينية إلا بعد توصيات قوية من البيت الأبيض مفادها أن الفلسطينيين قد أذعنوا لإرشادات أمريكا فيما يتعلق بالقضايا الأمنية.

وينطبق هذا الأمر على تهديد الكونجرس بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بنهاية ١٩٩٩، ولقد تأجل تنفيذ هذا التهديد مرارا في مقابل التنازلات الفلسطينية التي تهدف إلى إبقاء عملية السلام على قيد الحياة في حين تم استخدام هذا التهديد صراحة أثناء قمة كامب دافيد. بالإضافة إلى ذلك، فلقد أصبحت المعونات الكبيرة التي يجب أن تحظى بموافقة الكونجرس، والذي بدوره يخضع إلى تأثير اللوبي اليهودي، أداة إلى مزيد من الضغط الأمريكي على الشركاء العرب ليتقدموا بدليل مقنع على ولائهم وصدق نواياهم إزاء عملية السلام حسبما ترى إسرائيل.

الفشـــل

لقد تميزت عملية السلام بهيمنة السياسة الأمريكية الشاملة والتي تركزت بصورة شديدة حول قضية الأمن في الشرق الأوسط. كذلك فلقد كانت الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية سواء على المستوى الوطني أو الفردي بالإضافة إلى المستوطنات غير الشرعية هى محور ودعامة أي ترتيبات مستقبلية، حتى ولو كان ذلك على حساب الفلسطينيين وعلى حساب الوصول إلى حل وسط بشأن دولتهم المستقبلية. وواقع الأمر، هو أن السياسة الأمريكية قد حولت عملية السلام عملية وقف إطلاق نار مستمر بل تكاد أن تكون دائمة عوضا عن اتفاقية سلام.

وفور انتهاء وقف إطلاق النار في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠، ألقت واشنطن اللوم على الفلسطينيين في حين أنها هى التي يقع عليها اللوم حيث ضيعت فرصة بعد أخرى للتوسط من أجل الوصول إلى تسوية سلمية تضمن للفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم الوطنية، بالإضافة إلى الأمن والتعايش السلمي مع إسرائيل كدولتين متساويتين.

لقد ثبت أن إدارة كلينتون هى من أكثر الإدارات المحابية لإسرائيل على مدى الخمسة عقود الماضية، وقد كانت كذلك أسوأ الإدارات، حيث افتقرت إلى الالتزام بالشرعية الدولية و تنصلها من المواقف الرسمية الأمريكية التقليدية حول المستوطنات غير الشرعية وقضيتي القدس واللاجئين. وبالرغم من طمأنة الفلسطينيين، غيرت إدارة كلينتون من موقف واشنطن إزاء المستوطنات في الضفة الغربية وضم القدس الشرقية، حيث تم التعامل معها على أنها أمر واقع، في حين أن واشنطن قد اعتبرت تلك المستوطنات في الماضي عقبة في طريق السلام قد تؤدي إلى تدميره.

لقد تجاهل فريق كلينتون القضايا المركزية التي يدور حولها النزاع، والتي لا مفر من حلها من أجل إقرار الاستقرار في المنطقة، وركز الفريق على العلاقات والمخاوف والتدابير الأمنية.

وفي فلسطين نفسها، كان "منطق الأمن" في عملية السلام ومتطلبات أمريكا في التأكيد على منطق القوة قد تحول بالفعل إلى "منطق قوة" مصرح به في الكيان الفلسطيني.

لقد ساوت أمريكا خطأ بين السلام وعملية السلام ونجحت في التباهي بنفسها كـ "صانعة سلام" وبالتباهي بإسرائيل كـ "شريك سلام" في الوقت الذي كانت تقوم فيه بانتهاك القانون الدولي. وهكذا، كفلت واشنطن حصانة إسرائيل في الدوائر الدولية وهو ما شجع إسرائيل بالتالي على مواصلة انتهاكاتها لحقوق الفلسطينيين. وواقع الأمر، هو أن عملية السلام تحت رعاية أمريكا قد أمدت إسرائيل بالغطاء المناسب لتتمكن من الاستيلاء على الأراضي، ولتحوط الفلسطينيين في مدنهم وتهيمن عليهم اقتصاديا وتتحكم في تنقلهم وسكنهم. وعندما وضعت

الانتفاضة أخيرا نهاية لتلك الملهاة، وقف الإمبراطور عاريا أمام مشهد طفل فلسطيني مذعور يلاقي حتفه على يد جندي إسرائيلي.

وتفاءل البعض خاطئين من أن انتخاب جورج بوش يعني أن واشنطن سوف تنأى عن مساندة إسرائيل تحت الإدارة الجديدة خطأ. فلقد حاولت إدارة كلينتون أن تفصل بين أزمة الخليج، وبخاصة العراق، وبين النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي، وهما القضيتان الساخنتان في الشرق الأوسط. لقد انتهجت إدارة كلينتون سياستين مختلفتين للتعامل مع كل قضية على حدة: احتواء شمال الخليج وتبني عملية السلام في الشرق الأدنى، بينما أعلنت إدارة بوش أن نظرتها للمنطقة سوف تكون شاملة وسوف تبحث في المسألة الفلسطينية الإسرائيلية في بعدها الصحيح. كذلك سوف تعتبر إدارة بوش مسألة تضامن الفلسطينيين مع العراق على أنها علامة غير إيجابية نحو الولايات المتحدة.

قد تكون إدارة بوش مختلفة عن إدارة كلينتون في الأسلوب والمنهج، إلا أن التحليل النهائي يقودنا إلى أنها لن تكون أقل من إدارة كلينتون مساندة لإسرائيل.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الهوامش

١- وجدت أمريكا نفسها، وهى الدولة التي كان يطلق عليها في وقت ما "إسرائيل الجديدة "- والتي قامت بتطهير عرقي على نطاق واسع في "أرض ميعاد" أخرى في الأعمال الاستعمارية التي تقوم بها إسرائيل و التي نجحت فيما فشلت فيه أمريكا سابقا في العالم الثالث، الا وهو في سحق الجيوش العربية في ١٩٦٧ حينما كانت أمريكا تواجه الإخفاق في فيتنام. عموما، تأسست الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط على الإجراءات الأمنية والعمليات العسكرية وعلاقات القوة. ففي منطقة الخليج أحكمت أمريكا سيطرتها على موارد الطاقة التي يحتاجها الغرب، وذلك من خلال سياسة الحرب والاحتواء والحصار والترهيب والتدمير والإجراءات العسكرية الوقائية، مما كفل تفوق إسرائيل على جميع جيرانها العرب في الشرق الأدنى. وهكذا أيدت أمريكا جهود إسرائيل الحربية ضد الأنظمة العربية القومية غير الصديقة.

٢- يرجع اهتمام أمريكا بالترتيبات الأمنية إلى عهد كيسنجر الذي طلب من رؤساء وزراء إسرائيل، أشكول ومائير ورابين، عدم السعي إلى اتفاقات سلام، ولكن المطالبة بإجراءات أمنية صارمة تحت إشراف الولايات المتحدة.

٣- من جانبها طالبت حكومة باراك بمعاهدة تلزم أمريكا بحماية إسرائيل ولكن لا تضع قيودا على عملياتها العسكرية. وفضل باراك تحسين علاقات إسرائيل الاستراتيجية مع الولايات المتحدة التي ستكفل لها مزيدا من الضمانات الأمنية والمساعدات العسكرية التي تضمن لها تفوقا طويل الأجل على جيرانها العرب (الوف بن، هآرتس، ٧ أبريل "نيسان" ٢٠٠٠).

٤- Geoffery Aronson, "U.S. Policy and the Impact of Settlements on the Peace Process," in Settlements and Peace: The Problem of Jewish Colonization in Palestine, The Center for Policy Analysis on Palestine, Washington D.C., 1995, PP 17-18.

٥- Stephen Zunes, "The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel," Middle East Policy, Vol.4, No..4, October, 1996, P.95

٦- Shibely Telhani, "From Camp David to Wye: Changing Assumptions in Arab Israeli Negotiations," The Middle East Journal, Vol.53, No.3, Summer 1999, PP.38



الفصل الخامس

اللاجئون الفلسطينيون



"سوف نجبرهم على الرحيل ونحتل مكانهم"
بن جوريون في رسالة لابنه عام ١٩٣٧

"لقد طردناهم في عام ١٩٤٨، ومن لم يُطرَد غادر نتيجة للحرب"
ايهود باراك، هآرتس، ٢٩نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٠

تعد قضية اللاجئين من القضايا التي يطلق عليها اسم "قضايا الوضع النهائي" إلا أنه تم تهميشها وتجاهلها أثناء المفاوضات. ولقد ظلت قضية اللاجئين بالنسبة لإسرائيل من المحرمات، بالرغم من إدراجها كإحدى القضايا التى على الإسرائيليين والفلسطينيين السعى للاتفاق بشأنها.

وإلى اليوم يظل ٣,٧ مليون من اللاجئين المسجلين في عداد المشردين، وقد أبعدوا عن وطنهم وديارهم فى ظروف الحرب فى أغلب الحالات. ومازال ١,٢ مليون منهم يعيش في نحو ٦٠ مخيما بعد مرور خمسين عاما على طردهم. وواقع الأمر هو أن معظم ناخبى عرفات في غزة، أو ما يقرب من ٧٢٩,٠٠٠ فلسطيني هم من اللاجئين، كذلك يقطن ٦٠,٠٠٠ لاجئ آخر في الضفة الغربية، و الباقون معظمهم يعيشون في لبنان (٤٠٠,٠٠٠) وسوريا (٤٦٠,٠٠٠) والباقى فى الأردن (حوالي ثلث عدد اللاجئين) و دول عربية الأخرى.

تجسد مسألة اللاجئين القضية الفلسطينية. و هى فى القلب من النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والنزاع العربى الإسرائيلي، منذ ١٩٤٨ عندما أجبرت القوات الصهيونية ٨٥٪ من العرب الفلسطينيين الذين كانوا يسكنون ٨٢٪ من الأراضي التي يطلق عليها اليوم إسرائيل على مغادرة ديارهم ولم يسمح لهم بالعودة منذ ذلك الحين. و هكذا بدأ عهد جديد كان هو التربة التي ضرب فيها نظام الأبارتهايد جذوره. وكما كان الحال في جنوب أفريقيا عندما لم يكن السود (٦٧٪ من السكان) ليخطوا خطوة على ٩٢,٣٪ من الأراضي، قامت دولة إسرائيل

الجديدة بإبعاد ثلاثة أرباع السكان الأصليين وحولتهم إلى لاجئين، و حرّمت عليهم الخطو على أراضيهم مرة أخرى.

إن منظمة التحرير الفلسطينية قد أنشأها اللاجئون، وازدهرت المنظمة واستمرت بفضل تضحيات اللاجئين الذين تطلعوا إلى الحرية والمأوى والعودة إلى وطنهم. ومسألة اللاجئين هى القضية الوحيدة التي تربط ما بين حربي ١٩٦٧ و ١٩٤٨، ولذلك فمعالجتها شرط أساسي للوصول إلى أي اتفاق نهائي يتناول جذور النزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبالرغم من ذلك، رفضت إسرائيل تناول هذه المسألة لمدة خمسة عقود، وعندما أجبرت على مواجهتها أخيرا في قمة كامب دافيد في يوليو (تموز) ٢٠٠٠، تنصلت من أية مسئولية معنوية أو سياسية أو قانونية عن محنة اللاجئين وألقت باللوم على العرب، بل وأعلنت محذرةً بأنها لا تعترف بحق هؤلاء اللاجئين في العودة.

وبعد مناقشة سطحية و قصيرة، وافقت إسرائيل على السماح بعودة بضعة آلاف من اللاجئين على مدى عشر سنوات على أساس الاحتياجات الإنسانية، ووافقت على دعم صندوق دولى لتعويض اللاجئين.

إن قضية اللاجئين وحرب ١٩٤٨-على عكس حرب ١٩٦٧ والاحتلال- تشكل بالنسبة لإسرائيل قضية وجود تتطلب إقرارهم بالخطيئة الأولى، واعترافهم بالمسئولية عن ما تم اقترافه. إلا أن إسرائيل آثرت أن تتجاهل تلك القضية، بل وأن تمحوها من ذاكرتها و كتب التاريخ.

لقد أنكرت الوفود الإسرائيلية الرسمية كل المذابح والأعمال الإرهابية، وعمليات هدم المنزل وحملات التطهير العرقي؛ التي قضت على نحو ٤٠٠ قرية فلسطينية. وذلك على الرغم من كتب مؤرخيها الجدد، والوثائق التى أفرج عنها مؤخرا، والتى تزخر بالتفاصيل عن عمليات التطهير العرقي التي ارتكبها الصهاينة في فلسطين.

صحيح أن اتفاقية أوسلو قد قامت على أساس القرار رقم ٢٤٢، والذي يتناول بالأساس نتائج حرب ١٩٦٧، إلا أن السبيل الوحيد للوصول إلى اتفاق نهائي يظل مرهونا بتناول قضية اللاجئين فى المفاوضات بصفتها إحدى قضايا الوضع النهائي، استنادا إلى قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، وهو القرار الذي أعيد التأكيد عليه مئة مرة على مدى الخمسين عاما الماضية. إن لأمم المتحدة تصنف حق العودة حقا أصيلا غير قابل للتصرف.

قضية اللاجئين على مائدة المفاوضات

بينما كان المتفاوضون في كامب دافيد منهمكين فى محاولة التوصل إلى حد أدنى من الاتفاق، وفي الوقت الذي كان الوفد الأمريكي يحاول فيه صياغة أفكار لتخطي العقبات، وللوصول إلى اتفاق إطارى، كان إيهود باراك يطرح جانبا قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، الذي يؤكد على الموقف الدولي تجاه حقوق اللاجئين الفلسطينيين. واعتبر المستشار القانوني للوفد الإسرائيلي آنذاك، الياكيم روبنتين، موقف باراك خاطئا، ونصحه بدلا من ذلك بالإصرار على إدراج قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، بالاسم، لكي تغطي الاتفاقية كل المطالب الفلسطينية دون أن تلبيها. وكانت الاتفاقية لتختتم بالطبع بأنه " بالتوقيع على هذه الوثيقة، لن يكون للفلسطينيين أي مطالب أخرى في إسرائيل " . وهكذا تصبح الاتفاقية ذاتها هى التعويض المفترض للاجئين، و تعتبر التنفيذ المناسب لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤.

ولكن السؤال هو كيف يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهى نتاج البيئة التي يعيش فيها اللاجئون، أن توقع تنازلا عن كل المطالب الفلسطينية، في الوقت الذي ترفض فيه إسرائيل حتى الاعتراف بمسئوليتها المعنوية أو السياسية عن مأساة اللاجئين؟ وجاءت الإجابة الإسرائيلية على مستويين. أولهما، هو أن "الدولة اليهودية" ليست مسئولة عما حدث، بل إن الجيوش العربية التي هاجمت الدولة الوليدة، هى التي شجعت الفلسطينيين على مغادرة أماكن تواجدهم، على أن يعودوا إليها بعد تحقيق النصر العسكري. وأبداً لم يتم العثور على أى توثيق لمثل هذا الادعاء.

وثانيهما، هو ادعاء إسرائيل أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت بالفعل بموقف إسرائيل إزاء مبدأ حق العودة عندما وافقت على أن تقوم المفاوضات على أساس قرار رقم ٢٤٢، وهو القرار الذي يتناول حرب ١٩٦٧ وعواقبها ولا يتطرق إلى حرب ١٩٤٨. ويجيب الفلسطينيون أن الأمر ليس كذلك فما قام على قرار ٢٤٢ هو العملية الانتقالية فحسب، وإلا فلماذا أدرجت قضية اللاجئين أصلا ضمن قضايا الوضع النهائي؟ ويرد الإسرائيليون: "فقط لدواع إنسانية".

ويستمر السجال حول النواحي القانونية والسياسة لايجاد حل للمطالب الفلسطينية والإسرائيلية، إلا أن ثمة حقيقة صحيحة بصرف النظر عن من المخطئ ومن المصيب، وهى أنه لا سبيل لتجنب تناول قضية اللاجئين الفلسطينيين. وتتأكد صحة ذلك بصورة خاصة عندما نتخيل البديل، أي قبول مبدأ التطهير العرقي ومنح دولة ما (إسرائيل) الحق في منع السكان الأصليين من العودة إلى ديارهم بعد انقضاء نزاع عنيف.

وحتى إن كان ما تدعيه إسرائيل من أن "الغلط غلطهم" صحيحا، فإن القانون الدولي ينص على حق المدنيين في العودة بصرف النظر عن أسباب النزاع، حتى وإذا افترض أنهم قد غادروا بمحض إرادتهم. ويدعي الإسرائيليون أن عودة اللاجئين ستكون بمثابة النهاية للدولة اليهودية. "ليس بهذه السرعة"، يرد الفلسطينيون. فاليوم يعيش ٧٨ ٪ من السكان اليهود في ١٥٪ من الأراضي الإسرائيلية، ويسكن معظم اليهود الآخرين في حوالي دستتين من المراكز الحضرية كان معظمها فى الأصل فلسطينيا. وهذا يعني أن ١٥٤,٠٠٠ إسرائيلي يتحكمون في أراضٍ كبيرة نسبيا تبلغ مساحتها ١٧,٠٠٠ كم مربع، معظمها كان قد صودر من اللاجئين الذين يبلغ عددهم ٤,٩ مليون لاجئي (يشمل هذا الرقم اللاجئين المسجلين بالأونروا وغير المسجلين). هكذا، فإن توطين لاجئى غزة في جنوب البلاد، حيث موطنهم الأصلي، والسماح للاجئين الفلسطينيين في لبنان بالاستقرار في الجليل التي جاءوا منها، لن يغير بالكاد من ديموغرافية المناطق التي تقطنها الأغلبية اليهودية[1]، كذلك لن يغير ذلك من ديموغرافية البلد ككل. و بعد، ماذا لو تغيرت ديموغرافية البلد؟!

علينا أن نتذكر، أن إسرائيل قد وافقت على قرار ١٩٤ عند انضمامها إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٩، بل وافقت أيضا، في ذات العام، على عودة ١٠,٠٠٠ لاجئ فلسطيني، عندما طالب الرئيس الأمريكي آنذاك هاري ترومان بالسماح بعودة ٣٠٠,٠٠٠ من اللاجئين إلى ديارهم. ولكن سرعان ما تراجعت إسرائيل في موقفها بعد قبولها عضوا بالأمم المتحدة فى حين غض المجتمع الدولي الطرف. وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد أنشأت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين أو الأونروا لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين على أساس إنسانى، و أنشأت أيضا المفوضية السامية لشئون اللاجئين من أجل توفير الحماية القانونية وغيرها للاجئين الفلسطينيين ولتعزيز حقوقهم الإنسانية، إلا أنها فشلت في ذلك لأسباب سياسية [2].

لقد أوضح العديد من فقهاء القانون، على اختلاف مدارسهم، أنه لا يجوز لأي طرف التفاوض على إسقاط أى حق من حقوق الشعوب الأصيلة وغير القابلة للتصرف. وبهذا المعنى، فإنه لا يجوز حتى لمنظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، أن توقع على أي وثيقة تتنازل بموجبها عن حق اللاجئين في العودة وفي التعويض. ولقد ظل ذلك عقبة في طريق السلام بينما قامت الدبلوماسية الأمريكية بتهميش القانون الدولي إن لم يلائم أغراضها أو موقف إسرائيل. وهكذا، كان من رأى وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت تحاشي تلك القرارات لأنها "قد عفى عليها الزمن" ولا تجلب سوى المزيد من النزاع. ولكن السؤال هو هل بمقدور هذا المنهج أن يصمد أمام اختباري الزمن والاستقرار؟ بالتأكيد لا [3].

واليوم، و على المستوى الشعبي فى إسرائيل، لم تعد مسألة اللاجئين من المحرمات كما كانت حول مائدة المفاوضات. وفي نتيجة لاستطلاع للرأي، قام به مجموعة من الباحثين الإسرائيليين و الفلسطينين في إسرائيل والأراضي المحتلة، وجدوا أن ٧٪ من اليهود الإسرائيليين يعتقدون أن المسئولية الأساسية عن مشكلة اللاجئين تقع على كاهل إسرائيل، في حين اعتقد ٥٪ في أنها مسئولية إسرائيل بشكل كامل، في حين يرى ٣٥٪ منهم أن المسئولية تقع على كل من الإسرائيليين والعرب (وهى نفس النسبة تقريبا بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، أي ٤١٪). وذلك يعني أن أغلبية اليهود الإسرائيليين يقرون بمسئوليتهم الجزئية أو الكاملة عن مشكلة اللاجئين. إلا أنه من جانب آخر يرى أغلبية اليهود الإسرائيليين (٩٠٪) أن اللاجئين يجب أن يستقروا أينما هم الآن (٥٧,٢٪) أوفي دولة فلسطينية تنشأ فى المستقبل (٣٢,٢٪).

من المؤكد أن ذلك يعنى أنه بالرغم من وعورة الطريق وطوله، فإنّ هناك أساسا متينا بالقدر الذى يسمح بترويج الحقوق القانونية والسياسية للاجئين الفلسطينيين في إسرائيل.

لقد قدرت التعويضات التي يتوجب دفعها للاجئين بما يتراوح ما بين ٤٠ إلى ٣٠٠ مليار دولار أمريكي (وذلك وفقا للجهة التي تقوم بالحسابات، ووفقا لأساس الحساب). على سبيل المثال، يرى الخبير الاقتصادي الفلسطيني عاطف قبسى، أن حساب التعويضات يمكن أن يقوم على غرار التعويضات التي يطالب بها المستوطنون اليهود في مرتفعات الجولان مقابل جلائهم، وبالتالي تكون الأرقام أكبر. وأثناء مفاوضات كامب دافيد أتى ذكر رقم معين سربه المستشارون إلى الوفد الفلسطيني، حيث تحدث البعض عن ٤٠ مليار دولار ولكن ذلك لم يتأكد. ومن غير الواضح ما إذا كان المقصود من هذا الرقم هو تعويضات فردية أو وطنية أو كلاهما.

التزام ثابت

لا يمكن تبرير تجاهل المجتمع الدولي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ولا تجاهلها فى إطار عملية السلام. ومما لا شك فيه أن القضية شائكة ومعقدة وقد تقتضى من الأطراف المعنية اتخاذ مخاطرات جمة، خاصة عندما نتحدث عن دولتين أحدهما يهودية والأخرى فلسطينية.

وإذا لم تكن الظروف التاريخية لتسمح بحل شامل، فأقل ما يمكن عمله هو منح الفلسطينيين -الذين يعيشون في المخيمات المظلمة بلبنان وغزة- حق العودة إلى ديارهم، أو تعويضهم تعويضا مناسبا. وقد يرفض الكثيرون العودة للعيش بين اليهود الإسرائيليين، وقد يفضلون الحصول على تعويضات من أجل الانتقال إلى مكان جديد. ولكن تظل أهم خطوة

باتجاه إيجاد حل لقضية اللاجئين، هى أن تقر إسرائيل بمسئوليتها التاريخية عن محنة هؤلاء اللاجئين، وأن تبدأ في التعامل مع تبعات تلك المسئولية بالتعاون أو التنسيق مع الدولة الفلسطينية.

وبمعنى ما، على إسرائيل أن تتصالح مع تاريخها، عليها أن تنظر في مرآة الماضي وأن تعترف صراحة بما قد أنكرته للأسف طويلا، ألا وهو مسئوليتها القانونية والمعنوية عن مشكلة اللاجئين، وبناءً عليه تقر مبدئيا بحق اللاجئين في العودة، وفي الحصول على تعويضات كما ينص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤. عندئذ فقط يمكن كسر حلقة العنف والخلاف المفرغة، وبدء عهد جديد من المصالحة و التسامح. على المجتمع الدولي " التزام ثابت" تجاه اللاجئين الفلسطينيين لضمان إعمال حقهم الأصيل فى العودة، والذى تم التأكيد عليه مرات مائة. إن هذه مسئولية قانونية وأدبية على المجتمع الدولي أن ينهض بها.

الهوامش

١- الحق في العودة، بديل، بيت لحم، مايو (آيار) ٢٠٠٠، ص ١٥٠.
سلمان أبو ستة، "اللاجئون الفلسطينيون ومقاوضات الوضع النهائي"، بولسي بريف Policy Brief العدد السابع، مركز تحليل السياسات الخاصة بفلسطين، واشنطن، ١٦ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٩ .

٢- سوزان عرام، "الحقوق الفلسطينية: الفشل بموجب القانون الدولي"، انفورميشن بريف Information Brief، العدد رقم ٤٠، مركز تحليل السياسات الخاصة بفلسطين، واشنطن، ٢٨ يوليو (تموز) ٢٠٠٠.

٣- نصير عروري، الحياة، ٩ نوفمبر (تشرين ثاني) ٢٠٠٠ .



الفصل السادس

القدس



لقد قلنا أشياء لا نعنيها ولم ننفذها. وقلنا مرار وتكرارا إننا سوف نساوي بين حقوق العرب وحقوق اليهود فى المدينة .... وهذا كان مجرد كلام فارغ. لقد وعد كل من ليفي أشكول ومناحم بيجين العرب بحقوق متساوية وأخل كلاهما بوعده. وأبداً لم نعط العرب إحساسا بأنهم أنداد أمام القانون، فلقد كانوا وما زالوا مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة.

ويسأل الصحفي: "كيف يصدر هذا القول عن عمدة القدس الذي صنع الكثير للعرب فى القدس وقام ببناء الطرق ورصفها وبتطوير أحيائهم السكنية؟

ويجيب تيدي كوليك: "هراء! قصص خيالية! فالعمدة لم يطور شيئا ولم يبن شيئا. ماذا فعلت؟ لا شئ على الإطلاق. للأرصفة ؟ لا شئ. المؤسسات الثقافية؟ ولا واحدة. بلى، لقد أنشأنا لهم نظام صرف وطورنا إمدادات المياه، ولكن هل تعلم لماذا؟ هل تظن أن ذلك كان لمصلحة عرب القدس ورفاهيتهم؟ أبدا. كانت بعض حالات الكوليرا قد ظهرت هناك، وخشى اليهود أن تنتقل إليهم العدوى، ولذلك تم تركيب نظام مياه وصرف للوقاية من الكوليرا".

مقابلة مع تيدي كوليك (حزب العمل) عمدة القدس في ذلك الوقت أجرتها معه صحيفة "معاريف" فى أعقاب مذبحة الأقصى مباشرة في ١٠ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٠. (مذكور في) سياسة التمييز ومصادرة الأراضي والتخطيط والبناء في القدس الشرقية "، مؤسسة بيت سالم، القدس، يناير (كانون ثاني) ١٩٩٧ ص٥٤.

الاستيلاء على القدس

لقد تعثرت عملية السلام في كامب دافيد على حجر مصير القدس. وثبت أن هذه القضية هى أعوص القضايا الشائكة فى مفاوضات الوضع النهائي. ولقد كان من الممكن أن تكون القدس أسهل تلك القضايا، لولا المناهج التى تبنتها الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تتناقض تناقضا صارخا وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي أسست عليه عملية السلام، وتسئ بشكل مستفز لعقول ومشاعر الشعب الفلسطيني. وبعد أسابيع قليلة من فشل قمة كامب دافيد، تعدت إسرائيل على القدس عندما قام آريل شارون بزيارته الاستفزازية إلى المسجد الأقصى، مما أشعل فتيل الأحداث الدموية التي جرت في الحرم الشريف في اليوم التالي، ٢٩ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠، لتعلن بداية الانتفاضة الثانية. كذلك تسبب اعتداء إسرائيلي آخر على القدس في المصادمات التي جرت في ١٩٩٦ عندما قررت حكومة نتنياهو حفر نفق أسفل الأماكن الإسلامية المقدسة بغرض إجراء أعمال تنقيب عن آثار يهودية.

ومحور الخلاف في القدس هو "المدينة القديمة" وما يحيط بها، حيث يطالب الفلسطينيون بإعادتها إليهم. ويقطن فى المدينة القديمة ٢٧,٠٠٠ فلسطينيى مقابل ألفين يهودي فقط. في

عام ١٩٤٧، أعلن قرار الجمعية العامة بالأمم المتحدة رقم ١٨١ القدس " كيانا منفصلا،" إلا أن هذا القرار لم ينفذ. وبعد خسارة الفلسطينيين في حرب ١٩٤٨، قسمت المدينة عمليا إلى شطرين، الجزء الغربي وهو ما يساوي ٨٨٪ من المدينة تحت سيطرة إسرائيل و الجزء الشرقي، أي ١٢٪، تحت سيطرة الأردن. وقبل هذا الوقت، كانت الممتلكات الفلسطينية سواء للمسلمين أو المسيحيين تشكل ٥٤٪ من المدينة بينما بلغت الممتلكات اليهودية فقط ٢٦٪، والباقى أملاك بلدية(١).

في السابع من يونيو (حزيران) ١٩٦٧، قامت إسرائيل باحتلال الجزء الشرقي من القدس، وفي الخامس والعشرين من نفس الشهر اخترعت الحكومة الإسرائيلية غطاءً قانونيا لضمها القدس. ففي ذلك الوقت أرادت إسرائيل أن تثبت للعالم أن غرضها لم يكن ضم القدس، بل توفير الخدمات اللازمة للناس. مجرد أن "نطاق الاختصاص" و"الإدارة" الإسرائيلية، وهى المصطلحات المختارة بعناية، ستمتد لتشمل المناطق التى تم الاستيلاء عليها مؤخرا. وغنى عن القول أن القانون الدولي لا يعترف بقرارات ضم الأراضي المعلنة من طرف واحد، حتى لو جاء مثل هذا القرار بعد "حرب دفاعية "، كما تصف إسرائيل عدوانها المخطط على جيرانها في١٩٦٧.

ومنذ عام ١٩٦٧، قامت إسرائيل بإرادتها المنفردة بتوسيع حدود القدس بضم ٧٠ كم مربع إلى حدود بلدية القدس الغربية. حوالي ٢٤ كم مربع من المنطقة صودرت بغرض بناء أحياء يهودية جديدة تم إعداد مخططاتها بالفعل (تغطي حتى الآن ١٧,٥كم)، بينما لم يتم التخطيط للخمسة وأربعين كيلو مترا المتبقين. وعلى الجانب الآخر، لم يخصص للاحتياجات العمرانية للفلسطينيين من بين المنطقة المخططة إلا خمسة كيلو مترات مربعة(٢).

وفي ١٩٩٥، كشفت إسرائيل عن خططها لمنطقة "القدس الكبرى " الحضرية والتي تربو على ٤٤٠ كم مربع، والتي يقع ثلاثة أرباعها داخل حدود الاحتلال قبل ١٩٦٧ وتضم مستوطنات جعفات زائيف ومعالي ادوميم التي تطوق المدينة. ولقد كان الهدف من خطة القدس الكبرى جزئيا، هو الوقوف فى وجه التكافؤ السكانى المتوقع بين الفلسطينيين واليهود؛ نظراً لمعدلات الإنجاب المرتفعة بين الفلسطينيين. وتتوقع إسرائيل أن يزداد عدد السكان في المستوطنات ليصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٥، عندما يضاف إلى سكان القدس الغربية والمناطق المحيطة والتي من المقرر ضمها عندئذ فى "البلدية الشاملة." وسوف تفصل القدس العربية ماديا عن رام الله وبيت لحم.. لتبتلع فى جوف القدس الكبرى اليهودية. ولقد واصلت حكومة باراك تنفيذ خطة القدس الكبرى بصورة أكثر نشاطا من اسحق رابين، وخلفه بينيامين

نتنياهو[٣]. هذا وقد لعب آريل شارون -الذي عمل كوزير للبنية التحتية في حكومة نتنياهو، وكان قد استولى على منزل قسرا في المدينة القديمة بالقدس- دورا مركزيا في الدفع بمسيرة المستوطنات حول القدس بالتنسيق مع العمدة إيهود أولمرت، وعندما أصبح آريل شارون رئيسا للوزراء في ٢٠٠١، أخذت عملية دعم تهويد المدينة منعطفا دراميا.

حرب إسرائيل الديموغرافية

لقد نفذت عملية الضم بمقتضى الأمر الواقع عن طريق سن قانونين، مكن أولهما إسرائيل من مد إدارتها لتشمل الأراضي المحتلة حديثا، ومكن ثانيهما وزير الداخلية الإسرائيلي من توسيع الحدود البلدية للمدينة. ويطبق هذا القانون على كل البلديات، إلا أنه قد أدى فيما يتعلق بالقدس إلى إصدار قرارين بتوسيع حدودها لتغطي ٧٢ كم مربع. وبناءً على هذا القرار، تمكنت إسرائيل من تحديد عدد الأشخاص المقيمين في المنطقة التي تم ضمها حديثا ومنحتهم بطاقات هوية. ومنذئذ دلت هذه البطاقات على حقوق الإقامة لا المواطنة. ويرى الفلسطينيون أن هذا القرار هو قرار سياسي في المقام الأول، ويعكس رغبة إسرائيل في اكتساب أكبر قدر من الأراضي بأقل عدد من السكان العرب. ومنذ ذلك الحين وإسرائيل تشجع على إقامة اليهود في القدس الشرقية و حاضرة القدس التي ارتفع عدد قاطنيها من اليهود إلى أكثر من١٩٠,٠٠٠.

وعلى مدى العامين الماضيين، واصلت إسرائيل اتخاذ تدابير قاسية ضد فلسطيني القدس الشرقية، ولم تظهر أي علامات من ضبط النفس أثناء الستة عشر شهرا الأخيرة من عهد باراك. فلقد استغل باراك علاقاته الجيدة بإدارة كلينتون في تجنب تنفيذ الاتفاقيات التى تم التوقيع عليها. كذلك قام باراك بزيادة المستوطنات وإنهاء ما لم يتمكن نتنياهو حتى من البدء فيه، ألا وهو تطويق القدس من خلال البناء في ضاحية أبو غنيم، والتي نذكر جميعا كيف أنها كانت سببا في توتر العلاقات الأمريكية -العربية والأمريكية الإسرائيلية فى عهد نتنياهو.

كذلك واصلت إسرائيل سحب بطاقات هوية العرب المقيمين في القدس، لتصل عدد البطاقات المصادرة إلى ٢,٢٠٠ بطاقة في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١. وفي عام ١٩٩٩، تلقت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ما يقرب من ٩٠٠ قضية تتعلق بـ ٢,٤٦٦ مواطن. وتم إبعاد تسعة عشر مواطنا. ومن بين آلاف البطاقات المصادرة، لم تعيد إسرائيل سوى ٧٨ بطاقة[٤].

وعلى الرغم من ذلك، فلقد جاءت سياسة الإقصاء أو التطهير العرقي بنتائج عكسية.

فبدلا من تقليل عدد الفلسطينيين في القدس، زاد الفلسطينيون فى المدينة، وعددهم حاليا أكبر من أى وقت مضى. حيث يسكن حوالى٢٣٣,٠٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية، أي ثلاثة أضعاف عدد الفلسطينيين في ١٩٦٧، وذلك وفقا لتقرير فيصل الحسيني، وزير شئون القدس. و كان الكثيرون من أهل القدس والذين كانوا يسكنون خارجها، قد عادوا إليها خوفا من سحب إسرائيل لبطاقات الهوية.

وفي بداية ١٩٩٩، نبه وزير الداخلية الإسرائيلي إلى بناء أكثر من عشرين ألف مسكن " بطريقة غير شرعية " في القدس الشرقية. وفي ١٩٩٩، أصدرت بلدية القدس ١٤١ أمر إزالة تم تنفيذ ١٩ منها في نفس العام. وإجمالا، فقد تم هدم ٩٢ منزلا منذ توقيع اتفاقيات أوسلو، مما أدى إلى نزوح المئات. غير أن النمو الفلسطيني قد نسف المحاولات الإسرائيلية للحفاظ على "التوازن" الديموغرافي بنسبة ٧٣,٥ من اليهود مقابل ٢٦,٥ من الفلسطينيين، تحولت النسبة في نهاية ١٩٩٩ إلى ٣٣٪ مقابل ٦٧٪.

في الفترة ما بين ١٩٦٧ و١٩٩٧، لم تزد نسبة المباني المنشأة في الأحياء الفلسطينية عن ١٢٪ من إجمالي المباني الجديدة (معظمها مباني خاصة)، بينما قام القطاع العام الإسرائيلي ببناء ما لا يقل عن ٤٠,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة لليهود على الأراضي المصادرة. لقد فشلت المحاولات الإسرائيلية من عدة أوجه في فرض الصبغة "اليهودية" على المدينة سواء من الناحية الديموغرافية أو الروحية. لقد فشلت محاولات قصر القدس على اليهود، وانتصرت المدينة المفتوحة متعددة الأديان على السياسة الإسرائيلية(٥).

القدس في مفاوضات الوضع النهائي

نظرا لحساسية قضية القدس فى المفاوضات، ركزت النقاشات فى المقام الأول على مسألة السيادة، ولكنها تطرقت أيضا إلى مسألة حرية الدخول إلى المدينة والإقامة فيها، ونطاق المدينة أو ما يشكل حدودها. لقد اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون على وجوب بقاء القدس مدينة مفتوحة موحدة، ولكنهم اختلفوا على المسائل المذكورة أعلاه وبخاصة مسألة السيادة.

على مدى السبع سنوات الماضية من المفاوضات اختلف الطرفان على قضية المستوطنات اليهودية التي أنشأت داخل حدود المدينة، وعلى مسألة وضع نهاية للحصار الإسرائيلي للمدينة لمنع السكان الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية من الدخول إلى القدس و حرمانهم من حق الإقامة فيها، هذا خلافا لحق عودة ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ من عرب القدس تمنعهم السلطات الإسرائيلية من دخول القدس. بعبارة أخرى، كانت الأعمال غير الشرعية التي تقوم بها

إسرائيل من طرف واحد في القدس الشرقية هى المشكلة المحورية التي تواجه المفاوضات. في حين أنه وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة، لا يحق لإسرائيل أن تنقل أي جزء من سكانها إلى الأراضي التي تم الاستيلاء عليها حديثا كما لا يحق لها أن تمنع السكان الفلسطينيين من الدخول إليها.

قبل بدء مفاوضات كامب دافيد، كانت واشنطن تميل إلى الوصول إلى اتفاق جزئى يستثني القدس من "اتفاقية الإطار"، فكلينتون لم يعتقد أنه يمكن حل قضية القدس إلا فى وقت لاحق. على أن الوفد الأمريكي قام بنقل مقترحات إسرائيلية لم ترق إلى الحد الأدنى من تطلعات الفلسطينيين في القدس. كذلك لم تتفق اقتراحات كلينتون لردم الهوة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين مع الشرعية الدولية، وبخاصة مع قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧.

لقد أصرت إسرائيل أثناء مفاوضات كامب دافيد على فرض سيادتها على المسجد الأقصى وساحته. وهدفت كل الصيغ البارعة التي اقترحها الوفد الأمريكي إلى إخفاء حقيقة هذا "الموقف" بحجاب من وراء حجاب. وبعدما رفض الفلسطينيون مثل هذا التعدى على مقدساتهم، طالب الإسرائيليون والأمريكيون عندئذ بسيادة إسرائيل على أرض المسجد على أساس أن هيكل المعبد يقع أسفله، ومن هنا طالبت إسرائيل بأن يكون لها سيادة أفقية على الموقع. وفى المقابل اقترحوا تكوين هيئة دولية من مجلس الأمن والمغرب بصفتها رئيسا للجنة القدس تعطى مجرد الوصاية للدولة الفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، اقترحت إسرائيل من خلال الولايات المتحدة تطبيق أنظمة مختلفة لكل حى، وهو ما كان سيؤدي حتما إلى مزيد من التفتت والتقسيم للمدينة المقسمة فعلا، وذلك بدلا من أن تقوم إسرائيل ببساطة بإعادة القدس الشرقية إلى مالكيها الشرعيين. وطبقا لهذه الصيغة فإن ما ينطبق على الحى المسيحى في المدينة القديمة لا ينطبق على الحى الأرميني، والأخير بدوره لا يعمل به فى الحى الإسلامى. وتلك الأحياء الداخلية الثلاثة جميعا لها نظامها ومكانتها القانونية المختلفة عن الأحياء الملاصقة للمدينة القديمة مثل الشيخ جراح وسوانا والطور وصلاح الدين ورأس العامود وسلوان والتي اقترح جهابذة كامب دافيد بشأنها "استقلالا وظيفيا". أما بالنسبة للأحياء الخارجية التي لم تكن جزءا من القدس حتى احتلتها إسرائيل ووسعت حدودها مثل بيت حنانيا، كفر عقب وقالندية والسواهرة وسميراميس، وشعفاط، والعيسوية، فتخضع للسيادة الفلسطينية وذلك وفقا للاقتراح الأمريكي-الإسرائيلي.

وبعد رفض هذه الخطة أخذ أعضاء الوفد الأمريكى يغيرون صيغ تصنيف الأحياء على طريقة التباديل والتوافيق، حتى وصلوا إلى تقديم اقتراح بأن تتمتع الأحياء الداخلية والخارجية بسيادة فلسطينية محدودة، ولكن فى إطار نوع مختلف من الترتيبات الأمنية والقانونية الإسرائيلية، والتي من شأنها أن تضمن الحفاظ على طابع القدس كمدينة مفتوحة. على أن هذه الترتيبات ظلت فى علم الغيب. فالمفاوضون لم يصلوا إلى تلك النقطة فى النقاش لأن إسرائيل رفضت الإفصاح عن أية تفاصيل قبل حصولها على موافقة الفلسطينيين على تطبيق هذا المبدأ على المدينة القديمة داخل الأسوار. واستنتج الفلسطينيون أنه عندما تنتهى إسرائيل من وضع الترتيبات التفصيلية ستكون قد ضمنت لنفسها السيطرة التامة على المدينة.

لقد كان من الواضح أيضا أن هذه الحلول تثير مشاكل أكثر من الموجودة حاليا، وأنها ستخلق مدينة أكثر انقساما، وبذا تسمح بمزيد من عدم الاستقرار والتدخل الإسرائيلى. لم يكن هناك من شئ نهائى فيما اقترحه الأمريكيون والإسرائيليون فى كامب دافيد فى شأن القدس. و كل الاقتراحات كلها تنتهى إلى الإبقاء على السيطرة الفعلية لإسرائيل على المنطقة ككل. ولم يحدث أن ساورت أياً من المفاوضين الإسرائيليين أو الأمريكيين فكرة رفع الضيم الذى حاق بالقدس، أو على الأقل التخفيف من المعاناة والظروف المعيشية الصعبة التى خلقتها إسرائيل. و فى حقيقة الأمر فإن كامب ديفيد قد استهدفت تكريس المكاسب الإسرائيلية وتقنين السياسة التى طبقتها إسرائيل فى القدس الشرقية بالمخالفة للقانون الدولى، بما فيها بناء المستوطنات غير الشرعية على الأراضى المصادرة، وهدم البيوت، ومصادرة بطاقات الهوية، علاوة على الإغلاقات التى خنقت المدينة اقتصاديا وعزلتها عن محيطها الفلسطينى.

وبعد فشل القمة، أكدت الحكومة الإسرائيلية أن كل ما تم التوصل إليه من صيغ للتفاهم في كامب دافيد لاغ وعديم الأثر نظرا لعدم الوصول إلى اتفاق. وللأسف أذعنت الولايات المتحدة لرغبات إسرائيل بدلا من أن تقترح اعتبار ما تم التوصل إليه في كامب دافيد أساسا لمواصلة الجهود للتوصل إلى حل دائم لمشكلة القدس. ولقد أجبرت الانتفاضة الثانية كلينتون على مراجعة مواقفه في يناير (كانون أول) قبل ترك منصبه، كذلك خفف رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك من موقف إسرائيل في طابا بعد كامب دافيد، عندما وافق على مبدأ تقسيم المدينة. وبذلك حطم باراك تابو "القدس الموحدة".

تحطيم تابو القدس الموحدة في إسرائيل

لقد اقترب موقف إسرائيل من موقف المجتمع الدولي، إلا أنه فشل في أن يقدم حلا عمليا أو عادلا لوضع المدينة المتنازعة. لقد ارتفعت أصوات إسرائيلية جديدة تنادي بتقسيم المدينة والإقرار بحقوق الفلسطينيين "المشروعة " فيها. وكتب أحد المعلقين السياسيين البارزين في كبرى الجرائد الإسرائيلية هآرتس تحت عنوان "الشجاعة على التقسيم" يقول: إننا لن نرى أبدا نهاية للخلاف الفلسطيني الإسرائيلي وسوف تصبح القدس مسرحا لإراقة الدماء لعدة أجيال مقبلة إلا إذا واتتنا الشجاعة لنقول نعم يجب تقسيم القدس"(٦).

كذلك، سخر المؤرخ ميرون بنفنيستي Meron Benvinisti، نائب عمدة القدس السابق، مما يطلق عليه أفكارا "خلاقة" بشأن القدس، وأكد أنه لن يجدى على المدى الطويل إلا تقسيم المدينة أو المشاركة فيها. كذلك طالبت جريدة هآرتس اليومية باراك بالتخلي عن "أسطورة" الأماكن اليهودية المقدسة التي لا يجوز التخلي عنها في قبة الصخرة وساحة الأقصى. وأكدت أن من مصلحة إسرائيل أن تتمتع بالسيادة على الأماكن التي يصلي فيها المسلمون. وتلك بالتأكيد سابقة مهمة تنطبق على المواقع المسيحية أيضا.

قبل اندلاع المواجهات، قامت حركة "السلام الآن" في إسرائيل بحملة تحت شعار "مدينة واحدة عاصمة لدولتين". ولقد بلغ من نجاح الحملة أن قررت الحركة مدها وتطويرها. كذلك وقع إسرائيليون وستة من الأعضاء المعتدلين بالبلدية الإسرائيلية للقدس على عريضة تطالب بمشاركة القدس مع الفلسطينيين كعاصمة لدولتهم. بالإضافة إلى هذا، أوضحت استطلاعات الرأي زيادة في عدد الإسرائيليين الذين يقبلون بحقوق الفلسطينيين المشروعة في القدس، من بينهم ٥٥٪ من مؤيدى حزب العمل الحاكم. وعلى الصعيد الرسمي غيرت إسرائيل من موقفها بصورة لا تقل أهمية. فعادة كانت إسرائيل تتبنى موقفاً شديد التعنت فيما يتعلق بالقدس وتصر على عدم المفاوضة بشأن "عاصمتها الموحدة"، كذلك أكدت إسرائيل في الماضي أنه في حالة قبول إجراء مفاوضات حول المدينة فسوف يكون ذلك بشكل ثنائى مع الفلسطينيين أنفسهم دون أي تدخل خارجي. إلا أنه فى الشهور الماضية، شرعت إسرائيل في المفاوضات حول مصير المدينة وقبلت تدخل أطراف خارجية بل وشجعت الأطراف الخارجية على عرض وجهات نظرها و تقديم أية أفكار "خلاقة" قد تساعد على حل القضية.

سياسة القدس

إن ما يشغل البال اليوم في القدس الشرقية ليس السلطة الإسرائيلية ولا السلطة الفلسطينية المستقبلية بقدر ما هو غياب السلطة. يواصل عرب القدس مقاطعة انتخابات مجلس المدينة الإسرائيلي لأنهم لا يعترفون به. و هم لا يتلقون سوى أقل من ١٠٪ من ميزانية البلدية رغم أنهم يشكلون ٣٣٪ من تعداد السكان. بيد أن استطلاعاً حديثاً للرأي قد أوضح أن العديد من العرب يفضلون حمل بطاقات هوية إسرائيلية فى المدينة نظرا لحرية الحركة والحد الأدنى من الحقوق التى توفرها. غير أن القدس الشرقية أبعد ما تكون عن الاندماج مع القدس الغربية، و نادرا ما يظهر أي إسرائيليين في القدس الشرقية.

واليوم يوجد حوالي ٢٠٠ مؤسسة فلسطينية في القدس الشرقية. إلا أن إسرائيل واصلت خرق العهود التي أخذتها على نفسها إزاء فلسطينيى القدس الشرقية على مدى العامين الماضيين. فكثيرا ما منعت اجتماعات المنظمات غير الحكومية المحلية، بل حاولت غلق بعض تلك المنظمات متهمة إياها بأنها جزء من السلطة الوطنية الفلسطينية. كذلك ما زال بيت الشرق يعاني من العزلة التي فرضتها إسرائيل عليه من خلال رفضهم مقابلة الشخصيات الدولية البارزة التي تقوم بزيارة مكتب مفاوضات السلطة الوطنية الفلسطينية.

يطالب الفلسطينيون بفصل سياسي في القدس لا فصل مادي. وعمليا يطمح الفلسطينيون إلى رؤية المدينة تحت سيادة مقسومة وسيطرة مشتركة. فهم يطالبون "بالقد "، وهى لا تشكل سوى أقل من ربع المساحة الكاملة لقدس ١٩٤٨ عندما استولت إسرائيل على الثلاثة أرباع الآخرين واستخدمتها كعاصمة ونقلت إليها كل مؤسسات الحكم بعد مصادرة معظم الممتلكات العربية فيها.

غير أنه بالرغم من التغيرات الديموغرافية التي طرأت على المدينة، فقدس اليوم لا تعرف الأحياء المختلطة. إذن يجب ألا تكون السيادة أو السلطة الإدارية عقبة أمام السلام. فالفصل السياسي بين شرقها العربى وغربها اليهودي هو شئ ممكن تحقيقه اليوم. وسوف يأخذ هذا شكل سيادة رمزية مشتركة أو مقسمة تسمح بأن تكون القدس مدينة مفتوحة بالكامل، بدلا من فرض الحواجز والمتاريس داخل حدود المدينة.

أما فيما يتعلق بالبعد الديني وتأثيره على المدينة، فقد طرأت تطورات هامة بوسعها أن تكفل سبل زيارة الأماكن المقدسة بصورة سلمية ومتاحة للجميع. لقد أكدت الاتفاقية التي تم توقيعها في ١٥ فبراير (شباط) ٢٠٠٠ بين الفاتيكان ومنظمة الوحدة الفلسطينية على أهمية " الحرية الدينية" و"حرية المعتقد"، والحاجة إلى كفالة المساواة فى الحقوق المدنية والإنسانية بين

جميع المواطنين في الأرض المقدسة وبخاصة في المدينة المقدسة. كذلك كفلت تلك الوثيقة التي أدانت الأعمال الأحادية الجانب التي تؤثر على وضع القدس حرية زيارة الأماكن المسيحية المقدسة.

أما فيما يتعلق بالأماكن اليهودية والإسلامية المقدسة، فقد أعلن عرفات مؤخرا أنه يدرك أن اليهود الذين يرغبون في الصلاة عند حائط البراق أو "الحائط الغربي" سيشعرون بالأمان فى ظل الحماية الإسرائيلية الكاملة، وهو ما لاقى صداه لدى إسرائيل التي أكدت أنه لا ينبغى أن يمر المسلم الساعى إلى الصلاة في المسجد الأقصى بنقاط التفتيش الأمنية الإسرائيلية .

غير أن إسرائيل ستحقق مكاسب جمة إذا ما تم التوصل إلى حل عادل بشأن القدس. أولها الأمن وهو ما يفترض أن يكون الفائدة الأكثر أهمية بالنسبة لإسرائيل. فكما طرح مؤخرا أحد علماء الاجتماع البارزين في إسرائيل، باروخ كيمرلنج Baruch Kimmerling فإن مشاركة القدس مع الفلسطينيين كعاصمة لدولتهم هو أفضل طريقة لكفالة أمن إسرائيل على المدى الطويل. ويلقي هذا الرأي قبولا في إسرائيل أكثر من أى وقت مضى. فمن المعروف أنه على مدى التاريخ القصير (نوعا) للمقاومة الفلسطينية، أنه كلما حاولت اسرائيل صد المقاومة الفلسطينية في بقعة ما انبثقت من مكان آخر، مثلما حدث عندما انتقلت المقاومة من فلسطين إلى الأردن، ثم من الأردن إلى لبنان، ثم إلى الانتفاضة فى الضفة الغربية وغزة بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان. هكذا فإنه إذا ما توصلت الأطراف إلى اتفاق آخر يستثنى القدس، فإن العنف والمقاومة سيجدان طريقهما إلى شوارع المدينة وشوارع "عاصمة إسرائيل"، وهو الشئ الذي لا يرغب فيه أي مواطن أو مسئول إسرائيلي. ولعديد من الأسباب المعقدة التي لا يسعنا الخوض فيها هنا، لم تواجه إسرائيل أى انتفاضة فلسطينية كبرى في القدس. فإذا ما وقعت هذه ستبهت إلى جوارها الخليل وغزة.

والفائدة الثانية التي ستحصل عليها إسرائيل هى الاعتراف الدولي. فإقرار إسرائيل بحق الفلسطينيين في "القدس" -القدس الشرقية- سوف يمهد الطريق إلى الاعتراف الدولي بحق الإسرائيليين في "أورشليم" بالقدس الغربية. وحتى الآن، يعتبر المجتمع الدولي إسرائيل "قوة عسكرية في القدس الشرقية وتتمتع بالسلطة فقط بمقتضى الأمر الواقع فى القدس الغربية". في عام ١٩٩٩، صوتت ١٤٩ دولة مقابل دولة واحدة لصالح قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على القدس قرارا غير شرعي، وبالتالي باطلا. هذا كله يمكن أن يتغير.

إن إسرائيل سوف تكسب الكثير فيما يتعلق بالاعتراف الدولي لسيادتها على القدس

الغربية، حيث إن السيادة ترتكز على اعتراف المجتمع الدولي. كذلك فإن إسرائيل لن تخسر شيئا إذا ما سلمت "القدس" المحتلة واقعيا، وبالمقابل تكسب الكثير فيما يتعلق بسيادتها على الحى اليهودي وحائط المبكى، وذلك فى حالة إذا ما تمت الموافقة على المبادرة المصرية. واليوم لا يقر أي من الدول ذات السيادة التي يبلغ عددها ١٩٢ دولة سيادة إسرائيل على القدس. وفى الغد سيقرون جميعهم أو معظمهم. فالحل الأفضل هو أن يكون للفلسطينيين سيادة على قسمهم وأن يكون لإسرائيل سيادة على قسمها، وأن تكون القدس مدينة مفتوحة تتمتع بإدارة بلدية مشتركة وتحت تحكم مشترك. وإلا فيا للخسارة، خسارة الوقت و الجهد... والأرواح.

واليوم هناك طرق منطقية للوفاء بالمطالب المتضاربة في المدينة. وإذا كان الأطراف يعتزمون الوصول إلى تسوية نهائية ينبغي عليهم حل مشكلة القدس. يجب النظر إلى القدس على أنها مصدر قوة بدلا من كونها عقبة في طريق المفاوضات. وبشكل ما يجب أن تكون القدس قوة دفع باتجاه السلام والاستقرار والتعايش السلمي، وليست مجرد ناتج ثانوي عن عملية السلام، أو ما هو أسوأ من ذلك وهو أن تكون مصدرا للانقسام والخلاف.

لقد سقطت مطالب اسرائيل بالاستئثار بالقدس وقصرها على اليهود مع بروز فكرة المشاركة فى المدينة (وإن كان على استحياء) كحل عملي و مرجح لمشكلة القدس. لقد أتى الضغط الدولي على إسرائيل (والولايات المتحدة) بثمار عديدة، حيث دفعت واشنطن إيهود باراك إلى قبول بعض حلول الوسط بشأن القدس. ويلقى هذا التغيير تعبيره فى "وثيقة كلينتون " التي قدمت إلى الفلسطينيين في أوائل يناير (كانون ثاني).

من المؤكد أن الموقف الدولي من القدس آخذ فى الانتصار، بلى ببطء ولكن بثبات. ووفقا لأحد الكتاب، لقد بدأ الناس يدركون أن القدس مثلها مثل أي مدينة أخرى تجري فيها المياه وأنظمة الصرف وفقا لقوانين الجاذبية، وبالتالي فهى بحاجة إلى حل يلائم شعبها الموجود على قيد الحياة، لا سلالات ملوكها الغابرين، لأن القدس أولا وآخرا ملك لمواطنيها. إلا أن القدس مع ذلك مدينة من طراز فريد، و يعنى هذا عملياً أنها ينبغى أن تستوعب مختلف العقائد والتقاليد.

الهوامش

١- خليل طوفكاجي، المستوطنات في القدس: أهداف ونتائج، ١٩٩٩.

٢- أورشاليم، القدس الشرقية. وضع التخطيط الحالي، مسح لخطط البلدية وسياسة التخطيط ١٩٩٨.

٣- القانون، الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة، تقرير عن القدس ١٩٩٨.

٤- القانون، خطط بشأن "القدس الكبرى"، ٥ يونيو (حزيران) ٢٠٠٠.

٥- تقرير بتساليم لعام ١٩٩٩ . أورشاليم. "القدس الشرقية. وضع التخطيط الحالي، مسح لخطط البلدية وسياسية التخطيط ١٩٩٨.

٦- هآرتس، ٣٠ أغسطس (آب) ٢٠٠٠.



الفصل السابع

السنوات السبع السمان والسبع العجاف



منذ توقيع اتفاقية أوسلو والحالة الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة في تدهور مستمر. ويشكل تدهور الدخل الأسري والزيادة الحادة في البطالة مع اتساع قاعدة الفقر بشكل عام تحديات خطيرة أمام الوضع الاقتصادي.

تقرير البنك الدولي ١٩٩٧

كانت عملية السلام ضرورة اقتصادية ملحة لإسرائيل والولايات المتحدة وفلسطين. فبالنسبة لأمريكا، قائدة عصر العولمة، لم يعد النزاع العربي الإسرائيلي يشكل رصيدا لها كما كان وقت الحرب الباردة، بل أصبح محض مصدر قلقلة "للسلام الأمريكى"-Pax Amer icana) أو المخطط الأمريكى لمنطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج. فقد رأت إدارة كلينتون النزاع العربي الإسرائيلي عائقا أمام عصر العولمة العارم الذي يطرق أبواب الشرق الأوسط.

أما بالنسبة لإسرائيل، أقوى دول المنطقة، فقد أملى عليها عقد من التحرر الاقتصادي والخصخصة بالإضافة إلى هجرة الملايين من اليهود السوفيت ضرورة تحقيق طفرة اقتصادية. وقد اعتقدت أوساط التجارة والاستثمار فى إسرائيل -وهى الأكثر طموحا الآن من أى وقت مضى- أن هناك عنصرين لازمين لتحقيق مثل هذه الطفرة. أولا: الدخول إلى السوق العالمية الناشئة بدعم من الولايات المتحدة بحيث تجتذب إسرائيل الاستثمارات الأجنبية. وثانيا: حتى يتسنى لإسرائيل دخول عصر العولمة فإن عليها أن تعيد بناء علاقاتها الاستعمارية الاقتصادية مع الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاسيما بعد أن أدت ستة أعوام من الانتفاضة (١٩٨٧-١٩٩٣) إلى زعزعة استقرار الضفة وغزة وقطع علاقاتهما مع إسرائيل.

أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن أي تغيير اقتصادي لوضعهم البائس هو تقدم في حد ذاته من بعد حرب الخليج. كانت الأراضي المحتلة تعاني الركود الاقتصادي نتيجة السنوات الطويلة

للانتفاضة. وبالإضافة إلى ذلك تقلصت العوائد المالية القادمة من دول الخليج إلى الصفر تقريبا بعد حرب الخليج. وكان هذا هو حال منظمة التحرير الفلسطينية التي أفلست، وحال الشعب أيضا. وتلاشت تحويلات الفلسطينيين المغتربين وطرد أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني من الكويت، ونتيجة لذلك أصبح إنهاء النزاع ضرورة ملحة للفلسطينيين حتى يتسنى لهم وضع نهاية للبطالة والفقر والإذلال الوطني والفردي الذي زاد سوءا بعد ثلاثة عقود من الاحتلال.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أيقن الفلسطينيون فيما بعد أنه يمكن لأوضاعهم الاقتصادية أن تزداد ترديا بفضل عملية أوسلو. فبعد سبعة أعوام من عملية السلام صار حال الفلسطينيين أسوأ مما كان عليه في عام ١٩٩٣ بينما يشهد الجانب الإسرائيلي ازدهارا مستمرا يفوق كل التوقعات.

أوسلو باعتبارها وثيقة اقتصادية

وصف إعلان مبادئ أوسلو بأنه " وثيقة اقتصادية فى المقام الأول " بسبب جملة من العناصر بينها أن تلك المبادئ المتضمنة فيه مكرسة لوصف ثمان من اللجان الإسرائيلية الفلسطينية التي تختص وظيفتها بالوصول إلى درجة من المصلحة الاقتصادية المتبادلة تتجاوز أي اتفاقية موقعة بين دولتين، ولا عجب أن وقعت البروتوكولات الاقتصادية بين الطرفين قبل توقيع اتفاق " غزة أريحا أولا" في مايو ١٩٩٤[(١)]

قبل إتفاقية أوسلو كان مفهوم الغرب، لما يسمى "اقتصاديات السلام" مفصلا باسهاب في الدراسات والتقييمات التى أجريت بالتعاون مع الإقتصاديين والمسؤولين الإسرائيليين ورجال الأعمال. وكالعادة، لم يكن الفلسطينيون مستعدين، وكذلك العرب الذين ظلوا يرتجلون منذ بداية المفاوضات في مسألة العلاقات الاقتصادية الثنائية التي تشكل العنصر الرئيسي لاتفاقيات السلام. استمر العنصر الاقتصادي لاتفاقية أوسلو يلاحق العرب والفلسطينيين المتخلفين اقتصاديا في صورة ترتيبات طويلة الأجل وتعاقدات والتزامات بالتعاون واستثمارات، ولم يكن العرب على أدنى استعداد لتناول أى منها. وفى غضون سبع سنوات، عقدت أربع قمم اقتصادية عالمية رئيسية فى الشرق الأوسط: في الدار البيضاء وعمان والقاهرة والدوحة بغرض توضيح مركزية الاقتصاد فى عملية السلام. وكان الطرف الأكثر كسبا من تلك القمم هو "إسرائيل" التي استفادت أيضا من موقف المنتدى الإقتصادى العالمى حول الشرق الأوسط وقت انعقاد اجتماعاته السنوية.

شرعت كل من جامعة تل أبيب والغرفة التجارية الإسرائيلية والبنك الدولي وكلية كنيدى

لدراسات أنظمة الحكم بجامعة هارفارد ومجلس العلاقات الخارجية ومؤسسة بروكنجز وغيرها تخوض فى الحقل الاقتصادى الخاص بدول المنطقة، فى الوقت الذي استمرت الصناعة عالية التقنية فى إسرائيل فى جذب أكبر وأفضل الشركات العالمية مثل إنتل وIBM وموتورولا وفيشاي وتورز سيمى كوندكتورز وغيرها.

وبفضل الاستثمار الأجنبي في الصناعة الإسرائيلية ذات التقنية العالية بعد بدء عملية السلام نمت منزلة إسرائيل وفاقت كل التصورات. وصارت الآن في وضع يمكنها من توظيف المهاجرين الروس أصحاب المهارة العالية، الذين ظهروا كقوة اقتصادية مهمة، لاعباً على الدولة فى هذه الفترة الحرجة. كذلك زاد إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي في الفترة بين ١٩٩٥ و١٩٩٩ بنسبة ٥٠٪ تقريبا أي من ٢٦٤ إلى ٤١٠ مليار شيكل بينما زاد تعداد سكانها بنسبة ١٠٪ فقط خلال نفس الفترة الزمنية. (٢، ٣)

ووفقا لحسابات الغرفة التجارية الإسرائيلية فإنه خلال العقود الأربعة الماضية خسرت إسرائيل نحو ٤٠ مليار دولار من الصادرات المحتملة نتيجة للمقاطعة العربية. (٤) ولكن تغيرت كل الأمور منذ رفع هذه المقاطعة، حيث أقامت أكثر من ٢٠ دولة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٤ واتبعت أكثر من دولة تلك الخطوة منذ ذلك الحين. وأتاح رفع هذه الإجراءات الفرصة لخلق أسواق فى جنوب آسيا وأمريكا الجنوبية كما هو الحال فى الشرق الأوسط وغيره من المناطق. وزادت صادرات إسرائيل لآسيا عام ١٩٩٤ بمقدار يزيد على الثلث، وارتفعت الصادرات للهند بأكثر من النصف، بينما زادت صادراتها لتايلاند بنسبة ٧٠٪ تقريبا. وفى عام ١٩٩٥ فتحت الصين، إحدى أهم أسواق المنتجات العسكرية والمدنية الإسرائيلية أبوابها أمام إسرائيل بعد مقاطعة طويلة نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي. وزاد مجمل الصادرات الإسرائيلية لآسيا بنسبة ٢٥٪. (٥)

أضافت إسرائيل معنى جديدا لمصطلح " عوائد السلام" عندما انتفعت من الاستثمارات العسكرية عوضا عن كسبها من خلال توفيرها فى الإنفاق الدفاعي. وصار مجال البحث والتنمية الذي كانت تدعمه الولايات المتحدة ويستنزف الاقتصاد، حقلا مزدهرا منذ اتفاقية أوسلو. وبحلول منتصف التسعينيات كانت إسرائيل قد وقعت اتفاقيات تعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا والبحث والتنمية والطيران المدني والاستخبارات مع روسيا وتركيا وسنغافورة والهند وفرنسا وأوكرانيا وجنوب أفريقيا. وكانت علاقاتها بالأخيرة جديرة بالاهتمام على نحو خاص، حيث كان يتم تصفية نظام الأبارتهايد هناك بينما يتم إنشاؤه في فلسطين. كذلك وقعت العديد من عقود الدفاع المهمة مع هذه الدولة التي بعثت من جديد. (٦) في الوقت نفسه

زادت حصة قطاع الأعمال من إجمالي الناتج المحلى بنسبة ٣٩٪ فى الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤. واعتُبر ارتفاع الصادرات الإسرائيلية وخاصة السلع الاستثمارية، مع الدعم المالي للشركات الأجنبية التي خلقت لنفسها قاعدة في إسرائيل، مؤشرا اقتصاديا إيجابيا حيث إنها دعمت الاستثمار طويل الأمد والذى من شأنه تقوية الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك ارتفع معدل دخل الفرد من ١٢,٦٠٠ دولار عام ١٩٩٢ الى ١٥,٦٠٠ دولار عام ١٩٩٥ ومن المتوقع وصوله ٢٠,٠٠٠ دولار عام ٢٠٠١. وعلى نفس القدر من الأهمية وبالرغم من الهجرة الهائلة من الاتحاد السوفيتي السابق، انخفضت البطالة في إسرائيل من ١١,٢ ٪ عام ١٩٩٢ إلى ٦,٩ ٪ عام ١٩٩٥ مما يُعد مؤشرا آخر إيجابيا للغاية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار استيراد إسرائيل لأكثر من ٣٠٠ ألف عامل أجنبي من رومانيا وتايلاند وغيرهما(٧).

وأدى معظم هذه العملية لنشوء طبقة جديدة صاعدة من رجال الأعمال والمهنيين الإسرائيليين حيث استهدفوا الأسواق الدولية وصاروا عمليين في تطلعاتهم ولا يعنيهم استمرار الاحتفاظ بالأراضي المحتلة فى شئ. لقد أصبحت تلك الطبقة من حديثى الثراء الإسرائيليين الذين صاروا أندادا لنظرائهم الغربيين مقتنعين بأن الوقت قد حان لتخليص إسرائيل من صورة المحتل السلبية التي لم تكن تصب في مصلحة أعمالهم. وأدى هذا إلى فتح الباب أمام وجهتي نظر مختلفتين: أولاهما تعتمد كلية على العلاقات مع الغرب مفضلة الاتجاه نحو غرب أوروبا والولايات المتحدة مقللة الاهتمام بالشرق، بالأراضي المحتلة والعالم العربي. أما الثانية فتسود خاصة فى أوساط الصناعات الصغيرة التى تعتمد على العمالة الفلسطينية الرخيصة والسوق الفلسطيني، و تطرح أن الوقت ربما يكون قد حان لتحويل العلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين إلى طريق يضمن استقرارا طويل الأمد ولكن مع الإصرار على ضرورة تأكيد السيطرة الإسرائيلية المستمرة. وحينما أتى السلام ومعه الوعد بالاستقرار كان الرأي الثاني والفائز في الأراضي المحتلة متيحا الفرصة لإعادة صياغة العلاقات على أساس علاقة السيد - الخادم، بدلا من أن تتخلص إسرائيل من صداع المناطق المحتلة بالجلاء عنها.

الفلسطينيون: السنوات العجاف

فشلت عمليات السلام في الوصول إلى الحد الأدنى من المزايا الاقتصادية الضرورية من وجهة نظر الولايات المتحدة وأصحاب الفكر المماثل، تلك المزايا التي من شأنها مساعدة الفلسطينيين على تجرع التسويات السياسية المرة فى اتفاقية أوسلو والقبول بعلاقات التبعية لإسرائيل. لقد كان الاحتياج إلى ملعقة فضية من هذا النوع على أشده عندما خرقت إسرائيل

الاتفاقيات، ولم يكن التقدم الاقتصادي يلوح في الأفق، بينما خفت بصيص النور في نهاية النفق بعد سنين من انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفلسطينية. وعند سؤال الفلسطينيين عن رؤيتهم لأحوالهم الاقتصادية منذ بداية عملية أوسلو أعربوا عن الحقيقة المرة دونما تجميل. فقد كان رأي ٥٠٪ ممن شملهم استطلاع أجري عام ٢٠٠٠ في غزة أن مستواهم المعيشي قد تردى. وشاركهم الرأي ٤٢,٩٪ من أهالي الضفة الغربية. وبالفعل انخفض المستوى المعيشي الفلسطيني منذ بداية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية[٨].

عانى الفلسطينيون خلال عملية أوسلو من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة بينما كانت معدلات التعليم والرعاية الصحية تقل عما كانت عليه قبل بداية المفاوضات. ووفقا لتصريحات مسؤولين في البنك الدولي (المتحفظين دوما في تقديراتهم) فإن "السمة الرئيسية لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات القليلة الماضية هى التدهور، وذلك على الرغم من حدوث تطورات إيجابية منذ ١٩٩٣ مع انتقال بعض الأراضي إلى السلطة الفلسطينية ". وعلى الرغم من رصف العديد من الطرق الجديدة وافتتاح فصول دراسية جديدة وإنشاء شبكات للصرف فى عدد من المناطق بفضل المساعدات الدولية التي وصلت إلى ثلاثة مليارات دولار (الأعلى فى العالم بعد إسرائيل والبوسنة) إلا ان اتفاقية أوسلو أدت الى تراجع بنسبة ٢٠٪ لدخل الفرد بعد ست سنوات من إبرامها. و كما هو واضح لا يصلح هذا أساسا لبناء التأييد لعملية السلام.

وفي عام ١٩٩٧ حذر خبراء البنك الدولى من أنه "منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو استمر الوضع الاقتصادي في التدهور. ويشكل تدهور دخل الأسرة والزيادة الحادة في معدلات البطالة وتفشي الفقر على نطاق واسع تحديات خطيرة أمام دوران عجلة الاقتصاد ". وبالأخذ في الاعتبار فقد الوظائف في الخارج، فإن أكثر التحديات إلحاحا هي إزالة بعض القيود التي تواجه الإنتاج المحلي. ولكن الوضع زاد تدهورا مع بقاء تلك القيود. على أن الأنباء الطيبة القليلة التي تباهت بها المنظمات الدولية خلال العامين الماضيين من عملية السلام- حيث ارتفعت نسب التوظيف وزاد إجمالي الناتج المحلي بضع نقاط- جاءت متأخرة. وفي واقع الأمر لم تكن هذه الأنباء تشير إلى ما قد يحصل مستقبلا. وغني عن القول بأن تسلل عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى إسرائيل بصورة غير شرعية لا يمكن اعتباره مؤشرا على اقتصاد مزدهر.

إن حجم الاقتصاد الفلسطيني صغير للغاية حيث يصل إجمالي الناتج المحلي ٣,٦ مليار

دولار، بينما يصل الناتج الإسرائيلي إلى نحو ١٠٠ مليار دولار، كذلك فالصادرات الفلسطينية قليلة، حيث يصدر الفلسطينيون ما قيمته ٧٥٠ مليون دولار، بينما تصل قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى ٢٥ مليار دولار. أما واردات الفلسطينيين التي تزيد على ٣,٤ مليار دولار، فهي تعادل عُشر قيمة الواردات الإسرائيلية· يصل أيضا الدخل من العمل في الخارج إلى ٩٠٠ مليون دولار والدخل الناتج عن الاتفاقيات الضريبية مع إسرائيل إلى ٦٠٠ مليون دولار. وجميع عناصر الاقتصاد الفلسطيني تعتمد بالكامل على إسرائيل. في الواقع فإن أكثر من ٨٨٪ من الصادرات الفلسطينية تذهب الى إسرائيل فى حين تأتي الأراضي الفلسطينية في المرتبة الثانية بالنسبة للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة. وتبلغ قيمة الصادرات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية ٢,٥ مليار دولار (تقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٠).

وعمقت آليات السيطرة الإسرائيلية التفاوت بين الفلسطينيين وإسرائيل. ووفقا لموجز البنك الدولى فى أغسطس آب ٢٠٠٠ فقد شكلت الإغلاقات الإسرائيلية المفروضة لأسباب سياسية أو حجج أمنية قيودا على التنقل أثرت على قدرة العمال الفلسطنيين على الوصول لأماكن عملهم في إسرائيل وعرقلت وصول السلع الفلسطينية إلى الأسواق والموانئ الإسرائيلية تمهيدا لتصديرها." لذلك فإن هذا الإغلاق من جانب واحد كبَّد الفلسطينيين خسائر بلغت مليار دولار وانخفاضا بنسبة ٣٦ ٪ فى إجمالى الناتج القومي للفرد خلال الثلاث سنوات ونصف الأولى وفقا لتقرير صادر عن الأمم المتحدة في ٣ أبريل نيسان ١٩٩٧.

الانفصال الذي ترجم إلى العزل

لقد استبعدت العمالة الفلسطينية على نطاق واسع من الأسواق الإسرائيلية منذ إبرام اتفاقية أوسلو، وتحول سياسة "الانفصال" إلى سياسة عزل وإغلاق وارتفعت نسبة البطالة بشدة نتيجة لتشبع القطاع الزراعى والاقتصادي الناجم عن سياسة الإغلاق والعراقيل المتمثلة في القيود الأمنية وارتفاع تكلفة وسائل النقل. و ما جعل الحال أشد سوءا أن إسرائيل بدأت إصدار تصاريح للمسموح لهم بالعمل فى إسرائيل، مما أدى إلى تراجع حاد في حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل حيث كانت ١١٦ ألفا عام ١٩٩٢ وانخفضت الى ٢٨٥٠٠ عام ١٩٩٦. وكانت نسبة البطالة فى فلسطين ١٨,٢ ٪ عام ١٩٩٥ وقفزت إلى ٢٨,٤ ٪ عام ١٩٩٦. ووفقا لتقديرات البنك الدولى فإن هذه المعدلات أعلى المعدلات في ٥٧ دولة شملتها دراسة مسحية. وتتراوح نسبة البطالة ما بين ٢٠ و ٢٥٪ تقريبا فى "الأوقات العادية" بينما يمكن أن تزيد إلى ٣٠ أو حتى٤٠ ٪ وقت الإغلاق تماما كما كان الحال خلال فترة الانتفاضة. و عموما لم يتم

استيعاب إلا النصف أو الثلثين من طاقات الفلسطينيين فى مجال العمل فى السنوات الأخيرة.

ويطبيعة الحال ترجمت البطالة إلى زيادة في حدة الفقر والشقاء في الأراضي المحتلة. ووفقا لتقديرات البنك الدولي فقد استمر الفقر في التصاعد خلال فترات البطالة الشديدة والتى وصلت نسبتها عام ١٩٩٧ إلى ٤٠٪ في قطاع غزة و٢٠ ٪ في الضفة الغربية وسجلت أعلى مستوياتها فى مخيمات اللاجئين حيث بلغت ٥٠٪، وكان الوضع كذلك في المناطق الريفية. وفي كثير من الحالات التي يصل فيها الفلسطينيون إلى أماكن العمل في إسرائيل بطريقة غير شرعية فإن أجورهم تكون منخفضة بشكل كبير. إن الإجراءات الإسرائيلية الرامية لتقليل عدد تصاريح العمل الإسرائيلية (مع معرفة أن عشرات الآلاف منهم يعبرون الخط الأخضر في جميع الأحوال) تضع مئات الآلاف من الأسر الفلسطينية في حالة من الخوف الدائم على آبائهم أو إخوانهم الذين قد يعتقلهم الإسرائيليون أو الذين قد لا يتسنى لهم العبور بسبب إحكام الإغلاق مما يحول دون وصولهم إلى "أرض اللبن والعسل". (تقرير البنك الدولي عن الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٠٠٠).

ومن هذا المنطلق فإن تهديدات باراك بالانفصال الاقتصادي المشبعة بروح شعار رابين "بإخراج غزة من تل أبيب" ما هي إلا عقاب جماعي عشوائي لكافة الشعب الواقع تحت الاحتلال عن طريق خنق اقتصاده. وكان هذا هو وقع الإغلاق المحكم للمناطق الخاضعة للحكم الذاتي الذي كان يفرض بغرض المناورة السياسية أو بعد أي حادث عنف من قبل اليهود أو الفلسطينيين، والتى جعلت الشعب الفلسطيني بأكمله رهينة للحسابات الإسرائيلية البليدة .

ونقلا عن افتتاحية جريدة " هآرتس" الإسرائيلية في ٨ يناير ٢٠٠١، "إن تطويق القرى الفلسطينية، أو بصراحة أكبر حصارها، يفتقر إلى أى مبرر أمنى من أى نوع. إنه بالفعل وسيلة للعقاب الجماعي الصارم. إن حصار القرى يعوق الحياة اليومية للشعب الفلسطيني تماما، فالأهالي يجدون صعوبة، بل استحالة، في الانتقال من مكان إلى آخر سعيا وراء العمل أو التجارة أو التعليم. فهم لا يستطيعون حتى الحصول على الخدمات الأساسية. وأدى الحصار إلى تعطيل جزئي لكثير من المؤسسات التعليمية في المناطق وأوقف الإنتاج تماما في المصانع و العمل بالمكاتب. ولم يعد من النادر أن نرى أشكالا من المعاناة بمعنى الكلمة التى يقاسيها الأهالى نتيجة الحصار، كعدم تمكن المرضى من الوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج على سبيل المثال ".

إسرائيل تعيد صياغة علاقاتها الاقتصادية مع الفلسطينيين

يعمل النموذج الاقتصادي المتبع في المناطق المحتلة بتمويل من البنك الدولي والمجتمع الدولي، ولكن الذي خطط لهذا النموذج مجموعات عمل في المؤسسات الإسرائيلية والأمريكية. تناولت العديد من الدراسات الجوانب المختلفة للعلاقات الاقتصادية الإسرائيلية في الوقت الراهن وفي المستقبل مع الفلسطينيين وبقية العرب. وقد وضع الاقتصادي الإسرائيلي عيزرا سادان المخطط الأساسى الذى صار أساس إعادة بناء التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل. لقد طبقت عملية أوسلو شعار "أخرجوا غزة من تل أبيب" بجلب مؤسسات تل أبيب التجارية إلى غزة. ولُبّيت حاجات إسرائيل الصناعية في غزة والضفة الغربية من خلال علاقات واسعة من التعاقدات من الباطن، منها الرسمى و منها السرى، استغلت العمالة الفلسطينية الرخيصة دون ما حاجة إلى عبورهم الخط الأخضر إلى إسرائيل.

وتوقعت المخططات الإسرائيلية بقيام اقتصاد فلسطيني تابع بشكل تام، وبالتالي فقد كان هناك " تشجيع على أن تتفكك" المناطق التي تتميز بالاستقلال في الاقتصاد الفلسطيني. ووفقا لمفاهيم سادان الخاصة "بالمحميات الصناعية" فإن على إسرائيل أن تعمل على تحسين صيغة التعاقد من الباطن من خلال تطوير مناطق صناعية معينة وسط بحور من الفقر والتخلف مما سيجعل العمالة الرخيصة أكثر إنتاجية وأكثر استجابة للاحتياجات الصناعية الإسرائيلية. وهذه نسخة معدلة من نفس النموذج الذي جرى تطويره في جنوب افريقيا واسمه " مواطن النمو ".

ولكن حتى يمكن لهذه الخطة ان تعمل على المدى الطويل فهناك حاجة "لسلطة فلسطينية كفؤة " أو شرعية للإشراف على الانتقال إلى علاقات التبعية الجديدة بيسر ولتجنب وقوع مزيد من الانتفاضات التى تعرقل البيئة الاقتصادية. ومن هنا يأتى دور منظمة التحرير الفلسطينية، و كيف أنها التزمت فجأة بمبادئ السوق المفتوحة والحدود المفتوحة بين إسرائيل والفلسطينيين و تحمست لهما. ومن المفارقة أن معظم الفلسطينيين الذين أعربوا عن خيبة أملهم من الظروف الاقتصادية في السنوات التي أعقبت اتفاق أوسلو فعلوا ذلك من خلال ربط اتفاق أوسلو بنشأة السلطة الوطنية الفلسطينية وتحميل الإثنين معا مسؤولية التراجع الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تظهر استطلاعات الرأي استمرار الرؤية الإيجابية لقيادة ياسر عرفات[٩].

وانغمس عدد من المسؤولين "والمستشارين" الفلسطينيين حتى أنوفهم في هذا المخطط

الإسرائيلي وأسسوا طبقة جديدة من المتربحين و" الشخصيات المهمة " التي تعتمد بشكل كبير على استمرار عملية السلام بغض النظر عن مدة نزاهتها أو ملاءمتها. وقد استفادت هذه الشخصيات المهمة من "اقتصاديات السلام" ومن "صناعة السلام" التي هيمن عليها الإسرائيليون تحت رعاية البنك الدولي والجماعة الأوروبية وسمح لهم بالتنقل بحرية نسبيا. وكان للشبكة الجديدة من القادة الأمنيين والمسؤولين وأقاربهم إلى جانب رجال الأعمال حصتهم من هذه العملية. وشاركوا في مشاريع مشتركة مع إسرائيليين وتاجروا بالسلع الإسرائيلية وتعاقدوا من الباطن على توريد العمالة الرخيصة وأبرموا تعاقدات امتيازية مع هيئات مالية دولية، ولم ينخرط فى الأنشطة الإنتاجية أو الأنشطة المستقلة للاقتصاد الفلسطينى سوى حفنة قليلة من بينهم. أما غالبيتهم فلعبوا دور الوسيط بين الصناعات الإسرائيلية من ناحية والعمالة الرخيصة والمستهلكين الفلسطينيين من ناحية ثانية.

وتعززت هذه الشبكة من خلال التأييد الأمريكي والأوروبي لمشاريع "التعاون" بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهو التأييد الذى أقر قولا لا عملا باحتياج الفلسطينيين إلى حد أدنى من الاستقلال. وقد ساندت مؤسسات مثل "بناة السلام" الأمريكية التي رأسها نائب الرئيس الأمريكي آنذاك آل جور و"اللجنة الأوروبية للشئون المتوسطية " بالأساس المشاريع المشتركة بين الجانبين. وزاد هذا النهج من تبعية الفلسطينيين للاسرائيليين لا من تعزيز الاقتصاد الفلسطيني. وسعى الوسطاء الفلسطينيون والإسرائيليون الذين استغلوا مفهوم "المشاريع المشتركة" سعوا إلى الكسب السريع وتجاهلوا عواقب علاقات التبعية طويلة المدى التي كانوا يعززونها لإسرائيل.

وفي ظل غياب نظام ضريبي وغياب التمثيل والشفافية كان من الطبيعي أن يسود الفساد بين المنتفعين من العلاقة بين مجتمع "الأسياد" و"العبيد". صار قطاع "الشخصيات المهمة" هو "الخادم " الذي عليه أن يستجيب لمطالب "السيد" حتى يحتفظوا بموقعهم. وفى نفس الوقت كان عليهم الاستجابة لاستغاثات الضحايا حتى يتسنى لهم أن يظلوا خدما نافعين للأسياد الإسرائيليين. حينما تدهورت الأوضاع الاقتصادية في فلسطين صار ابتزاز إسرائيل "للخدم " أكثر فاعلية. وصار الفساد هو النتيجة الحتمية لأوسلو.

وفي هذه العملية زادت نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج المحليَ من ١٢ في المئة في عام ١٩٩٤ إلى أكثر من ٢٥ في المئة في عام ١٩٩٩، وكان أغلب ذلك لتشغيل أكثر من مئة ألف شخص (ربع إجمالي الكادر الوظيفي المحلي)، منهم عدد كبير عُينوا في قوات الشرطة. واستمرت السلطة في زيادة عدد موظفيها لاستيعاب البطالة ولضمان عملية انتقال "سلمية".

ونتيجة لذلك سمحت المعونة الأجنبية بمزيد من التوظيف وعوضت عن غياب الضرائب وبالتالي قلبت مقولة "الضرائب تترجم إلى تمثيل" رأسا على عقب، حيث استبدلت المسئولية أمام الشعب بالمسئولية أمام حارس بوابات الجهات المانحة أي الولايات المتحدة. وبعبارة أخرى صارت السلطة الوطنية الفلسطينية مسئولة أمام واشنطن وإسرائيل والبنك الدولي أكثر من مسؤوليتها تجاه مواطنيها(١٠).

تبعية اقتصادية

استغلت إسرائيل عملية أوسلو كأداة لضمان سلطتها الاقتصادية على الفلسطينيين. وكانت إسرائيل تأمل أن تحقق من خلال عملية السلام التي ترعاها الولايات المتحدة ما لم تستطع تحقيقه بالحرب، ولا سيما الهيمنة الإقليمية، هيمنة تستغنى عن سلطان القوة والقدرة على إحداث الضرر المادي من خارج المجتمع، مقابل القدرة على تشكيل الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والوطنية والتأثير عليها من الداخل. ولكن لأسباب من بينها التفاؤل الإسرائيلي المفرط وعدم تقديمها لأى جديد، لم يكن بإمكان الدولة اليهودية تحقيق الهيمنة الاقتصادية. ونجاحها على الساحة الدولية لم يوازيه النجاح في الأراضى المحتلة، حيث ظلت الهيمنة الإسرائيلية تقوم على القوة المادية (وخاصة في ظل الضغط الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي). ولكن إسرائيل قد ألحقت بالاقتصاد الفلسطيني من الضرر ما يجعل من الصعب تخيل أي علاقة في المستقبل القريب والمتوسط تخلو من التبعية لإسرائيل.

ومع اندلاع الانتفاضة تأثرت علاقات إسرائيل الاقتصادية مع العالم ولكنها ما زالت تظهر مؤشرات النمو، بغض النظر عن التدهور الحاصل على أرض الواقع والضرر الشديد الذي لحق ببعض القطاعات كالسياحة. ومن الجدير بالاهتمام أن العديد من الشركات الإسرائيلية التي تُتداول أسهمها ببورصة نيويورك لحقت بها أضرار بعد نشوب الانتفاضة الثانية. واستمرت حكومة باراك حتى بعد مرور شهرين على بدء الانتفاضة في طمأنة قطاع الأعمال بأن اقتصاد البلد فى حالة طيبة بشكل عام. وتوقع البنك المركزي تراجعا في النمو لعام ٢٠٠٠ بنسبة واحد أو اثنين في المئة فقط. ولكن القلق ظل ينتاب قطاع الأعمال في تل أبيب والذي يستشعر آثار الانتفاضة على الاقتصاد بشكل أكبر.

ولكن بالنسبة للفلسطينيين فقد زاد من تدهور الترتيبات الاقتصادية رفض إسرائيل الانسحاب أو إعادة الانتشار من غالبية المناطق المحتلة واقتصار انسحابها على جيوب تكثر فيها المعاناة الإنسانية وتحاصرها إسرائيل بالوحدات العسكرية والمستوطنات. وأدى هذا

التوجه إلى تغير أولويات عملية السلام من ضمان استمرار وبقاء كيان فلسطيني إلى ضمان بقاء السلطة الوطنية الفلسطينية كحارس للاستقرار المهدَّد. وبينما استمر مستوى المعيشة في التراجع ووصل إلى أقل من ٦٠ في المئة من المستوى الذي كان عليه قبل بدء عملية أوسلو، وفقا لبيانات إدارة الرئيس كلينتون، فإن الإنفاق على الجانب الأمني استمر مرتفعا للغاية. وخصص ثلث الميزانية الفلسطينية الهزيلة للإنفاق على الجانب الأمني بناءً على إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على الحفاظ على الهدوء أثناء التعثر المستمر للمفاوضات. (١١)

وفي الواقع فقد نمت ميزانية الأمن بالقدر الذى جعلها فى ١٩٩٩ أكبر من مخصصات الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية مجتمعة. واضطرت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى اتخاذ تدابير غير ديمقراطية وغير شرعية ضد مواطنيها حتى تعتبر "شريكا مقبولا" يستأهل المعونة الأمريكية. ونتيجة لذلك وظفت السلطة الفلسطينية ١٦ رجل شرطة لكل ألف من السكان، أي بواقع أربعة أمثال النسبة القائمة في إسرائيل. وأدى هذا الخلل في توازن الأولويات إلى أزمة سياسية. ووقع العديد من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وزعماء المعارضة وغيرهم من القيادات الشعبية المستقلة وثيقة في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٩٩ تتهم السلطة الفلسطينية بالفساد وإساءة استغلال الأموال العامة وإنفاقها في مصاريف أمنية لا إنتاجية. ولكن واشنطن وإسرائيل لم يقيما وزنا أبدا للمحنة التي يقاسيها الناس ودفعت باتجاه المزيد من الإنفاق الأمني.

والحقيقة المرة هي أن السلطة الوطنية الفلسطينية نفذت الخطط الإسرائيلية بدلا من أن تتبنى سياسة تطوير شاملة ومستقلة للمناطق الفلسطينية بأسرها، وهو ما أدى بالفلسطينيين إلى أن صاروا أكثر اعتمادا على حسن نوايا إسرائيل وأن يصيروا في ذلك السياق أضعف وأكثر تخلفا وأكثر فسادا. وعلاوة على ذلك شجعت إسرائيل واستغلت المبادرات الفلسطينية الخاصة بالأساس فى مجال التعاقد من الباطن الذي يستغل العمال الفلسطينيين إلى درجة تقرب من العبودية. وعلى سبيل المثال تعمل النساء الفلسطينيات في مشاغل الحياكة في غزة والضفة الغربية لقاء ثلاثة دولارات فقط يوميا.

ومع بدء الانتفاضة شنت إسرائيل حربا اقتصادية شاملة ضد الشعب والسلطة الوطنية الفلسطينية. و حبست مئات الملايين من الدولارات التي جمعتها من الفلسطينيين على الرغم من أنها ملزمة بدفعها للسلطة الفلسطينية وفقا للاتفاقات المبرمة. بل وفي الأسابيع الستة الأولى من الانتفاضة فقدت السلطة الفلسطينية كل ما حصلت عليه من الجهات المانحة خلال العام. وتشير تقديرات فلسطينية وتقديرات البنك الدولي إلى أن الخسائر اليومية تتراوح بين

١٠ و١٥ مليون دولار على الأقل. وبعد أقل من ستة أشهر من اندلاع الانتفاضة اعتبر تقرير للأمم المتحدة في مارس/ آذار ٢٠٠١ ان إغلاق المناطق المحتلة هو الأسوأ من نوعه منذ عام ١٩٦٧، وحذر التقرير من وضع المعيشة المتدهور الذي سجل مستوى قياسيا جديدا هو مليون فلسطيني تحت خط الفقر (وكان الرقم ٦٤٥ ألفا قبل بضعة شهور). كما تنبأ التقرير بزيادة في نسبة الفقر تبلغ ٤٣,٨ في المئة لكل الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بحلول نهاية عام ٢٠٠١ بغض النظر عن رفع الإغلاق من عدمه. وزاد عدد المعاقين والجرحى إلى أكثر من عشرة آلاف شخص وهذا في حد ذاته عبء إضافي على كاهل الاقتصاد الفلسطيني. وقد شنت إسرائيل في واقع الأمر حربا شاملة على الاقتصاد والبنية الأساسية الفلسطينية بغرض إضعاف القرار الفلسطيني وشل حركة السلطة الفلسطينية والنيل من الفلسطينيين أمام المجتمع الدولي بوصفهم غير أكفاء ليكونوا شركاء اقتصاديين وشركاء في السلام.

وفي وجود مثل هذا الشريك الاقتصادي.. من ذا الذي يحتاج أعداء؟ من الصعب تجاهل السياسة المتعمدة الرامية لخنق الاقتصاد الفلسطيني وإقامة عوائق أمنية وجغرافية وسياسية واقتصادية في طريق نموه الطبيعي أو المستقل وذلك بهدف جعله أكثر اعتمادا على اقتصاد إسرائيل واستراتيجيتها. وحينما تهدأ الأمور عقب الانتفاضة الثانية وأيا كان الطرف الذي يتراجع أولا أو الترتيبات الجديدة التي سيتم التوصل إليها، فإن إسرائيل ستخرج متمتعة بالهيمنة الاقتصادية وسيكون الفلسطينيون في حاجة للمساعدة. بل وربما سيكونون، في المدى القصير، بحاجة إلى علاقات التبعية الوضيعة التي أدت إلى معاناتهم. ولسوء الحظ في ظل هذه الظروف صار ضمان تدفق العمالة الرخيصة إلى إسرائيل أولوية وطنية فلسطينية.

دون سلام عادل ستزداد تبعية الفلسطينيين و سيسوء حالهم على سوء. ومن المؤكد أن قيام علاقات اقتصادية سليمة من شأنه أن يسهم في مساعي السلام فيما قد تؤدي المعاملات التجارية إلى تعزيز الاستقرار. ولكن في غياب الحل السياسي العادل تصير العلاقات الاقتصادية أداة قمع وإخضاع كما كان الحال بالنسبة للهيمنة الإسرائيلية على فلسطين خلال السنوات السبع العجاف الأخيرة. ومع تعمق المساحة الاقتصادية الاجتماعية لعلاقات التبعية فإن الأوضاع الاقتصادية الفظيعة ستصير أزمة سياسية اجتماعية إسرائيلية بقدر ما هى تحديات وطنية فلسطينية.

الهوامش

١-

Graham Asher, MEI, January 21, 1994.

٢-

Emma C. Murphy, "The Arab-Israeli Peace Process:Responding to the Economic
Globalization," Critique, Fall 1996, pp 80-81.

٣-

Country Report, Economist Intelligence Unit, August 2000, UK, p 6.

٤-

Allan Rizky, "Peace in the Middle East: What Does It Really Mean for Israeli Business," Columbia Journal of World Busines, Vol. 30, No.3, Fall 1995, p. 28.

٥-

Emma C. Murphy, "The Arab-Israeli Peace Process: Responding to the Economic Globalization," Critique, Fall 1996, p 77,

٦-

Defense News, July, 25-31, 1994.

٧-

Emma C. Murphy, "The Arab-Israeli Peace Process: Responding to the Economic Globalization," Critique , Fall 1996, pp 77.

٨-

Emma C. Murphy, "The Arab-Israeli Peace Process: Responding to the Economic Globalization," Critique, Fall 1996, pp 77.

٩- إحصائية جامعة بيرزيت "أولويات في ظل دولة فلسطينية" ٢٠٠٠.

١٠-

West BanK and Gaza in Brief", World Bank, August, 2000."

١١- مارتن انديك مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية "إفادة بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط أمام لجنة المخصصات بمجلس الشيوخ" وزعتها وكالة الإعلام الأمريكية.



الفصل الثامن*

المستوطنات والأبارتهايد

* ترجمت هذا الفصل السيدة/ منار وفا



إنها مسألة رمزية ألا تعترف أي دولة في العالم (باستثناء جنوب أفريقيا) بسيسكي مثلما ترفض أي دولة في العالم الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة."
يوسف شنيدر، ممثل سيسكي في إسرائيل خلال الاحتفالات التي أقيمت في الضفة الغربية المحتلة لضم مستوطنة أريل إلى بيشو عاصمة سيسكي (ذكر في كتاب جين هنتر، السياسة الخارجية الإسرائيلية South End Press ١٩٨٧ ص٧٤).

إذا كان الفلسطينيون من السود، لكانت إسرائيل الآن دولة منبوذة ومحتقرة تخضع للعقوبات الاقتصادية التي ترفع رايتها الولايات المتحدة، وإلا اعتبرت مستوطناتها في الضفة الغربية امتدادا لنظام التمييز العنصري، حيث كان يسمح للسكان الأصليين بالعيش في جزء ضئيل من بلدهم في بانتوستونات تدير نفسها بنفسها، حيث يقوم "البيض" باحتكار إمدادات الماء والكهرباء. ومثلما كان يسمح للسكان السود بالإقامة في المناطق الواقعة تحت سيطرة البيض في جنوب أفريقيا وذلك في مقاطعات قليلة الموارد، كذلك تعامل إسرائيل العرب الإسرائيليين حيث تمارس تمييزا فجاً ضدهم في الإنفاق على السكن والتعليم، مما يعد أيضا ممارسات مخزية وفاضحة...
الأوبزرفر الافتتاحية / لندن ١٥ أكتوبر (تشرين أول) ٢٠٠٠

منذ بداية عملية السلام عام ١٩٩٣ وإسرائيل تمارس سياسة الاستيطان في الأراضي المحتلة بلا هوادة، مما أضعف جميع احتمالات الوصول إلى حل عادل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وفي الواقع، فإن سياسة بناء المستوطنات قد زادت من حدة المشكلة وتفاقم الوضع وساهمت بشكل أساسي في اندلاع الانتفاضة الثانية. لقد استمرت حملة الاستيطان هذه في تحد سافر وتناقض تام مع قرارات الأمم المتحدة، وخرق مباشر لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية الأفراد المدنيين في وقت الحرب، والتي وقعتها كل من إسرائيل والولايات المتحدة، حيث تحرم الاتفاقية نقل أي جماعات من السكان الذين ينتمون للقوات المحتلة إلى داخل الأراضي المحتلة. كذلك تعد المستوطنات والاستيطان انتهاكا لمبادئ أوسلو، التي حددت في المادة رقم ٣١ أنه "لن يبادر أي من الطرفين باتخاذ أي إجراءات أو خطوات تؤدي إلى تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن يتم التوصل إلى نتائج في مباحثات الوضع النهائي". لقد استمر التوسع في المستوطنات بمنتهى القوة وبدون اعتراض منذ التسعينيات، ثم تسارع إيقاعه بعد عملية السلام. لقد اعتبر المجتمع الدولي والموقف الرسمي للأمم المتحدة، هذه المستوطنات غير شرعية والأكثر من هذا أنها "تدمر" السلام الدائم. وفي العديد من البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، اعتبرت المستوطنات الإسرائيلية "ألغاما" في طريق التسوية السلمية. وليست المستوطنات عائقا فقط أمام المفاوضات، بل إنها تمثل عاملاً يزيد من خطورة الموقف، ويشعل نار المواجهات ويثير

العنف في الأراضي المحتلة. بل والأهم من ذلك، تشكل المستوطنات عاملا مهددا للاستقرار ومصدرا لمزيد من التعقيد لأي تسوية سلمية تعقب محادثات السلام. إن الاستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى الحفاظ على المستوطنات إنما ترمي إلى ضمان أكبر قدر من التوسع الإسرائيلي في التحكم في الأراضي، وفي الموارد الاقتصادية داخل الأراضي المحتلة عقب حرب ١٩٦٧. وقد أدى تحكم إسرائيل في مصادر المياه والكهرباء بالإضافة إلى نشاطها الاقتصادي المتزايد واستثماراتها في المستوطنات والمناطق الصناعية العربية فى هذه المستوطنات إلى ظهور نظام شبيه بنظام التمييز العنصري، حيث يتم فصل بل وعزل ثلاث أو أربع بانتوستونات فلسطينية بإقامة مستوطنات إسرائيلية ومراكز لقوات الأمن. ويضع المقترح الأمريكي- الإسرائيلي لإنهاء الصراع تصورا للسكان الفلسطينيين الأصليين بأنهم يقيمون في أراض تحت الإدارة الذاتية ولكنها مقسمة متقطعة غير نامية ولا يتوفر بها موارد كافية، كما أنها ستكون محاطة بالمستوطنات الإسرائيلية المتقدمة اقتصاديا والتي تتحكم في قوة أمنية تعسفية عليها.

وفي الوقت نفسه، برز المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي المحتلة كأحد أكثر العناصر عنفا، حيث إنهم يفرضون بل ويُملُون السياسة الإسرائيلية هناك منذ السبعينيات. لقد أنشأ المستوطنون قوات مسلحة خاصة بهم على غرار قوات الجيش، وأقاموا منظمات إرهابية مساندة للجيش الإسرائيلي في بعض الأحيان. وقد نشط المستوطنون في تنفيذ أحكام الإعدام بدون محاكمة على الفلسطينيين وفي الهجوم على ممتلكاتهم. ففي الثمانينيات كانت شبكة المستوطنين الإرهابية مسئولة عن الهجوم على رؤساء البلديات الفلسطينيين المنتخبين في الضفة الغربية. وبعد عدة أشهر من بداية عملية السلام، قام باروخ جولد شتين، وهو مستوطن من منطقة الخليل، بذبح حوالي ٢٩ فلسطينيا بينما كانوا يؤدون الصلاة في الجامع الإبراهيمي في الخليل. وخلال الانتفاضة الثانية كان المستوطنون مسئولين عن عدد كبير ولكن غير محدد عن عمليات قتل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، من ضمنهم عدد من الضحايا الذين تم إعدامهم بدون محاكمة وقتلهم.

إن التواجد غير الشرعي للمستوطنين قد مهد الطريق لنظام مزدوج للسلطة، أو أبارتهايد ضرب بجذوره في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن المعاناة الشديدة واليأس اللذين يعاني منهما الفلسطينيون ينبعان أساسا من هذا النظام الذي خلقته حكومات حزب العمل بمساندة الليكود، ونفذته القوات العسكرية الإسرائيلية تحت عباءة عملية أوسلو، وبفضل المساعدات المالية والسياسية للدول المانحة، وبصفة خاصة أوربا والولايات المتحدة، حيث تمكنت إسرائيل

من استخدام اتفاقيات أوسلو كستار لتغيير وجهها الاستعماري بإقامة تجمعات كبيرة من المستوطنات تتصل ببعضها عن طريق شبكة طرق وأنفاق تم شقها خصيصاً لتمر داخل الأراضي المحاصرة من أجل الحفاظ على الحياة الطبيعية داخل المستوطنات. ومن المثير للتناقض أن إسرائيل قد أقامت نظاماً للتمييز العنصري بينما تخلص العالم -وفي نفس الوقت- من هذا النظام الأصلي في جنوب أفريقيا.

التوسع في المستوطنات

عندما بدأت عملية السلام في مدريد كان هناك حوالي ٧٥,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية وغزة، ثم زاد هذا العدد ليصل إلى ٩٥ ألف مستوطن قبل اتفاق أوسلو، ثم قفز هذا العدد حوالي ٥٠٪ من ٩٥ ألفاً إلى ١٤٧ ألف مستوطن بين ١٩٩٣و١٩٩٦، عندما كان حزب العمل يحكم إسرائيل. وعندما تولى بنيامين نتنياهو رئاسة الوزراء، زادت المستوطنات بشكل محموم، ثم زادت أكثر خلال الثمانية عشر شهرا التي حكم فيها باراك إسرائيل. وازدادت المساكن في المستوطنات خلال عام ٢٠٠٠ ضعفي نسبة زيادتها في العام السابق، حيث استمرت البلدوزرات الإسرائيلية في العمل على إنشاء شبكة من الطرق تصل المستوطنات بعضها ببعض، وتقيم عوائق تمنع عودة مساحات أكبر من الأراضي للفلسطينيين. وهناك اليوم أكثر من ١٩٠ ألف مستوطن في الضفة الغربية، وبين ٥٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مستوطن في غزة، و١٧,٠٠٠ في (أ) هضبة الجولان، بينما يبلغ عدد المستوطنين في القدس الشرقية ١٩٠,٠٠٠.

وخلال السبع سنوات أو أكثر الماضية، بلغت نسبة نمو سكان المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة ثلاثة إلى أربعة أضعاف نسبة نمو السكان السنوية في إسرائيل. ففي عام ١٩٩٩، كانت نسبة النمو ١٤٪ و ينطبق هذا الأمر كذلك على البناء في أراضي المستوطنات، حيث شهدت المناطق والمنازل التي كانت تحت الإنشاء زيادة كبيرة منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، وخصوصا منذ تولي باراك السلطة. وطبقا لإحصائيات السلام الآن "Peace Now"، فإن حكومة باراك قد أصدرت عروضا لبناء حوالي ٣,١٩٦ وحدة سكنية في ١٦ مستوطنة في الفترة ما بين يوليو وديسمبر ١٩٩٩[1] وفي بداية عام ٢٠٠٠، تحدى المستوطنون باراك بإقامة ٤٢ وحدة غير قانونية، وقبل بارك ما قام به المستوطنون وسمح لثلاثين منها بالاستمرار دون أي مساس بها. وفي نطاق خطة خمسية جديدة للتوسع في المستوطنات، بدأت وزارة الإسكان في عهد باراك بإنشاء ١٢,٠٠٠ مسكن جديد في

مستوطنات الضفة الغربية في مناطق قرية عرابة الساخنة، وهي المستوطنة المتاخمة للخليل، في آريل في وسط الضفة الغربية، و٣,٠٠٠ في معالي أدوميم شرقي القدس، بفضل دعم حكومي قدره ١٧,٠٠٠ دولار لكل مشتر (٢)

وبعد توقيع اتفاق القاهرة في مايو ١٩٩٤، بدأت إسرائيل في تقوية الروابط بين المستوطنات في المناطق المتأثرة عن طريق إنشاء شبكة طرق تمر فوق المناطق الفلسطينية. وعارض باراك مثل سلفه فرض أي قيود على سعادة المستوطنين وحياتهم. وقد وضع اتفاق أوسلو تصورا لإعادة انتشار إسرائيل في حوالي ٨٥٪ من الضفة الغربية. وبدلا من ذلك، فإن تطبيق الاتفاقيات قد حدد تواجد الفلسطينيين في ٢٢٧ جزيرة غير متلاصقة، وهي تمثل حوالي ٤٠٪ من الضفة الغربية، إلا أن حوالي ربع هذه المساحة يقع تحت السيطرة الفلسطينية المدنية والأمنية الكاملة، أو ما يسمى بالمنطقة (أ)، وعادة كان حزب العمل أكثر حذراً من الليكود.

واليوم، تستطيع إسرائيل أن تحتفظ بأربعة تجمعات استيطانية تحتوى على مستوطنات تشبه معالي أدوميم، وهي أكبر من تل أبيب، لترسيخ سيطرتها على "الطرق، وقمم الهضاب، ووصلات الطرق"، مما يشل حركة المواصلات في البلد كلها. إن المستوطنات الإسرائيلية ضرورية في إطار استراتيجية السيطرة التي وضعتها إسرائيل، بحيث "لا يعتبر المقيمون(بهذه المستوطنات) أنفسهم مستوطنين بعد الآن". ووفقا لرأي دون بيرتز Don Pertez، الخبير الأمريكي بشئون الشرق الأوسط، وأنه "إذا ما أقيمت الدولة الفلسطينية في ظل الظروف السائدة اليوم، فإنها ستكون دولة عاجزة مكونة بالكاد من كتلة أرضية تخترقها المستوطنات الإسرائيلية من جميع الجهات وتكون معظم البلدان والقرى محاطة بالطرق وقوات الأمن الإسرائيلية. إن هذه المساحة المتضائلة، المشوهة لن تستطيع الاحتفاظ إلا بقدر ضئيل من السلامة والوحدة الداخلية، ولن يكون لديها أي مجال لاستيعاب سكانها الذين يرغبون في العودة إلى موطنهم الأصلي.

وحيث إن هذه الدولة ستكون معزولة عن الأردن ومعتمدة اعتمادا شبه كامل على إسرائيل لتوفير احتياجاتها الرئيسة مثل الماء والكهرباء، فإن إمكاناتها الاقتصادية الكامنة ستكون محدودة للغاية" (٣).

عندما بدأت قمة كامب ديفيد، كان لدى إسرائيل ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن في ٢٠٠ مستوطنة داخل الأراضي المحتلة، ولديها صلاحيات مباشرة على أكثر من خمسة بالمائة من الضفة الغربية. ولكن لم تكن المساحة التي تحتلها هذه المستوطنات هي المهمة بقدر ما كانت تخترق

الضفة الغربية من الجنوب إلى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب، مع وجود طرق دائرية تقطع أي امتداد جغرافي للفلسطينيين. وقد سعت هذه الجماعات الاستيطانية الآخذة في النمو المطرد داخل المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية، والتي تبلغ مساحتها حوالي ٥٩٪ من الضفة الغربية و٢٠٪ من قطاع غزة، إلى إدخال بنية تحتية ومؤسسات جديدة، وكلها تتمتع بوضع فوق القانون وهي منطقيا "لا يمكن تمييزها عن إسرائيل نفسها". ومنذ بداية عملية أوسلو صادرت إسرائيل ٢٧٣,٠٠٠ هكتار للتوسع في المستوطنات، صودر ١٥٠,٠٠٠ منها في عهد رابين و٢٣,٠٠٠ خلال حكم باراك[٤] .

ومثل من سبقوه، فقد اعتبر بارك المستوطنات جزءاً لا يتجزأ من المذهب الصهيوني، وهو يعتقد أن لإسرائيل الحق في الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد ذكر باراك أن الهوية الإسرائيلية تفتقد معناها "وكل ما نحن فيه هنا يفقد معناه إذا انقطعت الصلة بين شيلو وتيكوا، وبيت آل وعفرات". بمعنى آخر، فقد رأى باراك أن أي دولة فلسطينية لابد وأن تحصر نفسها وتحدد وجودها وسيادتها بمتطلبات الأمن والاستيطان الإسرائيلي تماما كما كان نتنياهو يدعو إلى تقليل وتحديد صلاحيات وسلطات "السلطة" الفلسطينية وتقليص حدودها المكانية والأرضية.

وفي الواقع، بينما كان التحكيم حول مفاوضات الوضع النهائي يأخذ مجراه في كامب ديفيد، كان باراك يتعامل مع الأراضي التي يعيش فيها حوالي ٨٠٪ من المستوطنين وكأنها قد ضمت فعلا لإسرائيل. ونجد المفارقة في أن قمة كامب ديفيد قد أوضحت غموض الموقف الإسرائيلي والأمريكي تجاه المستوطنات. لقد أكد باراك أن إسرائيل لن تقبل تفتيت مستوطنة واحدة في الأراضي المحتلة، وأنه إذا ما وضعت بعض المستوطنات تحت السيادة الفلسطينية، فلابد وأن يتم إمدادها بترتيبات أمنية مقبولة لإسرائيل. وتتوقع إسرائيل أيضا أن تحتفظ بسيطرتها على كل الطرق والمواصلات من المستوطنات وإليها.

الهدف من المستوطنات

في الفترة ما بين ١٩٦٧-١٩٧٧، استقر ٣٥ ألف مواطن إسرائيلي تحت لواء (شعار) "وصية الله" بمساندة الأسلحة والمعدات الإسرائيلية والأمريكية ومن المنشآت الصناعية العسكرية التي استفادت من تلك التوترات والاضطرابات. لم يتجاوز عدد المستوطنين ١٪ من السكان، وكان المدنيون منهم أقلية داخل الجماعة الدينية. وقد كانت هذه المستوطنات في الغالب منشآت عملية ؛ الهدف من ورائها هو السيطرة على مصادر المياه والطرق الرئيسية والحدود في وادي

الأردن. ولم يكن "لله"، أو للدين، أي دخل في حسابات حكومات حزب العمل الإسرائيلي المستخفة بكل شيء، ولكن اتخذ من الدين بعد ذلك حجة لإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة. وعلى هذا الأساس، قام كيان موحد في الضفة الغربية تحت اسم "يشع" أو مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، والهدف من هذا المجلس هو مساندة استقلالية المستوطنات في الحركة والتوسع، ومن أجل تنظيم أفضل لنمو المستوطنات وتمثيلها السياسي. وفي العقد الذي تلا ذلك، تلقي هذا المجلس الكثير من المساعدات من حكومة الليكود.

وخلال زيارة آريل شارون لواشنطن في ٩ أبريل (نيسان) ١٩٩٩، بصفته وزيرا للبنية التحتية، طلبت منه السيدة مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأمريكية، التوقف عن إقامة المستوطنات، ولكن قوبل طلبها بالرفض. وكما شرح لها شارون، فإن المستوطنات ليست عقبة في طريق السلام، بل إنها على العكس "تسهم في السلام"، وهو يعتقد ذلك بكل قوة.

وبقدر ما يدرك شارون أنه حتى المستوطنات البعيدة يجب أن تظل كما هي بلا مساس لأنها ستخدم أهدافا هامة عندما تنتهي إسرائيل من توسعاتها في الشرق، أقام شارون في الفترة ما بين ١٩٧٨و١٩٨١، ٢٤٠ مستوطنة في الجليل وفي الضفة الغربية، إيمانا منه بأن المستوطنات تعطي إسرائيل "العمق الذي تحتاجه ومصادر المياه، وميزات استراتيجية بين السهل الساحلي ونهر الأردن". ووفقا لذلك، فإن خريطة شارون معروفة: "منطقة أمن شرقية بعرض ١٠- ٢٠ كم ومنطقة أمن غربية بعرض ٥-٧ كم، وطبعا القدس! بل وفوق كل شئ القدس، والطرق الرئيسية، والنقاط الاستراتيجية، الأماكن المقدسة للشعب اليهودي" (آري شافيت، إسرائيل طبقا لوجهة نظر شارون، هآرتس، ٢ فبراير (شباط) ٢٠٠١).

وعلى مدى ثلاثة عقود، كان "الاهتمام الأساسي" بالاحتفاظ بالأراضي المحتلة الفلسطينية والمستوطنات يرمي إلى تحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية. بعد حرب ١٩٦٧، وفرت الحدود الجديدة عمقا استراتيجيا، خاصة في المناطق ذات القوة الجغرافية مثل نهر الأردن أو مرتفعات الجولان. بالإضافة إلى هذا، كانت هناك مصادر للمياه داخل هذه الحدود وفي النهاية، أيد عاملة رخيصة. وطبقا لما قاله حاييم جفير تزمان- وهو أحد أهم الخبراء الإسرائيليين في شئون المياه والصراع العربي الإسرائيلي، وأستاذ جامعي في اللغة العبرية ومستشار لوزارة الدفاع الأمريكية- أن سياسة المستوطنات التي اتبعتها حكومة حزب العمل الإسرائيلية بعد عام ١٩٦٧، كانت تتبع خطوط إرشادية محددة تضمن سيطرة إسرائيل الكاملة على مصادر المياه في الضفة الغربية. وكانت خريطة المستوطنات تشبه الخريطة الهيدرولكية للأراضي. وقد أتاح ذلك لإسرائيل استغلال أكثر من ٥٠٠ مليون متر مكعب من الماء من

مجموع ٦٠٠ مليون متر مكعب تنتج سنويا، مما يوفر لها على الأقل مليار دولار كل عام بفضر الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وكذلك تمكنت من تغطية حوالي ثلث استهلاك المياه على الأقل. وباستثناء دوائر صغيرة، فإن قضية المياه لم تطرح على الإطلاق، بينما استمرت إسرائيل في إبراز القضايا اللاهوتية والرموز الدينية؛ لتبرير سيطرتها على الأرض ؛ ولتأكيد حق اليهود في الاستيطان(٥).

ومن أجل تعظيم مكاسبها، اتبعت إسرائيل مبدأ "تأثير عمل الوقت"، حيث أنه كلما طال الوقت الذي وضعت فيه إسرائيل يدها على الأرض، كلما زادت مكاسبها منها. وقد استطاعت إسرائيل أن تحتفظ بهذا الوضع من خلال الرموز الجماعية والمشاعر الدينية، والتي ازدادت بالتفاعل مع المشاعر التي أثارتها الحرب وزيارة الأماكن المقدسة التي هى دعامة المعتقدات الدينية اليهودية. وغني عن القول أن استعمار الأرض وضم أجزاء منها قد استبعد السكان الأصليين بسبب ما أطلق عليه "التهديد الديموغرافي"(٦).

وإذا كانت الأيديولوجية الإسرائيلية قد استطاعت أن تفلت باعتبارها أن الاستيطان قبل عام ١٩٤٨ في الأراضي الفلسطينية يعتبر استعماراً (مستعمرة نقية ومستقلة في ضوء التطهير العرقي في عام ١٩٤٨)، فإن احتلال ما بعد ١٩٦٧ هو نموذج واضح للاستعمار (من أجل الكسب والاستغلال)، والذي غذته وساندته السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط(٧).

أوسلو تمأسس الأبارتهايد

خلال السبعة أعوام الأخيرة، تم عزل الأغلبية الساحقة من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الحكم الإسرائيلي -والذين يبلغ عددهم ٢,٧ مليون نسمة- عن المستوطنين اليهود، عن طريق إجراءات أمنية فرضت عليهم بقوة السلاح والحصار التعسفي. وبينما يتمتع المستوطنون بمطلق الحرية في الحركة داخل الأراضي المحتلة، تفرض القيود على حرية الفلسطينيين في الحركة حيث تعطي تصريحات خاصة فقط للفلسطينيين الذين يستوفون الشروط الإسرائيلية التعسفية أو المتواطئين، أو لكبار السن. فعلى سبيل المثال في ١٩٩٤، عندما قام المستوطن الإسرائيلي باروخ جولدشتين بإطلاق الرصاص على ٢٩ فلسطينياً وقتلهم في الخليل، طالبت إسرائيل ٢٠,٠٠٠ مواطن في الخليل بالتزام منازلهم لمدة شهرين (كنوع من الإيقاف) لقرب منازلهم من جماعة المستوطنين اليهود في قلب الخليل، أو المنطقة هـ ٢ التي تنتمي إلى منطقة الخليل. وعلى الجانب الآخر، سمح للمستوطنين بالتحرك والتنقل بمنتهى الحرية.

إن انتشار قوات الأمن في جميع أنحاء الأراضي المحتلة بني أسوارا وحواجز بين جماعات السكان، كما خلق أسلاكا شائكة في مناطق أكثر عن ذي قبل. إن وجود حوالي ٢٠٠ نقطة عسكرية تضم مائة قاعدة عسكرية منتشرة في حوالي ٢٠٪ من الضفة الغربية و٤٢٠ فدانا في غزة، قد مزق أواصر الحياة في الأراضي. إن سياسة الفصل الجغرافي والطبيعي التي اتبعها حزب العمل الإسرائيلي لم تترجم إلى فرص متساوية (متكافئة)، لأن مثل هذا الفصل ليس مثل "العزل"، لأن هذا لم يعن التكافؤ. إن منطق أوسلو الذي أكده شعار رابين "لنأخذ غزة خارج تل أبيت"، قد أكده مرة أخرى باراك بقوله "نحن هنا وهم هناك"، ثم أضاف باراك مقولته الخبيثة "الفصل الاقتصادي" والتي عارضتها مرارا قطاعات من جماعة رجال الأعمال الذين طالما استفادوا من العلاقات الاقتصادية مع الفلسطينيين. بالإضافة إلى هذا، فإن الخوف من زيادة معدلات البطالة والفقر والمجاعات، وبالتالي عدم الاستقرار والعنف، قد حال دون أي تحرك لتطبيق فكرة الفصل الاقتصادي. لقد منعت إسرائيل التنمية المستقلة لمدة ٣٠ سنة، سواء في الكهرباء، أو المياه، أو الخدمات الأساسية الأخرى، وبدلا من ذلك فقد خلقت حالة من التخلف المتواصل في ظل الاحتلال(٨).

إن تقسيم الأراضي إلى مقاطعات عن طريق المستوطنات اليهودية والحواجز الصناعية المسلحة قد أوهن أي نظام اقتصادي في فلسطين. وتضم المقاطعات الشمالية نابلس، جنين، وعدداً آخر من المدن، أما المقاطعات المركزية فتضم رام الله والقرى المحيطة بها والكانتونات الجنوبية التي تضم بيت لحم وجزء من الخليل، أما أريحا فقد ظلت معزولة كما هو الحال في القدس الشرقية والضفة الغربية وبالطبع غزة في الجنوب. إن هذه العملية تعد انتهاكا لاتفاقية أوسلو التي أكدت أن هذه المناطق تمثل "وحدة جغرافية واحدة يجب الحفاظ على سلامتها ووضعها خلال الفترة الانتقالية المؤقتة".

لقد قللت عمليات إغلاق المدن عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وحتى عندما ادعت إسرائيل فتح الحدود والأراضي بالموافقة على "المرور الآمن" بين غزة والضفة الغربية، أصر المعارضون الإسرائيليون على تطبيق نظام التصريحات بحيث تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالدخول عندما يلائمها ذلك. وحتى هؤلاء الذين يرغبون في زيارة أحد السجناء السياسيين الفلسطينيين (البالغ عددهم ثلاثة آلاف مسجون) المحتجزين داخل إسرائيل عليهم أن يمروا بإجراءات تعسفية بالغة الصعوبة للحصول على تصريح بدخول إسرائيل. ونفس الشئ ينطبق على هؤلاء الذين يحتاجون إلى تعليم أو إلى الدراسة في القدس الشرقية. إن وجود نقاط تفتيش منفصلة لكل من بيت لحم والقدس الشرقية يضمن أن الفصل سوف يظل دائما سياسة

أحادية، حيث إن المستوطنين والإسرائيليين مازالوا يتمتعون بحريتهم للسفر في أي مكان يرغبونه(٩).

كانت إسرائيل تتمنى أن يسهم هذا الحصار بطريقة غير مباشرة في تنمية اقتصاد المستوطنات، وفى ضمان بقاء المستوطنات كضمان للتوسع الجغرافي الإسرائيلي، ويسهل أيضا تحويل السيطرة العسكرية إلى سيطرة اقتصادية. وفي هذا المجال، وفر الحصار عمالة فلسطينية رخيصة للمستوطنات والمنشآت الصناعية المنشأة حديثا على حدود مراكز السكن الفلسطينية. وقد يعاقب أي فلسطيني يقوم بخرق الحصار والحظر المفروض على السفر إلى إسرائيل بالسجن لمدة ستة أشهر ودفع غرامة قدرها ٥٠٠ دولار. ونتيجة لهذا، فقد تضاعفت العمالة الفلسطينية في المشروعات المقامة في المستوطنات، بالرغم من أن الأجور التي يحصل عليها العمال الفلسطينيون في المستوطنات أقل بكثير مما كانوا يحصلون عليه داخل إسرائيل. فبينما يمكن للعامل الفلسطيني أن يحصل على ٤٠ دولار في عمل يومي لمدة ثماني ساعات، داخل إسرائيل، أو أربعة أضعاف ما يحصل عليه في المستوطنات، فهو يحصل على ما يقارب ١٠ دولارات يوميا. واليوم، هناك أكثر من مائة مشروع إسرائيلي في المستوطنات، ففي المنطقة الصناعية في أيرتز بين غزة واسرائيل، يعمل حوالي ٣,٥٠٠ عامل فلسطيني بسبب الحصار(١٠).

لقد وصف العالم الفلسطيني محمد الحلاج بدقة هذه السياسة الإسرائيلية عندما قال "إن المستوطنات اليهودية تخدم (إسرائيل) كأداة من أدوات النظام العنصري في الأراضي المحتلة. إن وجود (المستوطنات) يوطد التمييز السائد في كل نواحي الحياة ويبرر خضوع العرب واليهود لنظام قانونى مزدوج، حيث يحرم على "غير اليهودي" الاجراءات القانونية والحماية المتساوية تحت ظل القانون والعديد من الحقوق والحريات التي يتمتع بها المستوطنون اليهود. إن المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة تجعل إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم اليوم التي يسود فيها نظام الأبارتهايد في الهياكل الإدارية".

إن هذه المقاطعات غير المحمية كانت فريسة للتمييز الاجتماعي والبيئي والاقتصادي بل والأكثر من هذا، فقد أصبحت مكانا لدفن المخلفات الصلبة التي تلقيها إسرائيل والمستوطنات فيها. ومما يثير السخرية أن بلدة أبوديس، التي كانت مرشحة لأن تكون عاصمة للدولة الفلسطينية، قد استخدمت كموقع غير صحي لدفن النفايات من القدس الغربية.

كذلك استخدمت الشركات الطبية وشركات الطلاء الإسرائيلية الضفة الغربية كموقع لدفن النفايات خلال الأعوام الماضية. بالإضافة إلى هذا، فقد قامت إسرائيل بنقل الكثير من

صناعاتها الملوثة للبيئة إلى مواقع أخرى في الضفة الغربية وقد قام صناع المبيدات الحشرية والسماد والألمونيوم والفايبر جلاس والبلاستيك، وهى صناعات محظور إقامتها داخل إسرائيل، بتغيير أماكن مصانعهم ونقلها إلى الضفة الغربية. وكما ذكر جاد ايزاك، المدير العام لمعهد البحوث التطبيقية في القدس، إن تدفق المياه الملوثة بالنفايات إلى القرى الفلسطينية من هذه المصانع يتم بلا رقابة ولا أدنى تأنيب ضمير. لقد أنشأت الحكومة الإسرائيلية على الأقل سبع مناطق صناعية بطريقة غير قانونية، وقد نتج عنها نفايات صناعية لوثت في أغلب الأحيان الأراضي الفلسطينية المتاخمة لها[١١].

وباختصار، يبدو جليا أن إسرائيل قد استغلت إبهام اتفاقية أوسلو لإضفاء الصبغة الشرعية على وضع يدها على أكثر من ٨٠٪ من الأراضي المحتلة، ولتوسيع سلطتها، لتشمل جميع أوجه الحياة اليومية بما في ذلك الحدود، والأرض، والمياه، والتجارة. وقد استخدمت إسرائيل هذه "الشرعية" الجديدة لتفصل نفسها أكثر عن الفلسطينيين بينما تخنق اقتصادهم وتجعله معتمداً على إسرائيل، تابعاً لها ولاقتصاد مستوطناتها. والنتيجة هى: الفصل، والعزل، والتمييز العنصري (أبارتهايد).

Index

1- Statistical Abstract of Israel' 1992-1999, peace Now December 5, 1999.
2-Report on Israeli settlements, July, August, 1999, and September-October,1999 Foundation for Middle East Peace,Washington, D.C
3- The 1998 Wye River Memorandum:An Update, by Don Peretz. Summary: 29 July 1999, Center for Policy Analysis on Palestine, Washington, D.C.
4- Jamal :Albaba, Palestinian Planning Center, PNA, March 2000, No. 199. P. 35
5- Noam Chomsky, world Orders Old and New, pp. 210- 213.
6- Kimmerling, Baruq, Zionism and Territory.
7- Shafir, Journal of Palestine Studies, Washington., Vol. XXV, No. 3 (Spring 1996), pp. 24- 25.
8- In Contrast, the Palestinian territories exported almost ten times more valued goods to Jordan than they imported form it or $1. 46 billion to $150 million in the first twenty-two years of occupation.
9- Allegra acheco, "Closure and Apartheid: Seven Years of "Peac" through Separation information Brief No. 6 March 2000, CPAP, Washington D.C.
Report on the Settlements, September/October 1999, Foundation for Middle East Peace, Washington, D.C.
11- Jad Issac, Information Brief No. 14, March, 2000 CPAP, Washington D.C.



بدلاً من الخاتمة



بالرغم من عزلتها الدبلوماسية، كان على سكان جنوب أفريقيا الاعتماد على مساندة إسرائيل. وقد ذكرت رئيسة الوزراء جولدا مائير إنه بالإمكان استخلاص ثلاثة أوجه للمقارنة بين الإسرائيليين والأفريكان عندما قالت: " لم يكن الأمر وكأنه كان هناك شعب فلسطيني في فلسطين يعتبر نفسه شعبا فلسطينيا، وجئنا نحن وطردناه وأخذنا منه أرضه. إنهم لم يكن لهم وجود (في الأساس). وقد قام أكثر من ألف متطوع من جنوب أفريقيا بمساعدة إسرائيل في حربها عام ١٩٤٨ ضد جيرانها العرب، كما أن الموساد وجهاز المخابرات في جنوب أفريقيا ومعهما صناعات الأسلحة في البلدين قد تعاونوا بإخلاص، كما قامت إسرائيل بتوفير مدربين للعمليات المضادة للإرهاب إلى جنوب أفريقيا، كذلك كانت مشاركة جنوب أفريقيا لإسرائيل في تطوير الأسلحة الذرية لا تقدر بثمن.

ومع انتهاء القرن العشرين، ارتد شعار الصهيونية "شعب بدون أرض إلى أرض بدون شعب "على أصحابه، حيث رفض الفلسطينيون -أصحاب الأرض وسكانها الأصليين- أن يختفوا من على ظهر الأرض. وقد كانت عملية السلام آخر محاولة في سلسلة من المحاولات وإخلاف الوعود من أجل إطفاء فتيل القضية الفلسطينية دون إيجاد حل لها، وعندما فشلت أربعة عقود من التطهير العرقي، والمذابح، والحروب أن تحل مشكلة الفلسطينيين، لجأت إسرائيل إلى سياسة الفصل العنصري، والحصار والقهر، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية الأولى: مثل ثورة سويتو Sweto قبل عقد من الزمان في المدن والضواحي الصغيرة في جنوب أفريقيا، كانت كالصحوة المرة التي أيقظت العالم على حقيقة أن العنصرية لا يمكن أن تستمر للأبد. لقد استمرت الانتفاضة لمدة ست سنوات بالرغم من وحشية إسرائيل المقننة رسميا، واستطاعت أن

تشل الحياة اليومية لقوات الاحتلال ولاسرائيل، وهنا لجأت إسرائيل إلى الفصل الجغرافي والسكاني لبقاع فلسطينية بائسة، بينما احتفظت بسيادتها الاقتصادية وسيطرتها المباشرة على الأراضي الفلسطينية والموارد الطبيعية. إن هذه المناورة التي تخدم المصالح الإسرائيلية قد سميت بـ "عملية السلام"، ولكنها في الواقع لا شئ سوى أبارتهايد في أنقى صوره. وبدلا من أن تساند عملية السلام استقلال الفلسطينيين، فقد زادت من تبعيتهم لإسرائيل. وبدلا من أن تقود عملية السلام إلى "تسوية سلمية"، أدت إلى "مستوطنات يهودية". كذلك، فقد سمحت بإقامة طرق دائرية أخرى، وبزيادة مصادرة للأراضي، وبتدمير أكبر للبيوت والمنازل، كما أدت أيضا إلى تصاعد العنف بين الفلسطينيين وإلى تدهور الاقتصاد وازدياد البطالة وعدم الاستقرار في الضفة الغربية وغزة. وبالرغم من الترحيب الشديد الذي قوبلت به عملية السلام، التي اعتبرت انتصارا كبيرا في المجال الدبلوماسي، فقد أثبتت في الواقع فشلها الذريع بالقياس إلى أية معايير دولية لحل النزاعات.. وبعد سبع سنوات صعبة ومضنية، وسبع اتفاقيات ثنائية مريبة وكريهة، ساد إحساس بالخيانة والظلم في فلسطين، وأحس الفلسطينيون أن هدف السلام الدائم قد تم استبداله بعملية السلام الدائمة (التي لا تنتهي) وبمجرد أن انتهت إسرائيل من اقتطاع البانتستونات الفلسطينية، بدأ الإسرائيليون يشعرون أكثر من أي وقت مضى بأنهم محاصرون بالنظام الجديد للمقاطعات الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر. لذا اندفع الناس من جميع الطبقات والأعمار بالتظاهر في الشوارع للاحتجاج على الاحتلال اللا إنساني الذي تحول إلى نظام عنصري (أبارتهايد) على يد دولة متناقضة: دولة قوية ومصابة بجنون العظمة، وحشية وضعيفة ألا وهى دولة إسرائيل.

ومما يثير السخرية أنه مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، أحس يهود إسرائيل أنهم معزولون في أحياء صغيرة بسبب حصارهم للفلسطينيين، وعندما اندلعت الاحتجاجات الفلسطينية داخل إسرائيل تضامنا مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومعسكرات اللاجئين، حولت إسرائيل المنطقة الأمنية الحاجزة من الأراضي المحتلة إلى المناطق العربية داخل إسرائيل. وقد عوملت المنطقة التي يسكنها عرب إسرائيل (منطقة المثلث)، التي لا تبعد كثيرا عن تل أبيب، على أنها منطقة الحكم الذاتي (أ) في الضفة الغربية. لقد أعطت الانتفاضة الإسرائيليين صورة لنظام عنصري ذهبت جميع خططه أدراج الريح.

وفي إسرائيل، حاولت حكومة كل من حزب العمل والليكود لأعوام طويلة أن تحبط جميع حلول التقسيم بفرض مختلف الصياغات القائمة على العزل والفصل. وفي منتصف عام ١٩٩٨، لخص المفكر الفلسطيني هشام شرابي السياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام كما

يلي: "بينما كانت صياغة رابين قائمة على نموذج عصري لنظام الـ Bantustan في جنوب أفريقيا مع حكم ذاتي محدود في شكل دولة فلسطينية، فإن خطة نتنياهو كانت قائمة على النموذج العتيق للأبارتهايد الذي يتضمن استقلالا داخليا ولكن دون أدنى أثر لكيان دولة.وبذلك، فإن الاختلاف بين حزب العمل والليكود ليس على الجوهر، كما يحاول الاتجاه السائد في وسائل الإعلام أن يؤكد،لأن كلا الحزبين يرفضان التقسيم إلا عن طريق فصل الفلسطينيين داخل إطار يحفظ لإسرائيل سيطرتها على فلسطين كلها".

ومن الناحية الفنية، عرض القادة الإسرائيليون على الفلسطينيين خيارين لكنهما في الواقع ليسا حلاً حقيقياً. فقد أصر باراك، الأصغر سنا والأكثر صلفا، ومعه نتنياهو على اتفاق "نهائي" يضع حدا للصراع وللمطالب الفلسطينية ولكن بدون زحزحة شبر واحد من الخط الأحمر المشترك، أي أساسا: لا عودة للاجئين، لا عودة لحدود ١٩٦٧، ولا دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة تكون عاصمتها القدس الشرقية. من ناحية أخرى، خطط كل من بيريز وشارون- الأكبر سنا والأكثر خبرة وواقعية، وربما سخرية- كل بطريقته، للوصول إلى اتفاقيات "طويلة الأجل" تركز على بعض القضايا ولكن تماطل أو تؤجل البعض الآخر إلى أجل غير مسمى بينما يستمر الاحتلال وتستمر المستوطنات. إن الشريكين الأخيرين في الحكومة الإسرائيلية الحالية يدركان أن الفلسطينيين لن يستطيعوا أو لن يقدموا على التوقيع على نهاية مطالبهم وصراعهم بينما لم يتم التفاوض على أدنى حد من مطالبهم واحتياجاتهم.

أما فيما يتعلق بالجوهر، فإن جميع القادة الإسرائيليين قبل أوسلو وأثنائها لم يتصوروا أنهم سيتقاسمون الأرض مع الفلسطينيين كطرف مساو لهم، أو كشعب يتطلع إلى الحكم الذاتي على نفس الأرض- أرضهم. ولم يكن هناك أية ضغوط عليهم ليتصوروا أو يفعلوا ذلك بسبب الحصانة التي تتمتع بها إسرائيل في المجتمع الدولي. وخاصة أن اتفاق أوسلو، قد سمح لإسرائيل أن تستمر في تجاهلها للقانون الدولي والشرعة الدولية وأغرتها على إفراغ الاتفاقيات الموقعة من محتواها عندما لا تخدم مصالحها الضيقة. إن تحسن ظروف العمل في إسرائيل وانتعاش قطاع الأعمال الإسرائيلي ساعد على إزاحة الضغوط الاقتصادية لإنهاء نظامها العنصري. ومن المثير للسخرية أن اتفاق أوسلو الذي مأسس عنصرية إسرائيل في فلسطين، هو نفسه الذي مهد الطريق لنجاح الجهود الإسرائيلية- الأمريكية في إبطال قرار الأمم المتحدة الذي طالما أعيد تأكيده مرات ومرات- الذي يساوي بين الصهيونية والعنصرية.

بمعنى آخر، ليس هناك سبب ملح يجبر إسرائيل على خلق دي كليرك جديد خاص بها. ففي جنوب أفريقيا، أجبرت الضغوط الاقتصادية والإحساس المتزايد بالواقعية دي كليرك على

إطلاق سراح الزعيم نلسون مانديلا، والقضاء على النظام العنصري القائم، والشروع في خلق دولة جديدة متعددة الأعراق والأجناس. وعلى الجانب الآخر، إسرائيل ليست على استعداد لإنهاء نظامها الاستعماري. وبغض النظر عما إذا كان عرفات مانديلا فلسطين أم لا، فإن ذلك لا يهم مع غياب دي كليرك أو ديجول إسرائيلي يستطيع أن يضع حدا نهائيا لنظام الأبارتهايد وللاحتلال الإسرائيلي.

والنتيجة النهائية هى أن الإسرائيليين على استعداد "لقبول" دولة فلسطينية شريطة أن تكون معتمدة على إسرائيل وتابعة لها، وأن تتنازل عن سيادتها، دولة تكون نتاج "الكرم" الإسرائيلي و"التنازلات الجارحة" بدلا من اعتراف إسرائيل "بالحق" التاريخي والمشروع للفلسطينيين في الأرض، دولة تُعرَّف باحتياجات إسرائيل الأمنية وبالضرورات الأمنية الإسرائيلية، بدلا من أن تكون دولة معرفة بأمنها واستقرارها وسيادتها الذاتية.

وحتى مقترحات باراك "البعيدة الأثر" محدودة بالإجماع الوطني الإسرائيلي الذي هو مستعد للاعتراف بـ "حكم ذاتي ممتد" على أنه دولة!

ومن ناحيتهم، فإن تطلع الفلسطينيين إلى الحق في تقرير المصير و الاستقلال قد تم استبداله بعلاقة تبعية اقتصادية مع إسرائيل، بينما فشلت محاولة تثبيت السيادة الفلسطينية بسبب غياب المحاسبة والديمقراطية في المناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية. وقبل أوسلو، كانت الأراضي الفلسطينية "وحدة واحدة" بالرغم من الاحتلال. أما بعد ١٩٩٣، فقد قسمت ثم أعيد تقسيمها إلى مقاطعات صغيرة، وقد سيطرت إسرائيل على الترتيبات الأمنية العامة وقلصت حرية الحركة للفلسطينيين حتى داخل الأراضي المحتلة. كذلك، فقد عطلت سير الحياة اليومية، وقطعت أواصر العلاقات العائلية وأضعفت الرابطة الوطنية والإحساس بالجماعية والانتماء، والهياكل التنظيمية وغيرها من العلاقات المجتمعية بين الفلسطينيين وتجاه أرضهم.

إن الانتفاضة الثانية، مثل الانتفاضات التي سبقتها، هى نتيجة مباشرة وحتمية للاحتلال لقاسي. إن الجموع التي خرجت إلى الشوارع لم تتلق أوامر من أحد. لقد كان هذا رد فعل تلقائياً للتهديدات الإسرائيلية، والإنذارات المستمرة، والاستخدام المفرط للقوة. وإذا لم ينتفض الفلسطينيون كشعب محتل لكان هذا رد فعل غير طبيعي ولا إنساني. إن سياسة باراك قد زادت من خطورة الانتفاضة، مما أصبح مستحيلا معه أن يتراجع الفلسطينيون دون أن يحققوا نتائج واضحة.

لقد أجبرت السلطة الوطنية الفلسطينية على غسل يدها من دماء الفلسطينيين الأبرياء،

ورفضت مطالب إسرائيل بقمع الانتفاضة بالقوة. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأحداث انتفاضة "التحرير" بـ تحرير الأراضي المحتلة أو "للتحريك" أي بتحريك الأحداث وإثارة عدم الاستقرار بها، فإن الانتفاضة الجديدة جاءت لتنهي ما لم تستطع العملية الدبلوماسية المؤقتة القيام به، أي إجلاء القوات الإسرائيلية عن الضفة الغربية باستثناء التكتلات الاستيطانية الكبرى، أو من ٨٥٪ من الأراضي المحتلة، كما تنص اتفاقية أوسلو. وبالفعل نجحت الانتفاضة بعد شهرين فقط أن تزعج وتقلق حياة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وغزة، وأن تعرقل شبكات الطرق التي بنيت خلال أوسلو، وأطفأت فتيل الدافع الاستيطاني الإسرائيلي وتظل المقاومة غير العنيفة أفضل الطرق وأكثرها نجاحا، إلا أن الفلسطينيين قد يلجأون إلى وسيلة مختلفة إذا ما استمر الوضع في التدهور. بمعنى آخر، فإن المظاهرات الكبرى سوف تبدأ في الخفوت ولتسمح بظهور عمليات سرية ضد الجيش والمستوطنين.

وفي الواقع، وبينما يكون هذا الكتاب في طريقه للطبع، فإنه يبدو أن الفلسطينيين يمارسون كلا الأسلوبين. وعاجلا أو آجلا، فإن الأغلبية في إسرائيل سوف تعرف أن الاحتلال والأبارتهايد لن يؤتيا ثمارا، وسوف تتعهد بسحب جيشها من الأراضي المحتلة وتطيح بالأبارتهايد، ومن هنا فقط يمكن أن تبدأ المباحثات الجادة.

وفي نفس الوقت، فإن أعمال العنف المعدودة التي قام بها الفلسطينيون لا تقارن بعنف ووحشية الاحتلال، إذ تستمر إسرائيل بوحشية نادرة- في فصل وعزل القرى والمدن التي أحيطت أو سُيجت بحواجز لا يمكن عبورها، ويصر جيشها على استخدام كل قوة في حوزته لقهر الفلسطينيين المتشوقين للحرية والكرامة بعد أن عانوا لعقود طويلة من الاستعمار والعنف. إن القضاء على الاستعمار والاحتلال يبقى هو الخلاص الوحيد من دائرة العنف ويمثل بداية جيدة لمباحثات السلام النهائي والدائم.

ومن أجل نجاح أي اتفاق يعقب المفاوضات، يجب ألا يعتمد هذا الاتفاق على توازن القوى، مثل اتفاق أوسلو، ولكن على الشرعية الدولية والعدل وضمان التنفيذ. وسوف يقاس نجاح أي اتفاق، سواءً طويل المدى أو "نهائي"، بخضوعه للتطبيق القانوني والسياسي. إن اتفاقا سليما من الناحية المعنوية، يحترم ويؤيد الشرعية الدولية سوف يسهل الحل السياسي للصراع ويثبت نجاحه في النهاية. وفي إسرائيل وفلسطين، ستكون التعهدات السياسية بالعدل والتعايش السلمي، بدون إكراه الحلول الدبلوماسية قابلة للتطبيق على المدى الطويل.

وفي هذا الصدد، فإن خطوط إسرائيل "الحمراء" تعد انتهاكاً للقانون الدولي: لا "للعودة إلى حدود ١٩٦٧ تعني لا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٢، "لا" لعودة اللاجئين

الفلسطينيين تعني لا لقرار الجمعية العامة رقم ١٩٤، "لا" للانسحاب من القدس الشرقية وللسماح بالسيادة الفلسطينية عليها تعني لا لقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ١٨١، و"لا" للقضاء على المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة تعني "لا" لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ولاتفاقية جنيف الرابعة. أما الخطوط الحمراء الفلسطينية فهى تعكس الوضع المقابل، فهى تدعو إلى التطبيق الكامل للقرارات الدولية التي طالما تجاهلتها إسرائيل، وخاصة منذ أبعدت الولايات المتحدة عملية السلام من إطار اهتماماتها الدولية.

إن قاعدة السلطة لعرفات- قطاع غزة البائس الفقير المكتظ بالسكان- يتكون من ٨٠٪ من اللاجئين الذين لا يستطيعون سوى التمييز بين خط أحمر وعلم أبيض! وبالنسبة لهم، فإن رفض إسرائيل تحمل المسئولية المعنوية والقانونية للاجئين ورفضها إعادة القدس أو إزالة نظامها العنصري يعتبر دليلا على أنها لن تبدأ في تطبيق أي "اتفاق نهائي".

بالإضافة إلى هذا، فإن أي اتفاق لا يحتوي بوضوح على "الفصل القانوني" الكامل، بما في ذلك الاعتراف بالسيادة الفلسطينية سوف يثبت أنه غير عملي، بل وغير قابل للتنفيذ. ومع غياب مثل هذه الصياغة القانونية من الاتفاق، سوف تنتهي إسرائيل بأن تحاصر فلسطين عسكريا من جميع الجهات (بما في ذلك نهر الأردن- وهو خط أحمر إسرائيلي آخر)، بل وسوف تثبت نظام الأبارتهايد الموجود حاليا وتعززه. وبينما يكون هذا الكتاب تحت الطبع، تستمر واشنطن وإسرائيل في الضغط من أجل التوصل إلى "اتفاقيات مؤقتة طويلة الأجل" على غرار إعلان المبادئ في أوسلو، الذي أثبتت التجربة فشله الذريع. إن هذا يعتبر مضيعة مخزية للوقت! وإذا نحينا الشرعية الدولية و"العدل النسبي" جانبا، فإن السنوات السبع الأخيرة علمت الفلسطينيين (والعرب أيضا) أن تطبيق إسرائيل لأي اتفاق، سواء مؤقت أو نهائي، هو مهمة مؤلمة وصعبة للغاية. وإذا لم تكن الفقرات القانونية والهدف الأساسي لأي اتفاق واضحة وضوح الشمس، فسوف يكون لزاما على القيادة الفلسطينية أن تواجه شعباً متشككاً قد دفع الكثير ولم يجن إلا قليلا من وراء مثل هذه الاتفاقيات بل وليس لديه الكثير ليخسره إذا عارض مثل هذه الاتفاقيات، بما في ذلك الأموال. وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الاستفتاء على أي اتفاق يحدد مستقبلهم ومستقبل أرضهم ويغلق الباب على ماضيهم المثبط للعزيمة، أكثر إلحاحا من الاستفتاء الإسرائيلي المقترح بشأن إنهاء الاحتلال غير الشرعي. ولذا فإن الاستفتاء بين جميع الفلسطينيين، بما فيهم ٣,٧ مليون لاجئ مسجل، هو أمر ضروري للتصديق على أي اتفاق "نهائي" يتم توقيعه في واشنطن، وإلا فيجب على إسرائيل أن تتوقع المزيد من الانتفاضات. لقد أبدى الفلسطينيون استعدادهم للتوصل إلى مصالحة

تاريخية على أساس حدود ١٩٦٧ والاعتراف بحق العودة لحوالي ثلاثة عقود. لقد عارضت منظمة التحرير الفلسطينية هذه "التسوية" واعترفت بدولة إسرائيل التي تضم أكثر من ثلاثة أرباع أرضهم التاريخية اعترفت بعاصمة إسرائيل على اكثر من ثلاثة أثلاث القدس المحتلة في ١٩٦٧، كل هذا في افتتاحية مؤتمر أوسلو، وياله من تنازل عزيز ومثبط للعزيمة! إن أي تنازل آخر في المبادئ الأساسية وباقي القضايا سوف يقابل بالاحتقار والرفض من الفلسطينيين وسوف يؤدي حتما إلى الفشل.

وكما أضحى واضحا في قمة كامب دافيد، فإن الإسرائيليين لم يكونوا مستعدين للوصول إلى تسوية تاريخية مع الفلسطينيين بشأن حدود ١٩٦٧، فقد كانوا يسعون فقط إلى هدنة تمكنهم من فرض مزيد من الهيمنة. وفي ضوء الانتفاضة الفلسطينية ضد المنهج الإسرائيلي الذي خلفته عملية أوسلو والذي أدى إلى وصول المفاوضات إلى مأزقها الحالي، قام المجتمع الإسرائيلي بتمكين شارون -من الوصول إلى مقاليد الحكم- وهو جنرال له تاريخ طويل من المذابح وإراقة الدماء.

وكان شارون على يقين من "أن الحرب جارية منذ ١٢٠ عاما" وأن إسرائيل سوف تنتصر، وقد أعاد هذا الاعتقاد فتح باب النزاع حول إمكانية تجديد عمليات التطهير العرقي في فلسطين.

ووفقا للفكر الاستراتيجي الأمريكي الجديد، سيكون من الصعب أن يحسب حساب في القرن الواحد والعشرين للكيانات التي لا تعد دولا أو التي فشلت في إعلان نفسها كدول مثل السلطة الوطنية الفلسطينية وحزب الله، وغيرهم من اللاعبين على الساحة الإقليمية والعالمية (الجماعات الإرهابية وجماعات المافيا وما إلى ذلك). حيث إن تلك الكيانات تشن حروبا غير متكافئة على بعض الدول مثل الولايات المتحدة وإسرائيل.

وهكذا يجب على الولايات المتحدة وحلفائها أن يستعدوا لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات الجديدة والتدريب عليها. وهكذا أصبحت فلسطين معملا جيدا للحروب غير المتكافئة.

ومع بداية القرن الجديد، يعيش كل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على مسافة أقصاها ٦ أميال بعيدا عن الأراضي التي تقع تحت سيطرة إسرائيل والتي تضم ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن و٢٠٢ كانتونات فلسطينية. وفي جميع الأراضي الفلسطينية/ الإسرائيلية، هناك حوالي ٤ مليون فلسطيني و٤ مليون ونصف المليون يهودي، ولكن في غضون خمسة عشر عاما، سوف يكون هناك مساواة ديموجرافية بينهما، دون أخذ عودة اللاجئين في الحسبان. وبذلك، هناك طريقتان طويلتا الأمد للتعايش السلمي بين الفلسطينيين

والإسرائيليين: إما ضمان حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم في دولتهم المستقلة ذات السيادة داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، أو أن يتأقلموا ويتجنسوا بغير جنسيتهم في الدولة "الإسرائيلية/ الفلسطينية" مع المواطنين الفلسطينيين الإسرائيليين البالغ عددهم مليون نسمة في دولة مزدوجة القومية أو دولة ليبرالية ديمقراطية حيث "لكل رجل صوت (انتخابي)". وفي المقابل، فإن أي تأخير في حل المشاكل البارزة وفي إقامة الدولة الفلسطينية سوف يعزز دولة الأبارتهايد الموجودة حاليا ويأتي ببؤس وفقر شديدين لا طائل لهما ويؤدي في النهاية إلى كيان ذي قومية مزدوجة.

باختصار، على الإسرائيليين الاختيار: ما بين مواجهة إشكالية وجود دولتهم هذه القطبية التي طال الهروب منها- أي إقامة دولة إسرائيل على أنقاض شعب آخر وهو الشعب الفلسطيني، الذي شرد إلى أقوام هزلاء واهنين خارج حدود دولة إسرائيل وجماعة أخرى تعاني تحت نيران الاحتلال الإسرائيلي أو سيادتها المباشرة. وإما تعميق الاستقطاب والتمييز، وتثبيت قواعد النظام العنصري داخل إسرائيل وتشير التقارير عن فصل الفلسطينيين وعزلهم داخل إسرائيل إلى ازدياد هذا الاتجاه. فعلى الشواطئ، في ملاعب الأطفال وفي الحدائق والمتنزهات، تطارد قوات الشرطة الإسرائيلية الفلسطينيين الذين يقتربون من المناطق اليهودية، في بعض الأحيان بحجة أن هذه المناطق مسموحة للمستوطنين فقط. وفي ٣ يونيو (حزيران) ٢٠٠٠، ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية تحت عنوان: "شعور الفلسطينيين بحرارة الأبارتهايد على شواطئ تل أبيت"، أن "إسرائيل تستخدم نظام التصاريح وقوات الشرطة لإقامة مناطق يسمح فيها بالدخول لليهود فقط".

وأخيرا وليس آخرا، إذا استمرت إسرائيل في التمتع بالحصانة فربما يأخذ الصراع منحنى آخر سوف يتأرجح ما بين الاتفاق والمواجهة، وما بين المصافحة بالأيدي إلى العداوة المعلنة. إن المتشككين الأمريكيين والإسرائيليين قد انبروا بالفعل للتعبير عن وجهة نظرهم المستقبلية عن منطقة لديها اختيار محدود بين "السلام بدون عنف" أو الحرب الشاملة. ولذلك، فهم يبررون استخدام إسرائيل المفرط للقوة على أنه ضرورة في هذا النوع الجديد من الحرب غير المتكافئة التي تقودها إسرائيل ضد الفلسطينيين. إن استمرار الصراع في القرن الجديد ليس بالصورة الجميلة.

وبالرغم من هذا، فإنها فقط مسألة وقت حتى تتكدم إسرائيل ويفقد استخدامها للقوة منطقه في غياب أراضٍ أخرى يمكنها أن تغزوها وفي ضوء رفض الفلسطينيين التنازل عن حريتهم. وفي النهاية سوف تتطور إسرائيل إلى أن تصبح دولة طبيعية ترغب في العيش في

ظل السلام العادل والمساواة مع الفلسطينيين.

إذا، ولماذا لا نبدأ من اليوم؟ تستطيع إسرائيل أن توقف العنف وتتقدم باعتذار تاريخي للشعب الفلسطيني. إنها فقط تحتاج إلى إدراك أن العلاقات السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين هي ليست لعبة صفرية Zero- Sum game حيث مكاسب الفلسطينيين خسارة للإسرائيليين والعكس صحيح. فإذا اختاروا أن ينفصلوا، فقد تصبح الدولة الفلسطينية دولة قوية وشريكا مشروعا في السلام والاستقرار، بينما إذا اختار الفلسطينيون والإسرائيليون الاندماج في دولة واحدة،عندئذ فقط ستتمكن الدولة الإسرائيلية/ الفلسطينية الديمقراطية أو الدولة الليبرالية المزدوجة- القومية من تغيير المنطقة تغييرا جذريا وإعادة هيكلة علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والسماح للشعبين من الاختلاط كالعسل واللبن.

وبملحوظة شخصية سوف أختتم حديثي وأقول: إن كلا الشعبين يحتاج إلى التمسك بأحلامه بمستقبل مشترك ومزدهر، وعليه أن يتخلى عن الأحلام القديمة الخاصة بالتحكم المطلق في الأرض. يحتاج الإسرائيليون إلى التأكيد على التنوع ونبذ النظام العنصري. ويوما ما، سيحتاج الفلسطينيون إلى أن يصفحوا. وإذا كان على الشعبين أن يفترقا، فلتكن هذه خطوة مؤقتة على طريق إعادة الاندماج. وربما يكون قدر الشعبين أن يعيشا سويا، وإن لم يكن، فليكن طلاقهما انفصالا عادلا.

فهرس



مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أولا: مناظرات حقوق الإنسان:

١-ضمانات حقوق الإنسان في ظل الحكم الذاتي الفلسطيني: منال لطفي، خضر شقيرات، راجي الصوراني، فاتح عزام، محمد السيد سعيد (بالعربية والإنجليزية).
٢-الثقافة السياسية الفلسطينية- الديمقراطية وحقوق الإنسان: محمد خالد الأزعر، أحمد صدقي الدجاني، عبد القادر ياسين، عزمي بشارة، محمود شقيرات.
٣-الشمولية الدينية وحقوق الإنسان- حالة السودان ١٩٨٩ - ١٩٩٤: علاء قاعود، محمد السيد سعيد، مجدي حسين، أحمد البشير، عبد الله النعيم، أمين مكي مدني.
٤-ضمانات حقوق اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية الراهنة: محمد خالد الأزعر، سليم تماري، صلاح الدين عامر، عباس شبلاق، عبد العليم محمد، عبد القادر ياسين.
٥-التحول الديمقراطي المتعثر في مصر وتونس: جمال عبد الجواد، أبو العلا ماضي، عبد الغفار شكر، منصف المرزوقي، وحيد عبد المجيد.
٦-حقوق المرأة بين المواثيق الدولية والإسلام السياسي: عمر القراي، أحمد صبحي منصور، محمد عبد الجبار، غانم جواد، محمد عبد الملك المتوكل، هبة رؤوف عزت، فريدة النقاش، الباقر العفيف.
٧-حقوق الإنسان في فكر الإسلاميين: الباقر العفيف، أحمد صبحي منصور، غانم جواد، سيف الدين عبد الفتاح، هاني نسيرة، وحيد عبد المجيد، غيث نايس، هيثم مناع، صلاح الدين الجورشي.
٨-الحق قديم- وثائق حقوق الإنسان في الثقافة الإسلامية: غانم جواد، الباقر العفيف، صلاح الدين الجورشي، نصر حامد أبو زيد.

ثانياً: مبادرات فكرية:

١- الطائفية وحقوق الإنسان: فيوليت داغر (لبنان).
٢- الضحية والجلاد: هيثم مناع (سوريا).
٣- ضمانات الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية: فاتح عزام (فلسطين) (بالعربية والإنجليزية).
٤- حقوق الإنسان في الثقافة العربية والإسلامية: هيثم مناع (بالعربية والإنجليزية).
٥- حقوق الإنسان وحق المشاركة وواجب الحوار: د. أحمد عبد الله.
٦- حقوق الإنسان- الرؤيا الجديدة: منصف المرزوقي (تونس).
٧- تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن (بالعربية والإنجليزية).
٨- نقد دستور ١٩٧١ ودعوة لدستور جديد: أحمد عبد الحفيظ.
٩- الأطفال والحرب- حالة اليمن: علاء قاعود، عبد الرحمن عبد الخالق، نادرة عبد القدوس.
١٠- المواطنة في التاريخ العربي الإسلامي: د. هيثم مناع. (بالعربية والإنجليزية).
١١- اللاجئون الفلسطينيون وعملية السلام- بيان ضد الأبارتايد: د. محمد حافظ يعقوب (فلسطين).
١٢- التكفير بين الدين والسياسة: محمد يونس، تقديم د. عبد المعطي بيومي.
١٣- الأصوليات الإسلامية وحقوق الإنسان: د. هيثم مناع.
١٤- أزمة نقابة المحامين: عبد الله خليل، تقديم: عبد الغفار شكر.
١٥- مزاعم دولة القانون في تونس!: د. هيثم مناع.
١٦- الإسلاميون التقدميون. صلاح الدين الجورشي.
١٧- حقوق المرأة في الإسلام. د. هيثم مناع.
١٨- دستور في صندوق القمامة. صلاح عيسى، تقديم: المستشار عوض المر.

ثالثاً: كراسات ابن رشد:

١- حرية الصحافة من منظور حقوق الإنسان. تقديم: محمد السيد سعيد - تحرير: بهي الدين حسن.
٢- تجديد الفكر السياسي في إطار الديمقراطية وحقوق الإنسان- التيار الإسلامي والماركسي والقومي. تقديم: محمد سيد أحمد- تحرير: عصام محمد حسن (بالعربية والإنجليزية).
٣- التسوية السياسية- الديمقراطية وحقوق الإنسان. تقديم: عبد المنعم سعيد- تحرير: جمال عبد الجواد. (بالعربية والإنجليزية).
٤- أزمة حقوق الإنسان في الجزائر: د. إبراهيم عوض وآخرون.
٥- أزمة "الكشح" - بين حرمة الوطن وكرامة المواطن. تقديم وتحرير: عصام الدين محمد حسن.
٦- يوميات انتفاضة الأقصى: دفاعا عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. إعداد وتقديم: عصام الدين محمد حسن.

رابعاً: تعليم حقوق الإنسان:

١- كيف يفكر طلاب الجامعات في حقوق الإنسان؟ (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون -تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الأولى ١٩٩٤ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٢- أوراق المؤتمر الأول لشباب الباحثين على البحث المعرفي في مجال حقوق الإنسان (ملف يضم البحوث التي أعدها الدارسون- تحت إشراف المركز- في الدورة التدريبية الثانية ١٩٩٥ للتعليم على البحث في مجال حقوق الإنسان).
٣- مقدمة لفهم منظومة حقوق الإنسان: محمد السيد سعيد.
٤- اللجان الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان: محمد أمين الميداني.

خامساً: اطروحات جامعية لحقوق الإنسان:

١- رقابة دستورية القوانين- دراسة مقارنة بين أمريكا ومصر: د.هشام محمد فوزي، تقديم د. محمد مرغني خيري. (طبعة أولى وثانية).
٢- التسامح السياسي- المقومات الثقافية للمجتمع المدني في مصر: د.هويدا عدلي.

سادسا: مبادرات نسائية:

١- موقف الأطباء من ختان الإناث: آمال عبد الهادي/ سهام عبد السلام (بالعربية والإنجليزية).
٢- لا تراجع- كفاح قرية مصرية للقضاء على ختان الإناث: آمال عبد الهادي (بالعربية والإنجليزية).
٣- جريمة شرف العائلة: جنان عبده (فلسطين ٤٨).

سابعا: دراسات حقوق الإنسان:

١- حقوق الإنسان في ليبيا- حدود التغيير: أحمد المسلماني.
٢- التكلفة الإنسانية للصراعات العربية-العربية: أحمد تهامي.
٣- النزعة الإنسانية في الفكر العربي- دراسات في الفكر العربي الوسيط: أنور مغيث، حسنين كشك، علي مبروك، منى طلبة، تحرير: عاطف أحمد.
٤- حكمة المصريين. أحمد أبو زيد، أحمد زايد، اسحق عبيد، حامد عبد الرحيم، حسن طلب، حلمي سالم، عبد المنعم تليمة، قاسم عبده قاسم، رؤوف عباس، تقديم وتحرير: محمد السيد سعيد.
٥- أحوال الأمن في مصر المعاصرة: عبد الوهاب بكر.
٦- موسوعة تشريعات الصحافة العربية: عبد الله خليل.
٧- نحو إصلاح علوم الدين: التعليم الأزهري نموذجا: علاء قاعود، تقديم: نبيل عبد الفتاح.

٨- رجال الأعمال: الديمقراطية وحقوق الإنسان: د. محمد السيد سعيد.

ثامنا: حقوق الإنسان في الفنون والآداب:

١- القمع في الخطاب الروائي العربي: عبد الرحمن أبو عوف.
٢- الحداثة أخت التسامح- الشعر العربي المعاصر وحقوق الإنسان: حلمي سالم.
٣- فنانون وشهداء (الفن التشكيلي وحقوق الإنسان): عز الدين نجيب
٤- فن المطالبة بالحق- المسرح المصري المعاصر وحقوق الإنسان: نورا أمين.
٥- السينما وحقوق الناس: هاشم النحاس وآخرون.
٦- الآخر في الثقافة الشعبية- الفولكلور وحقوق الإنسان: سيد إسماعيل.

تاسعا: مطبوعات غير دورية:

١- " سواسية ": نشرة دورية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٣٨ عددا]
٢- رواق عربي: دورية بحثية باللغتين (العربية والإنجليزية). [صدر منها ٢١ عددا]
٣- رؤى مغايرة: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة MERIP . [صدر منها ١٠ أعداد]
٤- قضايا الصحة الإنجابية: مجلة غير دورية بالتعاون مع مجلة Reproductive Health Matters [صدر منها ٣ أعداد]

عاشرا: قضايا حركية:

١- العرب بين قمع الداخل .. وظلم الخارج. تقديم وتحرير: بهي الدين حسن.
٢- تمكين المستضعف. إعداد: مجدي النعيم.
٣- إعلان الدار البيضاء للحركة العربية لحقوق الإنسان. صادر عن المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.
٤- إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان. صادر عن مؤتمر قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين، القاهرة ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠.
٥- إعلان الرباط لحقوق اللاجئين الفلسطينيين. صادر عن المؤتمر الدولي الثالث لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، الرباط ١٠- ١٢ فبراير ٢٠٠١.
٦- مذكرة حول حقوق الشعب الفلسطيني. مقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة باللغتين (العربية والإنجليزية).

حادي عشر: إصدارات مشتركة:

أ) بالتعاون مع اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية

١- التشويه الجنسي للإناث (الختان) - أوهام وحقائق: د. سهام عبد السلام.
٢- ختان الإناث: آمال عبد الهادي.

ب) بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)

- إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي. تحرير: د.محمد السيد سعيد، د.عزمي بشارة(فلسطين).

ج) بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان

- من أجل تحرير المجتمع المدني: مشروع قانون بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة.

د) بالتعاون مع اليونسكو

- دليل تعليم حقوق الإنسان للتعليم الأساسي والثانوي (نسخة تمهيدية).

هـ) بالتعاون مع الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

- دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية. خميس شماري، وكارولين ستايني

* * *

(تحت الإعداد)

١. نحو آفاق جديدة لتطور الحركة العربية لحقوق الإنسان.
٢. الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان.
٣. الجمعيات الأهلية.
٤. آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي.
٥. دليل تعليم حقوق المرأة.
٦. إشكالية الفكر القومي العربي وحقوق الإنسان.
٧. قضايا حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية في تونس.
٨. الإصلاح المطلوب للأمم المتحدة.
٩. الأدب العربي القديم وحقوق الإنسان.







الكتاب

في هذا الكتاب المثير يقوم الكاتب الفلسطيني البارز مروان بشارة بتحليل سنوات "عملية السلام" السبع ويستعرض أسباب الانتفاضة الثانية ويمحص قضايا الساعة. مروان بشارة يعود بنا إلى أوسلو ١٩٩٣ موضحاً كيف أن رعاة عملية السلام، وعلى الأخص الولايات المتحدة، قد واءمهم تجاهل اعتبار عدم التوازن القوي ما بين الفلسطينيين وإسرائيل، ويبين كيف أن هذه العملية الانتقالية الغثة قد وضعت أساس دولة الأبارتهايد القائمة اليوم في الضفة الغربية وغزة.

وفي مواجهة التيار المؤيد لمسار أوسلو يبين الكتاب أن عملية السلام كان مقضيا عليها بالفشل من بدايتها. منذ الاحتفالات التي أقيمت في أوسلو وحتى مذبحة الحرم الشريف في سبتمبر ٢٠٠٠ أسفرت الاتفاقيات السبع عن سبعة أعوام من النعيم الإسرائيلي والبؤس الفلسطيني.

ولكن مروان بشارة لا يدعو إلى ندب الحظوظ، بل يدعو القارئ إلى استشراف آفاق المستقبل، ويستكشف من خلال تحليله للاعتبارات الديمغرافية والسياسية والأمنية الآفاق التي قد تؤدي إلى إحلال السلام العادل والدائم.

صدرت الطبعة الفرنسية من هذا الكتاب عن دار "لا دو كوفرت" بباريس " La Decouverte, Paris "، وصدرت الطبعة الإنجليزية عن دار زد بلندن Z Press, London في عام ٢٠٠١.

الكاتب

مروان بشارة، كاتب وصحفي من فلسطينيي ٤٨. يعمل باحثاً بكلية الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية (باريس). ومن مؤلفاته: "بيل كلينتون: الحملة الانتخابية والإدارة والسياسة الخارجية". (صادر عن دار الساقي، لندن). "التطرف الديني الإسرائيلي". (نابلس). و "إسرائيل الثانية" (قيد النشر).

علاوة على ذلك ينشر لمروان بشارة كثير من الإسهامات في عدد من الصحف مثل: الهيرالد تريبيون (الطبعة الدولية - باريس)، لوموند (باريس)، "woz" (زيورخ)، جريدة الحياة (بالعربية) اليومية (لندن).

